

KHALEEJI 

اجتماع الجمعية العامة العادية

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م



جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية

- (١) المصادقة على محضر الإجتماع السابق للجمعية العامة العادية والذي عقد بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٣م.
- (٢) مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، والتصديق عليه.
- (٣) الإستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، والتصديق عليه.
- (٤) الإستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، والتصديق عليه.
- (٥) مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، والتصديق عليها.
- (٦) اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، على النحو الآتي:
 - ترحيل مبلغ ٩٠٠,٣١٦ دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.
 - ترحيل مبلغ ٧,٣٣٤,٤١٨ دينار بحريني إلى الأرباح المستبقاة.
 - تخصيص ٧٦٨,٤٢٩ دينار بحريني لصندوق الزكاة.
- (٧) الموافقة على مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره ١٤٣,٠٠٠ دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية.
- (٨) المصادقة والترخيص على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في البنك كما هو مبين في ايضاحات البيانات المالية رقم (٢٩) من القوائم المالية الموحدة عملاً بنص المادة (١٨٩) من قانون الشركات التجارية البحريني.
- (٩) مناقشة تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وإلتزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي، والتصديق عليه.
- (١٠) إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
- (١١) التصديق على تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين لسنة ٢٠٢٤م، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
- (١٢) تعيين ٧ أعضاء وانتخاب ٣ أعضاء لمجلس الإدارة لفترة الثلاث سنوات القادمة، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.
- (١٣) الموافقة على التعديلات المقترحة على إطار المكافآت في البنك (سياسة المكافآت المتغيرة ونظام حوافز الموظفين عبر تملك الأسهم)، وتخويل مجلس الإدارة صلاحية إجراء التعديلات اللازمة عليه من وقت لآخر، حسب ما تقتضيه الحاجة، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.
- (١٤) التصديق على تعيين أو إعادة تعيين السادة أصحاب الفضيلة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للثلاث سنوات القادمة.
- (١٥) مناقشة ما يستجد من أعمال وفقاً للمادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية.



KHALEEJI 

المصادقة على محضر الاجتماع السابق
للجمعية العامة العادية والذي عقد بتاريخ
٢٢ مارس ٢٠٢٣ م.



المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب.
(محضر اجتماع الجمعية العامة العادية)
المنعقد في تمام الساعة العاشرة من صباح
يوم الأربعاء 30 شعبان 1444 هـ، الموافق 22 مارس 2023م
عقد الاجتماع من خلال وسائط الإتصال المرئي

النصاب: أعلن السيد الرئيس بأنه تم تعيين شركة كفين تكنولوجيز (البحرين) لتسجيل الحضور وأن عدد الأسهم الحاضرة/ المشاركة (أصالة ووكالة) بلغت 724,103,392 سهماً بنسبة 90.49% من إجمالي أسهم المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب. ("المصرف")، وهي نسبة تفوق النصاب المطلوب لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية. حيث صادق مندوب إدارة شؤون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة على ذلك، وأعطى الموافقة على عقد الاجتماع.

شارك في الاجتماع من جانب المصرف كلاً من:

السيد / هشام أحمد الرئيس	عضو مجلس الإدارة - رئيس الاجتماع
الشيخ / أحمد بن عيسى آل خليفة	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد / حسين سيد علي الحسيني	عضو مجلس الإدارة
السيد / رياض عيد اليعقوب	عضو مجلس الإدارة
السيد / صلاح عبدالله شريف	عضو مجلس الإدارة
السيد / عيسى عبدالله زينل	عضو مجلس الإدارة
السيد / مازن ابراهيم عبدالكريم	عضو مجلس الإدارة
السيد / علي مراد علي مراد	عضو مجلس الإدارة
السيد / مصبح سيف المطيري	عضو مجلس الإدارة
السيد / سطاتم سليمان القصبي	الرئيس التنفيذي
السيد / محمد عبدالله صالح	مساعد المدير العام - الشؤون القانونية والإلتزام، سكرتير مجلس الإدارة - مقرر الاجتماع
السيد / أمان الله خان	مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية
السيد / عبدالكريم الزكري	رئيس المخاطر

بمشاركة :

فضيلة الشيخ الدكتور فريد محمد هادي	عضو هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف وممثلها في الاجتماع
الآنسة / ندى الدواوي	ممثل إدارة شؤون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة

إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي	السيدة / أمينة المسقطي
إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي	السيد / محمد السلطان
إدارة رقابة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي	الأنسة / ريان علي
إدارة الإدراج وشؤون الشركات ببورصة البحرين	السيد / حسن ثامر
ممثل لشركة كي بي إم جي فخر - البحرين، مدققي الحسابات الخارجيين للمصرف.	السيد / جليل العالي

حيث ترأس السيد هشام أحمد الرس، رئيس مجلس الإدارة وممثل اجتماع الجمعية العامة العادية للمصرف للسنة المالية 2022، فبدأ بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، ثم استهل الرئيس بالترحيب بالسادة المساهمين وشكرهم على المشاركة في الاجتماع، كما رحب بفضيلة الشيخ الدكتور فريد محمد هادي عضو هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف وممثلها في الاجتماع، كما رحب بمندوب إدارة شؤون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة، ومندوبي كل من إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية وإدارة رقابة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي، ومندوبي بورصة البحرين. كما رحب بالسيد جليل العالي، ممثل شركة كي بي إم جي فخر - البحرين، مدققي الحسابات للمصرف. بعدها استعرض السيد الرئيس المواضيع المدرجة على جدول أعمال الاجتماع، وعلى ضوء ذلك أقر جدول الأعمال، ودعا السيد الرئيس السادة المساهمين لمناقشة الموضوعات التي تضمنتها بنوده والمصادقة عليها، وذلك على النحو الآتي:

1. المصادقة على محضر الاجتماع السابق للجمعية العامة العادية والذي عقد بتاريخ 24 مارس 2022م:

اطلع المساهمون المشاركون على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق والمنعقد بتاريخ 24 مارس 2022م، و أقر ما جاء به من قرارات.

القرار رقم 1:

صادقت الجمعية العامة العادية بالاجماع على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق المنعقد بتاريخ 24 مارس 2022م، وأقرت ما جاء به من قرارات.

2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، والتصديق

عليه:

استعرض السيد الرئيس تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م. وبعد التداول والنقاش مع المساهمين حول تفاصيل التقرير، صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

القرار رقم 2:

صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

3. الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م،

والتصديق عليه:

قرأ فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي، عضو هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف وممثلها في الاجتماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م. وبعد التداول والنقاش مع المساهمين حول تفاصيل التقرير، أخذت الجمعية العامة علماً به وصادقت عليه.

القرار رقم 3:

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بتقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م وصادقت عليه.

4. الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر

2022م:

دعا السيد الرئيس مدققي حسابات المصرف، السادة كي بي إم جي فخرو - البحرين إلى تلاوة تقريرهم عن البيانات المالية للمصرف للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، وعليه قام ممثل مدققي الحسابات الخارجيين بقراءته أمام المساهمين المشاركين. حيث أكد ممثل مدقق الحسابات الخارجي في تقريره بأن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022م، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدققاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة

للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي. وأن المجموعة قد إلتزمت بمبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وبعد التداول والنقاش مع المساهمين حول تفاصيل التقرير، أخذت الجمعية العامة العادية علماً بتقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن حسابات السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م وصادقت عليه.

القرار رقم 4:

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بتقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن حسابات السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م وصادقت عليه.

5. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م والتصديق عليها:

اطلعت الجمعية العامة العادية على الحسابات الختامية للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، وبعد النقاش والتداول حول ما جاء في البيانات تمت المصادقة عليها.

القرار رقم 5:

صادقت الجمعية العامة العادية على الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

6. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م:

ناقشت الجمعية العامة العادية توصيات مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، وذلك على النحو التالي:

- أ. ترحيل مبلغ 1,400,689 دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني.
- ب. تخصيص مبلغ 554,691 دينار بحريني لصندوق الزكاة.
- ج. ترحيل مبلغ 12,051,507 دينار بحريني إلى الأرباح المستبقاة.

و بعد التداول والنقاش، وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة في هذا الصدد.

القرار رقم 6:

وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، وذلك على النحو التالي:

- أ. ترحيل مبلغ 1,400,689 دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني.
- ب. تخصيص مبلغ 554,691 دينار بحريني لصندوق الزكاة.
- ج. ترحيل مبلغ 12,051,507 دينار بحريني إلى الأرباح المستبقاة.

7. الموافقة على مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 191,250 دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية:

ناقشت الجمعية العامة العادية مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 191,250 دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية. وبعد التداول والنقاش، وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة في هذا الصدد.

القرار رقم 7:

وافقت الجمعية العامة العادية على مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 191,250 دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية.

8. المصادقة والترخيص على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف كما هو مبين في إيضاحات البيانات المالية رقم (29) من القوائم المالية الموحدة، عملاً بنص المادة 189 من قانون الشركات التجارية البحريني:

استعرضت الجمعية العامة العادية العمليات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف كما هو مبين في الإيضاح رقم (29) من القوائم المالية الموحدة، عملاً بنص المادة 189 من قانون الشركات التجارية البحريني، كما استعرضت تقرير المدقق الخارجي المؤرخ بتاريخ 22 فبراير 2023م بهذا الشأن. ثم صادقت الجمعية العامة العادية على العمليات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف.

القرار رقم 8:

صادقت الجمعية العامة العادية على العمليات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف، عملاً بنص المادة 189 من قانون الشركات التجارية البحريني.

9. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، والتزام المصرف بمتطلبات

مصرف البحرين المركزي والتصديق عليه:

استعرضت الجمعية العامة العادية تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م بشأن مدى التزام المصرف بمتطلبات مصرف البحرين المركزي. وبعد التداول والنقاش مع المساهمين حول تفاصيل التقرير، صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

القرار رقم 9:

صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

10. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31

ديسمبر 2022م:

وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

القرار رقم 10:

وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

11. التصديق على تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين لسنة 2023م، وتخويل مجلس الإدارة

بتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي:

بين السيد الرئيس للسادة الحضور بأن لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة للمجلس ناقشت الموضوع وأوصت بإعادة تعيين السادة كي بي إم جي فخرو - البحرين كمدققي حسابات المصرف لعام 2023م وبعد التداول والنقاش، وافقت الجمعية العامة

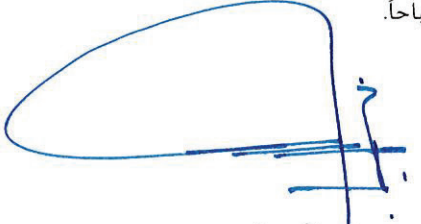
العادية على توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة كي بي إم جي فخرو – البحرين كمدقي حسابات المصرف لعام 2023م، كما تم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المعنية.

القرار رقم 11:

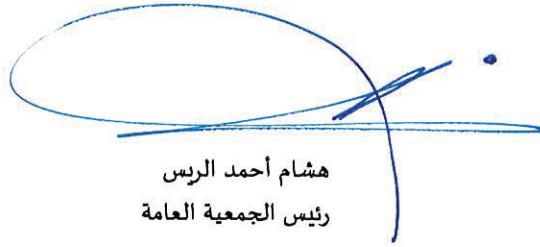
وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة كي بي إم جي فخرو – البحرين كمدقي حسابات المصرف لعام 2023م، وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

12. مناقشة ما يستجد من أعمال وفقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية:

ونظراً لعدم وجود أية موضوعات أخرى غير مدرجة في جدول الأعمال يمكن مناقشتها تحت بند ما يستجد من أعمال وفقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية البحريني، وحيث إنه لم يبد أيّاً من المشاركين أية استفسارات أخرى أو تحفظات، ختم السيد رئيس الاجتماع بشكر السادة المساهمين على مشاركتهم، كما شكر السادة أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية على جهودهم المباركة متمنياً لهم التوفيق والسداد في أداء المهام الموكلة إليهم، وذلك بما يحقق التطور في مسيرة المصرف المباركة بعون الله تعالى. ثم أعلن انتهاء اجتماع الجمعية العامة العادية للمصرف في تمام الساعة 10.25 صباحاً.



محمد عبد الله صالح
سكرتير مجلس الإدارة



هشام أحمد الرئيس
رئيس الجمعية العامة





KHALEEJI 

٢) مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن
أعمال البنك للسنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والتصديق عليه.



تقرير مجلس الإدارة
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
خليجي بنك

بسم الله الرحمن الرحيم
بالصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

السيدات والسادة المساهمين الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، يسعدني أن أسلط الضوء في هذا التقرير على البيانات المالية لخليجي بنك (البنك) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

لقد شهد العام الماضي تحفيقنا لنتائج مالية إيجابية للسنة الرابعة على التوالي مع تسجيلنا لأرباح عائدة على المساهمين بقيمة ٩,٠٠٣ مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وتأتي هذه النتائج على الرغم من تأثير المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم بارتفاع تكلفة التمويل بسبب زيادة أسعار الفائدة العالمية وانعكاسها على أسعار الفائدة المحلية، وهو ما انعكس على أداء معظم المؤسسات العاملة في هذا القطاع. نحن ندرك التحديات المرتبطة بارتفاع أسعار الفائدة وتأثيرها على معدلات النمو، وبالتالي بات يتوجب على البنك أكثر من أي وقت مضى أن يكون سباقاً ومبادراً في عملياته حتى يستطيع التكيف مع التحولات العالمية الجديدة، ولذلك سخرنا مواردنا لتجاوزها من أجل ضمان استدامة ربحية البنك، مُركزين على البيئة الاقتصادية المواتية في المملكة والتي لها أهمية كبيرة في ازدهار البنوك وتميزها.

لقد مثل العام الماضي مرحلة جديدة في تاريخ هذه المؤسسة المالية المرموقة مع تشييقنا لهوية البنك الجديدة ليتحول من المصرف الخليجي التجاري إلى خليجي بنك بما يُجسد رؤيتنا للقطاع المصرفي وتطلعاتنا وطموحاتنا للفترة القادمة، لا سيما توفير أسس النجاح لعملائنا الكرام وأن نكون دوماً جزءاً لا يتجزأ من قصص إنجازاتهم.

من جهة أخرى، كما تميز العام ٢٠٢٣ بعقدنا لشراكات مثمرة مع عددٍ من مؤسسات القطاع العام والخاص، وفي مقدمتها توقيع اتفاقية تسهيل ائتماني بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي مع الشركة القابضة للنفط والغاز، وإبرام اتفاقية شراكة استراتيجية مع stc pay، وتوقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي تهدف إلى تعزيز الشراكة بين الجهتين لتيسير تقديم خدمة الاستبدال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للمواطنين المنضوين تحت مظلة الهيئة، بالإضافة لتوقيع اتفاقية مع صندوق العمل 'تمكين' لطرح برنامج تمويلي خاص يهدف لدعم الأطباء البحرينيين العاملين في القطاعين العام والخاص الراغبين في استكمال دراستهم.

كما واصل البنك أيضاً توسيع نطاق تعاونه مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان لتقديم حلول تمويل إسكانية بمزايا استثنائية للمواطنين المستفيدين من برامج السكن الاجتماعي بالإنسجام مع جهوده الدؤوبة الرامية للمساهمة في توفير العيش الكريم للمواطنين وتأمين منزل العمر لهم. وفي السياق ذاته أيضاً، عقد البنك اتفاقيات شراكة مع عدد من شركات التطوير العقاري الرائدة في المملكة من أجل توفير عروض تمويلية عقارية حصرية لعملائنا الكرام ليتملكوا وحدات سكنية من تنفيذ هذه الشركات الرائدة.

وفي إطار نهجه الريادي والمبتكر، أعلن البنك خلال العام الماضي عن إطلاق 'حساب الراتب' الأول من نوعه في مملكة البحرين والمتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والذي يُقدم مزايا حصرية على تحويل الراتب الشهري إلى البنك، تشمل معدل ربح متوقع يصل إلى ٤٪، إضافة إلى الدخل في سحبات شهرية على جوائز نقدية قيمة وغيرها من المزايا الحصرية.

من جهة أخرى، احتفى البنك خلال العام الماضي بتخريج الدفعة الأولى في برنامج التدريري المبتكر والحصري 'بوابة الصيرفة' الذي أطلقه بهدف تسليح حديثي الانضمام لسوق العمل بالخبرات والمهارات اللازمة للتأقلم مع متطلبات العمل في القطاع المصرفي. وعلى صعيد مسؤوليتنا الاجتماعية الراسخة، وقع البنك اتفاقية تعاون مشتركة مع الخدمات الطبية الملكية لبناء مركز متخصص لسرطان البروستات معد بأحدث التقنيات العالمية.

سنعمل خلال العام الجاري على استمرار هذا النهج المبتكر مع الالتزام التام بمسؤوليتنا الوطنية الرامية إلى الارتقاء بالقطاع المصرفي وتوفير تجربة مصرفية استثنائية لعملائنا الكرام، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من مكانة البنك الريادية في قطاع الصيرفة الإسلامية بما يحقق تطلعات الشركاء والعملاء والمساهمين الكرام.

تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ خليجي بنك

ختاماً، بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي خليجي بنك، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأرفع للمقام السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المُعظم حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر حفظه الله، أسمى آيات الشكر والعرفان على ما يقدمونه من دعم ومساندة لجميع قطاعات العمل في المملكة، وخصوصاً القطاع المصرفي. كما أود أن أعرب عن عميق تقديري وامتناني لمصرف البحرين المركزي على تعاونهم المثمر والبناء، والشكر موصول كذلك للوزارات والأجهزة الحكومية وبورصة البحرين على دعمهم ومساندتهم المستمرة.

كما أود أن أشيد بما قدمه فريق عمل البنك من جهود مُخلصة في سبيل ترسيخ ريادة البنك ووصوله لآفاق جديدة من النجاح والتطور من خلال اتباع نهج مبتكر أرسيناه لنجني أفضل النتائج مع الحفاظ على ما تقدمه من منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة تلبي تطلعات وطموحات العملاء الكرام. كما أتوجه بالشكر للمساهمين والعملاء الكرام نظير ثقفتهم وولاءهم الثابت لخليجي بنك.

وانطلاقاً من التزامنا بأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته، وإعمالاً بأحكام المادة رقم (١٨٨) من قانون الشركات التجارية والمادة رقم (١٢٥) من اللائحة التنفيذية من القرار رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢، وتعهد البنك بالحفاظ على مبدأ الشفافية التامة مع المساهمين الكرام، يسرنا أن نرفق الجدول أدناه الذي يوضح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

● تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

اسم	المكافآت الثابتة				المكافآت المتغيرة				مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بذل المصروفات
	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس والجان	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	أخرى *	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	خطط تحفيزية	أخرى **	المجموع			
أولاً: الأعضاء المستقلين:											
1- الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	٢٠,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	-	٤٢,٠٠٠	-	-	-	-	-	٤٢,٠٠٠	-
2- حسين سيد علي الحسيني	٢٦,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	-	٤٨,٠٠٠	-	-	-	-	-	٤٨,٠٠٠	-
3- رياض عيد البعقوب	٢٠,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	-	٤٢,٠٠٠	-	-	-	-	-	٤٢,٠٠٠	-
4- عيسى عبدالله زينل	٢١,٥٠٠	١١,٠٠٠	-	٣٢,٥٠٠	-	-	-	-	-	٣٢,٥٠٠	-
5- مازن إبراهيم عبدالكريم	٢٩,٠٠٠	١١,٠٠٠	-	٤٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	٤٠,٠٠٠	-
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:											
1- مصباح سيف المطيري	٢٠,٠٠٠	١١,٠٠٠	-	٣١,٠٠٠	-	-	-	-	-	٣١,٠٠٠	-
2- علي مراد	٢١,٠٠٠	١١,٠٠٠	-	٣٢,٠٠٠	-	-	-	-	-	٣٢,٠٠٠	-
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:											
1- هشام أحمد الرئيس	١٤,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	-	٣٦,٠٠٠	-	-	-	-	-	٣٦,٠٠٠	-
2- صلاح عبدالله شريف	٢٦,٠٠٠	١١,٠٠٠	-	٣٧,٠٠٠	-	-	-	-	-	٣٧,٠٠٠	-
المجموع	١٩٧,٥٠٠	١٤٣,٠٠٠	-	٣٤٠,٥٠٠	-	-	-	-	-	٣٤٠,٥٠٠	-

تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ خليجي بنك


ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني
المكافآت الأخرى:
* وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).
** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (بتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

ملاحظات:
1. لا يوجد لدى المصرف أي مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات للمصرفقات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة.
2. تمثل مكافآت مجلس الإدارة المكافآت المقترحة للعام ٢٠٢٣ م والتي تخضع لموافقة مساهمين البنك في الجمعية العمومية السنوية والتي ستعقد بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٤ م.

• مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2022	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي ومدير إدارة الشؤون المالية والإدارية	٩٧٤,٥٧٦	١٧٩,٨٢٧	٤٩,٠٠٠	١,٢٠٣,٤٠٣
<p>1. إجمالي المكافآت يشمل ٨٩,٩١٤ دينار بحريني كمكافأة نقدية و ٨٩,٩١٣ دينار بحريني كمكافأة على أساس الأسهم. 2. يشمل تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة يتم اكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.</p>				


الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة


هشام أحمد الرئيس
رئيس مجلس الإدارة







KHALEEJI 

٣) الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية
عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، والتصديق عليه.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين عن أنشطة خليجي بنك ش.م.ب للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد،
بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للمصرف؛ فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية أن ترفع تقريرها للسادة المساهمين حول أنشطة خليجي بنك
والشركات التابعة له وفقاً للبيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2023.

مسئولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

تؤكد هيئة الرقابة الشرعية أنه من المبادئ المقررة، أن مسؤولية التأكد والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة، وأما مسؤولية الهيئة
فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناءً على ما تمت مراجعته لعمليات البنك وفي إعداد هذا التقرير.

أساس الرأي

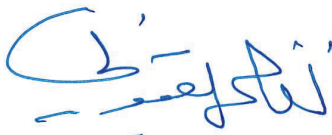
بناءً على فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية والتزاماً بضوابط الحوكمة الشرعية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن خلال اجتماعات الهيئة الدورية، واجتماعات العضو التنفيذي لها، قامت هيئة الرقابة الشرعية بالمراقبة والمراجعة
والتدقيق وفق خطة التدقيق الشرعي، واستعراض تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، بفحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها
للتأكد - ما أمكن- من التزام المصرف وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما تم الاطلاع على تقرير المدقق الشرعي الخارجي بالإضافة إلى
التنسيق مع إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي بمراجعة العقود والاتفاقيات والهياكل التمويلية والاستثمارية والمنتجات المطروحة والسياسات الداخلية ذات
العلاقة، كما البيانات المالية الموحدة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

الرأي

بناءً على ما تقدم من مراقبة ومراجعة وتدقيق، ترى هيئة الرقابة الشرعية الآتي:

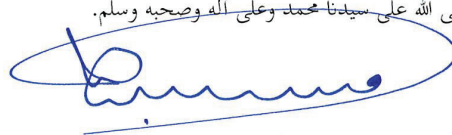
1. أن العقود والاتفاقيات والمعاملات التي أبرمها البنك واطلعنا عليها متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة - إن وجدت- على حسابات الاستثمار متفقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية والمتوافقة
مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أن جميع المكاسب التي تحققت بغير قصد من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم توجيهها إلى حساب الخيرات.
4. أن أسس حساب الزكاة تم وفقاً للمعايير الشرعية باعتماد طريقة صافي الموجودات، وتشير الهيئة إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على
عاتق المساهمين كما هو وارد في دليل الزكاة.
5. أن البنك قد أبدى التزامه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

والله الموفق، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



فضيلة الشيخ د. نظام محمد يعقوب

عضو الهيئة



فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي

نائب الرئيس والعضو التنفيذي



فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح

رئيس الهيئة

٤) الإستماع إلى تقرير مدققي الحسابات
الخارجيين عن البيانات المالية للسنة
المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م،
والتصديق عليه.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين

خليجي بنك ش.م.ب
ص.ب 60002
المنامة - مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لخليجي بنك ش.م.ب ("البنك") والشركات التابعة له ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبرأينا، فإن المجموعة أيضاً التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حدده هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسب ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (معاً "المدونة")، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات والمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا تبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

مخصص انخفاض القيمة على عقود التمويل	
(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 5 (ي)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم (27)، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم (37).)	
امر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
<p>تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أهمية العقود التمويلية التي تمثل 36.5% من مجموع الموجودات (بالقيمة)؛ • تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للعقود التمويلية يتضمن ممارسة اجتهادات وتقديرات جوهرية. الأمور الرئيسية التي حددنا فيها مستوى عالٍ من ممارسة الاجتهادات والتقديرات من قبل الإدارة، وبالتالي زيادة مستوى تركيز التدقيق في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة هي كالتالي: <p>◀ استخدام نماذج معقدة</p> <p>استخدام نماذج معقدة بطبيعتها تتطلب ممارسة اجتهادات لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي تشمل تحديد احتمالات حدوث التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد، والتعرضات عند التعثر عن السداد. نماذج احتمالات التعثر عن السداد تعتبر محركات الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p> <p>◀ السيناريوهات الاقتصادية</p> <p>الحاجة إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مستقبلي غير منحاز ويعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها.</p> <p>◀ تعديلات الإدارة</p> <p>تقوم الإدارة بادخال تعديلات على نتائج نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعامل مع قصور معروفة بنموذج انخفاض القيمة أو المخاطر الناشئة. إن مثل هذه التعديلات غير متينة بطبيعتها وتستدعي ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل الإدارة لتقدير هذه المبالغ.</p>	<p>تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، مايلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات معايير المحاسبة المعمول بها، والتوجيهات التنظيمية، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع؛ • تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. <p>اختبار أنظمة الرقابة</p> <p>لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة، والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p> <p>تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الضوابط على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛ • إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود التمويل لشركات غير متعثرة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعملية المراقبة عليها؛ • اختبار الضوابط على مراجعة واعتماد تعديلات ما بعد النموذج، وتعديلات الإدارة وعملية الحوكمة على مثل هذه التعديلات. • اختبار الضوابط الرئيسية على عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج، والتحقق منها والموافقة عليها. <p>الاختبارات التفصيلية</p> <p>تشمل الجوانب الرئيسية للأمور التي تم فحصها:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اختبار عينة من ملفات الائتمان لحسابات غير متعثرة السداد وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والضمانات المقبولة، وعلى هذا الأساس تقييم ملائمة تصنيف وترحيل الائتمان؛ • اختبار عينة من المدخلات الرئيسية للبيانات المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم اكتمال ودقة وملائمة البيانات المستخدمة؛ • إعادة احتساب العناصر المهمة في حساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتحديد مدى صحة نتائج أداء النموذج؛

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين - خليجي بنك ش.م.ب (بتبع)

كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق	أمر التدقيق الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> • اختبار عينة من العوامل المستخدمة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة مناسبة؛ • اختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. • تقييم كفاية المخصصات مقابل عقود التمويل منخفضة القيمة بصورة منفردة (المرحلة الثالثة) وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الواجب تطبيقها. <p style="text-align: center;">الاستعانة بالمتخصصين</p> <p>بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك أخصائي كي بي أم جي لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات ومناقشة افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط العامة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة لاستخراج البيانات كجزء من عملية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • لقد قمنا بإشراك أخصائي إدارة المخاطر المالية الخاصين بنا لمساعدتنا في: <ul style="list-style-type: none"> ◀ تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ◀ إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، على أساس أخذ عينات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ◀ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ ◀ تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية التطلعية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهما للقطاع المعنى، واتجاهات الاقتصاد الكلي. <p style="text-align: center;">الإفصاحات</p> <p>قمنا بتقييم مدى ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لعقود التمويل بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.</p>	

تقييم الاستثمارات العقارية	
راجع السياسات المحاسبية في إيضاح رقم 5 (ح) و 5 (ك) واستخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم 27.	
أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
<p>تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي ركزنا عليها للأسباب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● حالة عدم التيقن السائدة في سوق العقارات؛ ● وتطبيق تقنيات التقييم التي غالباً ما تنطوي على ممارسة الاجتهادات الجوهرية، والفرضيات والتقديرات. 	<p>تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● قمنا بإشراك اخصائيي التقييم لمساعدتنا في: <ul style="list-style-type: none"> ◀ تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل مقيم العقارات الخارجي المستقل الذي عينته المجموعة؛ ◀ تقييم مدى معقولية المدخلات والفرضيات الرئيسية المستخدمة في التقييم؛ ● تقييم مؤهلات وخبرات مقيمي العقارات المستقلين ومراجعة بنود خطاب التعيين لتحديد ما إذا كان هناك أي أمور قد تؤثر على موضوعيتهم أو تحد من نطاق عملهم؛ ● تقييم ملائمة إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات العقارية بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين - خليجي بنك ش.م.ب (بتبع)

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤل عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع أن نتاح لنا الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤل عن التزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسؤل عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤل عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تتجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين - خليجي بنك ش.م.ب (بتبع)

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهرية مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسؤولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير منققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين - خليجي بنك ش.م.ب (بتبع)

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته) والمجلد رقم (2) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

- (أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛
- (ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛
- (ج) لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته)، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم 64 لسنة 2006 (وتعديلاته)، أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 2 والفقرات النافذة من المجلد رقم 6 وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛
- (د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو السيد ماهيش بالاسوبرامانيان.

كي بي ام جي

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك 137
8 فبراير 2024



KHALEEJI 

٥) مناقشة البيانات المالية للسنة المالية
المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والتصديق
عليها.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية	إيضاح	
١٤٩,٠٩٣	١١٦,٣٨٣	٦	الموجودات
٦٢,٦٣٠	١٢٤,١٩٠	٧	نقد وأرصدة لدى البنوك
٥٢٣,٣٣٢	٥٢٢,٧٤٦	٨	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٠٤,٨٦٠	٥٤٨,٢٨٧	٩	استثمارات في صكوك عقود التمويل
٣٣,٦٣٧	٣٨,٥٧٠	١٠	استثمارات في أوراق مالية
٤,٣٤١	-	١١	موجودات محتفظ بها للبيع
٩٦,٩٤٧	٩٧,٧٨٧	١٢	استثمارات عقارية
٢٤,٥٢٢	٢٤,٦٨٩	١٣	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٢٢,٩٠١	٢٦,٢٧٧	١٤	موجودات أخرى
٣,٤٣١	٣,٤٨٩	١٥	عقارات ومعدات
١,٤٢٥,٦٩٤	١,٥٠٢,٤١٨		إجمالي الموجودات
٢٤٠,٠٨٠	٢٣٧,٧٧٣		المطلوبات
٢١٥,٣٦٤	٢٠٦,٥١٨	١٦	إيداعات من مؤسسات مالية
١٣٠,٩٥٥	٢٦٤,٣٦٢	١٧	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٥٠,٩٥٥	٧٧,٨٨٠		تمويل أجل من مؤسسات مالية
٢٥,٤٣٧	٢٢,٨٢٩	١٨	حسابات جارية للعملاء
٦٦٢,٧٩١	٨٠٩,٣٦٢		مطلوبات أخرى
١٥٩,٩٢٦	٦٨,٠٥٤		إجمالي المطلوبات
٤٤٥,٢٠٧	٤٦٧,٦٠٨		حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
٦٠٥,١٣٣	٥٣٥,٦٦٢	١٩	- من مؤسسات مالية - من مؤسسات غير مالية وأفراد
٨٤,٧٨٣	٨٤,٧٨٣	٢٠	مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات
١١,٥١٠	١٢,٤١٠		حقوق الملكية
(٦,٢٥٤)	(٦,٢٥٤)		رأس المال
(٥,٧٩٠)	(٧,١٦٥)		احتياطي قانوني
١٦,١٧١	١٧,٧١٩		أسهم خزينة
١٠٠,٤٢٠	١٠١,٤٩٣		احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢	٢١	أرباح مستتقة
١٤٧,٦٤٢	١٤٨,٧١٥		حقوق الملكية العائدة للشركة الأم
١٠,١٢٨	٨,٦٧٩		مضاربة دائمة (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)
١٥٧,٧٧٠	١٥٧,٣٩٤		حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم
١,٤٢٥,٦٩٤	١,٥٠٢,٤١٨		حصة غير مسيطرة
			إجمالي حقوق الملكية
			إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية

اعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ٨ فبراير ٢٠٢٤، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

سظام سليمان القصبيني
الرئيس التنفيذي

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

هشام أحمد الرئيس
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣ بآلاف الدنانير البحرينية	إيضاح
٣٥,٧٢٥	٤٠,٢٢٢	إيراد من عقود التمويل
٧٢٣	٤,٨١٩	إيراد من إبداعات لدى مؤسسات مالية
٢١,٩٧٧	٢٩,٥٩٩	إيراد من صكوك
٣.٥	٣,٣٧٢	إيراد من استثمارات في أوراق مالية
(١,٢٥٢)	(٩٢٥)	الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٤,٧٢٦	١١,١٨٤	رسوم وإيرادات أخرى، صافي
٦٢,٢٠٤	٨٨,٢٧١	إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(٢٩,٨٦٢)	(٢٨,٣٦٤)	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة البنك كمضارب
١٥,٥١٧	٦,٨٠٦	حصة البنك كمضارب
(١٤,٣٤٥)	(٢١,٥٥٨)	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(١٤,٣٣٣)	(٣٠,٤٩٣)	مصروفات التمويل على إبداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد
(٤,٣٣٩)	(١٠,٦٦٢)	مصروفات التمويل الأجل من مؤسسات مالية
٢٩,١٨٧	٢٥,٥٥٨	إجمالي الإيرادات
٧,٥٠٤	٦,٦١٨	٢٣ تكلفة الموظفين
٥,٧٥٧	٨,٤٢٤	٢٤ مصروفات تشغيلية أخرى
١٣,٢٦١	١٥,٠٤٢	إجمالي المصروفات
١٥,٩٢٦	١٠,٥١٦	الربح قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة
(١,٩١٩)	(١,٤٦٩)	٢٥ مخصصات الانخفاض في القيمة، صافي
١٤,٠٠٧	٩,٠٤٧	ربح السنة
١٤,٠٠٧	٩,٠٠٣	العائد إلى:
-	٤٤	مساهمي الشركة الأم
١٤,٠٠٧	٩,٠٤٧	حصة غير مسيطرة
٩,٩٨٧	٣,٧٥٣	٣٠ العائد لكل سهم العائد الأساسي والمخفض لكل سهم (فلس)

سظام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

هشام أحمد الرئيس
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

مجموع حقوق الملكية	حصة مسيطرة غير	مضاربة دائمة (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)	المجموع	حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم				رأس المال
				بآلاف الدراهم	بآلاف الدراهم	بآلاف الدراهم	بآلاف الدراهم	
١٥٧,٧٧٠	١٠,١٢٨	٤٧,٢٢٢	١٠٠,٤٢٠	١٦,١٧١	(٥,٧٩٠)	(٦,٢٥٤)	٨٤,٧٨٣	
(١,٣٧٥)	-	-	(١,٣٧٥)	-	(١,٣٧٥)	-	-	
٩,٠٤٧	٤٤	-	٩,٠٠٣	٩,٠٠٣	-	-	-	
٧,٦٧٢	٤٤	-	٧,٦٢٨	٩,٠٠٣	(١,٣٧٥)	-	-	
(٦,٠٠٠)	-	-	(٦,٠٠٠)	(٦,٠٠٠)	-	-	-	
(١,٤٩٣)	(١,٤٩٣)	-	-	(٩٠٠)	-	-	-	
(٥٥٥)	-	-	(٥٥٥)	(٥٥٥)	-	-	-	
١٥٧,٣٩٥	٨,٦٧٩	٤٧,٢٢٢	١٠١,٤٩٣	١٧,٧١٩	(٧,١٦٥)	(٦,٢٥٤)	٨٤,٧٨٣	

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣
صافي الحركة في القيمة العادلة
ربح السنة

مجموع الإيرادات والمصروفات المحسوبة للسنة
أرباح موزعة على رأس المال الإضافي من الفئة
الأولى (إيضاح ٢١)

فقدان السيطرة (إيضاح ١٣)
المحول إلى الاحتياطي القانوني
المحول إلى صندوق الزكاة

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد (يتبع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

مجموع حقوق الملكية	حصة مسيطرة	مضاربة (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)	حقوق الملكية المعادة لمساهمي الشركة الأم						
			المجموع	أرباح مستقاة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	أسهم خزينة	احتياطي قانوني	رأس المال	
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
١٥٧,٣٩١ (٥,٩٧٧) ١٤,٠٠٧	١١,٠٩٣ - -	٤٧,٢٢٢ - -	٩٩,٠٧٦ (٥,٩٧٧) ١٤,٠٠٧	١١,٤٩٣ - ١٤,٠٠٧	١٨٧ (٥,٩٧٧) -	(١١,٩٣٦) - -	١٠,١١٠ - -	٨٩,٢١٢ - -	- - -
٨,٠٣٠ - (٢٩١) (٦,٠٠٠) (٩٦٥) -	- - - (٩٦٥) -	- - - -	٨,٠٣٠ - (٢٩١) (٦,٠٠٠) -	١٤,٠٠٧ (١,٥٣٤) - (٦,٠٠٠) -	(٥,٩٧٧) - - -	- ٥,٩٦٣ (٢٩١) -	- - - ١,٤٠٠ -	- (٤,٤٢٩) - - -	- - - -
١٥٧,٧٧٠	١٠,١٢٨	٤٧,٢٢٢	١٠٠,٤٢٠	١٦,١٧١	(٥,٧٩٠)	(٦,٢٥٤)	١١,٥١٠	٨٤,٧٨٣	-

٢٠٢٢

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢
صافي الشركة في القيمة المعادة
ربح السنة

مجموع الإيرادات والمصروفات المحسوبة للسنة
إلغاء أسهم خزينة
شراء أسهم خزينة
أرباح موزعة على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ٢١)
فقدان السيطرة
المحول إلى الاحتياطي القانوني
المحول إلى صندوق الزكاة
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

تشكل الإيضاحات المرتبطة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية	ايضاح
		أنشطة التشغيل
(١٠,٣٩٥)	(٦,٤٦٠)	مبالغ مدفوعة من عقود التمويل، صافي
٧٢٣	٤,٨١٩	إيراد مستلم من إيداعات قصيرة الأجل
(١٤,٢٧٣)	(١٧,٩٢٧)	أرباح مدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار
٥٩,٩٣٧	(٦٩,٤٧٠)	مبالغ (مدفوعة إلى) / مستلمة من أصحاب حسابات الاستثمار، صافي
(١٤,٣٣٣)	(٣٠,٤٩٣)	مبالغ مدفوعة لأرباح الإيداعات
(٢٥,٨٤٢)	(٢٥,٢٢٣)	مبالغ مدفوعة للمصروفات
٤,٩٤٢	٧,٠٤١	مبالغ مستلمة أخرى
(٣٧٣)	(٧٢٤)	مساهمات مدفوعة لجمعيات خيرية
(١,٩٨١)	٢٦,٩٢٥	مبالغ مستلمة من / (مسحوبة من) حسابات جارية للعملاء، صافي
١٠٩,٨٨٢	(٢,٣٠٨)	مبالغ (مدفوعة إلى) / مستلمة من إيداعات من مؤسسات مالية، صافي
٣٢,١٤٧	(٨,٨٤٥)	مبالغ (مدفوعة إلى) / مستلمة من إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد، صافي
(١٠,٥٠٥)	(٢,٥٩٧)	صافي مدفوعات إلى حساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
١٢٩,٩٢٩	(١٢٥,٢٦٢)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
(٢٢٩,٢٤٣)	(١٢٦,١١١)	شراء صكوك
٧٧,٨٠٢	١٢٨,٢١٠	مبالغ مستلمة من تسوية / بيع صكوك
٢٢,٧٧٥	٣١,٥٤٤	إيراد مستلم من صكوك
-	٣٣,٢٧٦	مبالغ مستلمة من بيع استثمارات في أوراق مالية
٣,٢٢٩	(١,٦٧٥)	مبالغ (مدفوعة إلى) / مستلمة من بيع استثمارات عقارية، صافي
١٤٥	١,٣٢١	أرباح أسهم مستلمة / إيراد من استثمارات في أوراق مالية
(٢,١٢٤)	(٦٩٠)	شراء عقارات ومعدات، صافي
(٥٠٨)	-	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
-	(٣٠,٩١٤)	شراء الأوراق المالية الاستثمارية
-	(١٩١)	مصاريف عقارات قيد التطوير
-	١,٧٨١	صافي الحركة في حسابات هامشية تحت الطلب
(١٢٧,٩٢٤)	٣٦,٥٥١	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
(٢٩١)	-	شراء أسهم الخزينة، صافي
(٦,٠٠٠)	(٦,٠٠٠)	أرباح مدفوعة لأصحاب الفئة الأولى لرأس المال الإضافي
٥٩,٣٣٨	١٣٣,٤٠٦	مبالغ مستلمة من تمويل أجل من مؤسسات مالية، صافي
(٤,٣٣٩)	(١٠,٦٦٢)	مصروفات تمويل أجل من مؤسسات مالية
٤٨,٧٠٨	١١٦,٧٤٤	صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل
٥٠,٧١٣	٢٨,٠٣٣	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
١٢٣,٦٢٥	١٧٤,٣٣٨	النقد وما في حكمه كما في ١ يناير
١٧٤,٣٣٨	٢٠٢,٣٧١	النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر
		يشتمل النقد وما في حكمه على*:
١٢٣,٢٩٨	٨٧,٩٩١	نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)
٥١,٠٤٠	١١٤,٣٨٠	إيداعات لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ٩٠ يوماً أو أقل (مستبعد منه حسابات هامشية تحت الطلب)
١٧٤,٣٣٨	٢٠٢,٣٧١	

*النقد وما في حكمه يظهر بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٢ ألف دينار بحريني). تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المجموع	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		التغيرات خلال السنة							الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	
	متوسط القيمة للسهم	عدد الوحدات	مصروفات إدارية	رسوم البنك كوكيل بألاف الدنانير البحرينية	أرباح سهم مدفوعة بألاف الدنانير البحرينية	إجمالي الدخل / (الخسارة) بألاف الدنانير البحرينية	إعادة تقييم بألاف الدنانير البحرينية	استثمارات / (سحوبات) بألاف الدنانير البحرينية	المجموع	متوسط القيمة للسهم	عدد الوحدات
بألاف الدنانير البحرينية	بألاف الدنانير البحرينية	بألاف	بألاف الدنانير البحرينية	بألاف الدنانير البحرينية	بألاف الدنانير البحرينية	بألاف الدنانير البحرينية	بألاف الدنانير البحرينية	بألاف الدنانير البحرينية	بألاف الدنانير البحرينية	بألاف الدنانير البحرينية	بألاف
١,٢١٩	١,٠٠٠	١,٢١٩	-	-	-	(٢٨)	-	-	٢٦٩	١,٠٠٠	١,٢٤٧
٣١٤	١,٠٠٠	٣١٤	-	-	-	٤٥	-	-	٢٦٩	١,٠٠٠	٢٦٩
١,٥٣٣			-	-	-	١٧	-	-	١,٥١٦		

سفانا للاستثمار ذ.م.م.
(رأيا ١) و NS١٢
شأنن للاستثمارات العقارية ذ.م.م.
(رأيا ٥)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيّدة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (بتتبع)

المجموع	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		التغيرات خلال السنة							الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٢	
	متوسط القيمة للسهم	عدد الوحدات	مصرفات إدارية	رسوم البنك كوكيل	أرباح سهم مدفوعة	إجمالي الدخل / (الخسارة) بالآلاف	إعادة تقييم بالآلاف	استثمارات (سحوبات)	المجموع	متوسط القيمة للسهم	عدد الوحدات
بالآلاف	بالدينار البحرينية	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالدينار البحريني	بالآلاف
١,٢٤٧	١,٠٠٠	١,٢٤٧	-	-	-	-	-	-	١,٢٤٧	١,٠٠٠	١,٢٤٧
٢٦٩	١,٠٠٠	٢٦٩	-	-	-	-	-	-	٢٦٩	١,٠٠٠	٢٦٩
١,٥١٦			-	-	-	-	-	-	١,٥١٦		

سفانا للاستثمار ذ.م.م.
(ريا ١) و NS١٢
شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م.
(ريا ٥)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣ بآلاف الدنانير البحرينية	إيضاح
٤٧١	٥٢٢	
٣٩٥	٥٥٥	٣٢
٢٩	٣١	
٨٩٥	١,١٠٨	
(٣٧٣)	(٧٢٤)	
(٣٧٣)	(٧٢٤)	
٥٢٢	٣٨٤	

مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة
كما في ١ يناير
تبرعات البنك
إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية

مجموع المصادر

استخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة
تبرعات لمؤسسات خيرية

مجموع الاستخدامات

رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الغير موزع كما في ٣١ ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١. تقرير المنشأة

خليجي بنك ش.م.ب (المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب سابقاً) ("المصرف")، هو شركة مساهمة بحرينية عامة مُدرجة في بورصة البحرين، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي في قطاع التجزئة. كما في ٢٥ يونيو ٢٠٢٣ وكجزء من مبادرات إعادة الهيكلة الشاملة للمجموعة، قام البنك بتغيير اسمه التجاري من "المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب." إلى "خليجي بنك ش.م.ب." و نتيجة لذلك، تم تغيير رمزه التجاري أيضاً من "KHCB" إلى "KHALEEJI".

تمتلك مجموعة جي إف إنش المالية ش.م.ب ("الشركة الأم") أسهماً عادية بنسبة ٨٥,٤١٪ من أسهم المصرف (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٨٥,٤١٪)، وهي بنك استثماري بحريني يعمل بموجب رخصة مصرفية إسلامية بالجملة صادرة عن مصرف البحرين المركزي، ومدرج في بورصة البحرين، وبورصة الكويت، وسوق دبي المالي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية. في ٢٠٢٠ قام البنك بإصدار صكوك إضافية من الفئة الأولى وتم إدراجها في بورصة لندن (سوق الأوراق المالية العالمي). راجع إيضاح ٢١ حول الأحداث اللاحقة المتعلقة باسترداد الصكوك وأثرها على هيكل رأس مال البنك.

تخضع أنشطة البنك لقوانين مصرف البحرين المركزي ولإشراف هيئة رقابية شرعية لضمان التزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل أنشطة البنك الرئيسية تقديم التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكل منتجات استثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع، حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

البيانات المالية الموحدة تتضمن نتائج للبنك والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (%)	نسبة الأسهم المسيطرة (%)	طبيعة العمل
صروح المحدودة	جزر الكاين	٧٥,٧٠٪	٧٥,٧٠٪	لإنشاء وبيع العقارات في " تلال المها"
شركة HH للضيافة ذ.م.ب.	البحرين	٨٦٪	٨٦٪	قطاع الضيافة
المصرف الخليجي التجاري للفئة الأولى المحدودة	جزر الكاين	١٠٠٪	١٠٠٪	إصدار شهادة رأس مال إضافي من الفئة الأولى
أملاك II*	جزر الكاين	٣٧,٠٠٪	٦١,٨٨٪	الإحتفاظ بعقارات

* خلال السنة، فقدت المجموعة السيطرة على إحدى شركاتها التابعة مما أدى إلى الاعتراف بها كشركة زميلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢. بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام والقوانين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي للأمر التي لا تشملها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، تسترشد المجموعة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

٣. أساس القياس

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، والأوراق المالية المهيكلة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، بإعتبارها العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك، مقربة إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٤. استخدام الأحكام والتقديرات الهامة

ان إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة تقديراً في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل وأي فترات مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وأن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض المركز المالي والنتائج بشكل عادل. ان الأمور التي تتطلب قدر كبير من التقدير أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في إيضاح (٢٧).

٥. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية على نحو ثابت من قبل المجموعة، مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، ماعدا التغييرات الناتجة عن اعتماد المعايير التالية:

١. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة السارية المفعول ابتداءً من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣

(١) معيار المحاسبة المالي رقم (٣٩) – التقرير المالي عن الزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٩) – التقرير المالي عن الزكاة في ٢٠٢١. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة لمختلف الأطراف من ذوي المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (٩) – الزكاة، وهو ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣.

يسري هذا المعيار على المؤسسة فيما يتعلق باحتساب وقياس والإفصاح عن الزكاة المنسوبة للأطراف المعنيين من ذوي المصلحة. في حين ان احتساب الزكاة ينطبق بشكل فردي لكل مؤسسة ضمن المجموعة، فان هذا المعيار سيكون واجب التطبيق على جميع البيانات المالية الموحدة والمنفصلة للمؤسسة.

لا يحدد هذا المعيار طريقة تحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. يجب على المؤسسة الرجوع للإرشادات الرسمية ذات العلاقة لتحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. (على سبيل المثال، المعيار الشرعي رقم (٣٥) لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – الزكاة، المتطلبات التنظيمية، أو توجيهات هيئة الرقابة الشرعية، حسب الاقتضاء).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

يجب على المؤسسة الملزمة بدفع الزكاة بموجب القانون أو بموجب وثائقها التنظيمية احتساب الزكاة الحالية المستحقة عن الفترة كمصروف في بياناتها المالية. إذا لم يكن دفع الزكاة ملزماً بموجب القانون أو بموجب وثائقها التنظيمية، وحين تعتبر المؤسسة وكلياً لدفع الزكاة نيابة عن بعض أصحاب المصلحة، يتم تعديل أي مبلغ مدفوع يتعلق بالزكاة مع حقوق ملكية أصحاب المصلحة المعنيين.

لا يتحمل البنك أي التزام لدفع الزكاة وفقاً لوثائقه التنظيمية، ولكنه يدفع الزكاة فقط على الأرباح غير الموزعة بصفته وكلياً، نيابة عن مساهميه. طبق البنك هذا المعيار وعرض الإفصاحات الإضافية اللازمة في البيانات المالية السنوية (راجع إيضاح ٥ (ر) و (٣٢)).

٢) معيار المحاسبة المالي رقم (٤١) - التقارير المالية المرحلية

يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد المعلومات المالية المرحلية المختصرة ومتطلبات العرض والإفصاح ذات الصلة، مع التركيز على الحد الأدنى للإفصاح الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية المختلفة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما ينطبق هذا المعيار على المؤسسات التي تعد مجموعة كاملة من البيانات المالية بتاريخ إعداد التقارير المالية المرحلية بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية ذات الصلة.

هذا المعيار ساري المفعول للبيانات المالية للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣. طبقت المجموعة هذا المعيار لأساس إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على المعلومات المالية المرحلية للمجموعة.

٣) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٤) - تحديد السيطرة على الموجودات والأعمال التجارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٤) - تحديد السيطرة على الموجودات والأعمال التجارية" بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وهو قابل للتطبيق بأثر فوري. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ واضحة ومتسقة لتقييم ما إذا، ومتى كانت المؤسسة تسيطر على أصل أو أعمال تجارية، سواء في سياق الهياكل التشاركية أو لأغراض توحيد البيانات المالية.

يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية، والمنشآت التي تعتبر طرفاً في الهياكل والمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (كما هو مسموح به وفقاً للإطار التنظيمي وإطار إعداد التقارير). يغطي هذا المعيار الترتيبات داخل الميزانية العمومية وخارجها، بما في ذلك الهياكل التشاركية مثل المضاربة، والمشاركة، والصكوك. إن لتقييم السيطرة أهمية في مختلف السياسات المحاسبية للمجموعة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، توحيد البيانات المالية للشركات التابعة، واحتساب وإلغاء احتساب الأصول المالية المختلفة، وهياكل الاستثمار التشاركية.

قامت المجموعة بتقييم الإطار المعدل لتقييم السيطرة الذي قدمه معيار المحاسبة المالي رقم (٤٤)، ولا يتوقع أي تأثير جوهري على استنتاجات السيطرة التي سبق تقييمها عند تطبيق هذا المعيار. ومع ذلك، فقد تم تعديل السياسات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالمجموعة، بحيث تكون متسقة مع التعريفات والمبادئ المعدلة الموضحة في إطار معيار المحاسبة المالي رقم (٤٤).

II. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والغير سارية المفعول بعد

تسري المعايير الجديدة التالية والتعديلات على المعايير للسنوات المالية التي تبدأ بعد ١ يناير ٢٠٢٤ مع خيار التطبيق المبكر. غير أن المجموعة لم تطبق أيًا من هذه المعايير مبكراً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

- (١) معيار المحاسبة المالي رقم (١) - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية
- أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (١) المعدل - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية في ٢٠٢١. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (١) السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، مع السماح بالتطبيق المبكر.
- إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم (١) يتوافق مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.
- بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:
- أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
 - تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية؛
 - تم تعديل وتحسين التعريفات؛
 - تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛
 - يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة؛
 - تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى الإفصاحات؛
 - تم إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعدل؛
 - تم إدخال معالجة التغيير في السياسات المحاسبية، والتغيير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء؛
 - تم تحسين إفصاح الأطراف ذوي العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية؛
 - تحسين إعداد التقارير بشأن العملات الأجنبية، وتقارير القطاعات؛ و
 - تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- تقوم المجموعة بتقييم الأثر المحتمل لهذا المعيار، وتتوقع تغييراً في العرض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة تماشياً مع أفضل الممارسات.

(٢) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) - أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) - أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) خلال سنة ٢٠٢٣. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تحديد، وقياس، وعرض أدوات "أشباه حقوق الملكية" في البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

يحدد المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية لأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)، حيث تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بالسيطرة على الأصول الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة، عدا أصحاب حقوق الملكية. يوفر المعيار المعايير العامة لمحاسبة أدوات الاستثمار التشاركية وأشباه حقوق الملكية في الميزانية العمومية، وكذلك تجميع، واحتساب، وإلغاء احتساب، وقياس، وعرض، والإفصاح لأشباه حقوق الملكية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٦) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٦) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة خلال سنة ٢٠٢٣. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ وقواعد احتساب، وقياس، والإفصاح، وإلغاء احتساب الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة، بناء على أفضل الممارسات الشرعية والدولية. يهدف المعيار إلى تحسين الشفافية، والقابلية للمقارنة، والمساءلة، والحوكمة في التقارير المالية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة.

ينطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية التي تتحمل مسؤوليات انتمائية على الموجودات، بدون سيطرة، باستثناء مايلي:

- صندوق تكافل المشاركين و/ أو صندوق استثمار المشاركين؛ و
- صندوق استثماري مدار من قبل مؤسسة، كونها منشأة قانونية منفصلة، والتي تخضع لإعداد التقارير بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب تطبيق هذا المعيار في نفس وقت تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار. لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

٤) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٧) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٧) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية خلال سنة ٢٠٢٣. الهدف من هذا المعيار هو وضع إرشادات بخصوص المعالجة المحاسبية والإفصاحات لتحويلات الموجودات بين الأوعية الاستثمارية، التي تديرها نفس المؤسسة أو أطرافها ذوي العلاقة. هذا المعيار يسري على تحويلات الموجودات التي لا تشكل جزءاً من دمج الأعمال، أو بيع عمل تجاري، أو إعادة هيكلة المؤسسة.

يعرّف المعيار الوعاء الاستثماري على أنه مجموعة من الأصول التي يتم إدارتها معاً لتحقيق هدف استثماري مشترك، مثل صندوق، أو محفظة، أو أمانة. كما يعرّف المعيار تحويل الأصول على أنه معاملة أو حدث ينتج عنه تغيير في الملكية القانونية، أو الجوهر الاقتصادي للموجودات، مثل البيع، أو المساهمة، أو التوزيع، أو إعادة التصنيف.

يجب احتساب تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية استناداً إلى جوهر المعاملة، وأحكام وشروط اتفاق التحويل. يصنّف المعيار تحويلات الموجودات إلى ثلاث فئات: تحويلات بالقيمة العادلة، وتحويلات بالقيمة الدفترية، وتحويلات أخرى عدا القيمة العادلة أو القيمة الدفترية. ويحدد المعيار أيضاً متطلبات الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ) أساس التوحيد

(١) دمج العمليات

تقوم المجموعة باحتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عندما تستوفي مجموعة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها تعريف الأعمال التجارية، ويتم نقل السيطرة إلى المجموعة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. يتم قياس الشهرة مبدئيًا بالتكلفة، وهي الزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحقوق غير المسيطرة وأي حصة سابقة محتفظ بها على صافي الموجودات الملموسة وغير الملموسة القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المتكبدة. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي. يتم تسجيل أي أرباح شراء مساومة فوراً في بيان الربح أو الخسارة الموحد. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية.

يتم قياس أي مقابل طارئ بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طارئ والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طارئ آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطارئ في الربح أو الخسارة.

(٢) الشركات التابعة

تسيطر المجموعة على المنشأة إذا، فقط إذا كان لديها (أ) السلطة على الأعمال التجارية (ب) التعرض، أو الحقوق في العوائد المتغيرة من مشاركتها مع المنشأة؛ و (ج) القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة للتأثير على مقدار عوائد المؤسسة.

يفترض وجود السلطة عندما تمتلك المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها أكثر من ٥٠٪ من حقوق التصويت. عندما يكون لدى المجموعة أقل من أغلبية حقوق تصويت، قد توجد السيطرة من خلال (أ) الاتفاق مع المساهمين الآخرين أو الشركة نفسها؛ (ب) الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ (ج) حقوق التصويت للمؤسسة (سلطة الأمر الواقع)؛ (د) حقوق التصويت المحتملة؛ أو (هـ) مزيج منها.

تأخذ المجموعة في الاعتبار حقوق التصويت الحقيقية فقط في تقييمها لما إذا كانت لديها سلطة على المنشأة. ولكي تكون الحقوق حقيقية، لا بد أن تكون قابلة للممارسة عندما يقتضي الأمر اتخاذ قرارات ذات صلة، ويجب أن يكون لصاحب هذه الحقوق القدرة العملية على ممارسة تلك الحقوق. عند إجراء تقييم لما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة، فإنها تأخذ في الاعتبار حقوق التصويت والحقوق الأخرى المنبثقة عن الاستثمار في المنشأة الممولة على النحو الواجب من قبل المجموعة نفسها وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

يجوز للمجموعة في سياق عملها الاعتيادي إدارة أصل أو منشأة لصالح أصحاب المصلحة بخلاف المساهمين، من خلال وكالة (عادة وكالة استثمار) أو ترتيب مماثل. لا تشمل السيطرة الحالات التي تتمتع فيها المؤسسة بالسلطة، ولكن هذه السلطة يمكن ممارستها بصفة أمانة، وليس للعوائد المتغيرة للمؤسسة نفسها. حوافز الأداء المستحقة القبض من قبل الوكيل تكون بصفة الأمانة، وبالتالي لا تعتبر عوائداً متغيرة لغرض تقييم السيطرة.

الحصص غير المسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية من صافي الأصول القابلة للتحديد للشركة المستحوذة كما في تاريخ الاستحواذ. يتم احتساب التغييرات في حصة المجموعة في الشركة التابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية.

الموجودات تحت للإدارة

تقوم المجموعة بصفقتها مؤتمن بإدارة وتوجيه الموجودات المحتفظ بها في صناديق ائتمانية وأدوات استثمارية أخرى نيابة عن المستثمرين. لا يتم تضمين البيانات المالية لشركة الأغراض الخاصة في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة. إيضاح رقم ٢٨ يشمل معلومات عن الأصول الائتمانية تحت إدارة المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ) أساس التوحيد (يتبع)

(٣) الاستثمارات المحسبة بطريقة حقوق الملكية

حصى المجموعة في الاستثمارات المحسبة بطريقة حقوق الملكية يشمل الاستثمار في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة.

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل المجموعة، ولكن ليس لها سيطرة أو سيطرة مشتركة على السياسات المالية التشغيلية. المشروع المشترك هو ترتيبات يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الترتيبات، بدلاً من حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

تحتسب الاستثمارات في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة بطريقة حقوق الملكية.

يتم احتساب هذه الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة، شاملة تكاليف المعاملة، ويتم تعديل القيمة الدفترية لاحتساب حصة المجموعة في أرباح أو خسائر ما بعد الاستحواذ الشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الشراء. التوزيعات المستلمة من الشركة المستثمر فيها، تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. قد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية للتغيرات في نصيب المستثمر في الشركة المستثمر فيها والنتيجة من تغيرات حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الاستثمارات المحسبة بطريقة حقوق الملكية، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية ماعدا في حال تكبدت المجموعة التزامات قانونية أو إعتيادية أو قامت بدفع مبالغ بالنيابة عن الشركة الزميلة.

يتم تقييم انخفاض القيمة الدفترية للاستثمارات المحسبة بطريقة حقوق الملكية بحسب السياسة المبينة في إيضاح رقم ٥(ك).

(٤) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

(ب) معاملات بالعملة الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل").

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملة الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة الدفترية، كبعض الاستثمارات في أسهم حقوق ملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. إن العملات المستخدمة من قبل شركات المجموعة الأخرى هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

(ج) استثمارات في أوراق مالية

تشتمل هذه الاستثمارات على استثمارات في أسهم حقوق ملكية، واستثمارات في سندات دين، واستثمارات في صكوك. يُستثنى من الاستثمارات في الأوراق المالية كلاً من استثمارات في شركات تابعة واستثمارات محسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح رقم ٥ (أ)).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(١) التصنيف

تقوم المجموعة بفصل استثماراتها إلى الفئات التالية:

(١) أدوات حقوق الملكية - هي استثمارات تبرهن القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع مطلوباتها، والأرصدة المماثلة لحقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية. وأدوات الاستثمار المهيكلة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية.

(٢) أدوات الدين

أدوات الدين النقدية - الأدوات التي ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام مالي/دين مثل المراجعة مستحقة الدفع.

أدوات الدين غير النقدية - الأدوات التي ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام غير مالي، مثل السلع (سلام أو استصناع) أو أصول حق الاستخدام (إجارة موصوفة في الذمة) أو الخدمات (خدمات إجارة) سيتم تقديمها في المستقبل.

تصنف المجموعة استثماراتها عند الاحتساب المبدئي إما: أ) بالتكلفة المطفأة، أو ب) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا كان يستوفي كل من الشرطين التاليين:

- إذا كان الاستثمار يحتفظ به ضمن نموذج عمل الهدف منه الاحتفاظ بالاستثمارات لتحصيل التدفقات النقدية لحين استحقاق الأداة؛ و
- يمثل الاستثمار أداة دين أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

يتم قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية إذا كان يستوفي الشرطين التاليين:

- إذا كان الاستثمار يحتفظ به ضمن نموذج عمل يتحقق الهدف منه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الاستثمار؛ و
- يمثل الاستثمار أداة دين أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

تصنيف لا رجعة فيه عند الاحتساب المبدئي

عند الاحتساب المبدئي، قد تتخذ المنشأة قراراً لتصنيف استثمار معين كما يلي:

- أ) أداة حقوق ملكية، والتي كان سيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في حقوق الملكية؛
- ب) أداة دين غير نقدية أو أداة استثمارية أخرى - كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو خفض القياس أو التقليل من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ من قياس الأصول أو المطلوبات المترابطة، أو أدوات شبة حقوق الملكية، أو احتساب الأرباح أو الخسائر عليها على أسس مختلفة. وسيخضع ذلك للمتطلبات الشرعية فيما يتعلق بإسناد وتوزيع مثل هذه الأرباح على أصحاب المصلحة المعنيين.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم قياس جميع الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

تقييم نموذج العمل

تقوم المجموعة بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
 - كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة المجموعة؛
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج العمل هذا) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر؛ و
 - وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات حول نشاط البيع بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقييم العام لكيفية تحقيق المجموعة للهدف المعلن لإدارة الموجودات المالية، وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.
- الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، أو التي تدار ويتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الاستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الاستثمار عندما إنقضاء حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

(٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، والاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه التغيرات وذلك في بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار. عند بيع الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل أرباح تلك الاستثمارات أو خسائرها المترجمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الاستثمارات في ديون والتي لا يتم تصنيفها ضمن الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات للإنخفاض في القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

يتم اتباع مبادئ القياس التالية:

قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس. أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي يكون عادة سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية. كما تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم عندما يكون السوق غير نشط، وتشمل طرق التقييم استخدام معاملات تجارية حديثة بين طرفين ملمين، إن وجد، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ومضاعفات السعر/ الأرباح لأدوات مماثلة.

قد لا يمكن ملاحظة بعض أو جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءً على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الاستثمارات.

تنطوي تقديرات القيمة العادلة على أوجه عدم يقين ومسائل تحتاج أحكام جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية (مثل استمرار الأرباح التشغيلية ونقاط القوة المالية). ومن الممكن بشكل معقول، استناداً إلى المعلومات الحالية، أن النتائج التي ستختلف عن الافتراضات خلال السنة المالية المقبلة قد تتطلب إجراء تعديلاً جوهرياً على القيمة الدفترية للاستثمارات.

عند تحديد القيمة العادلة، تعتمد المجموعة في كثير من الأحيان على البيانات المالية للشركات المستثمر فيها، وعلى التقديرات من قبل إدارات هذه الشركات، فيما يتعلق بأثر التطورات المستقبلية.

القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يحمل خاصية الطلب (مثل الوديعة تحت الطلب) لا تقل عن المبلغ المستحق عند الطلب، مخصوماً من أول تاريخ يمكن فيه طلب دفع هذا المبلغ.

تحتسب المجموعة التحويلات بين مستويات تراتبية القيمة العادلة كما في تاريخ بيان المركز المالي الذي حدث فيه التغيير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

د) عقود التمويل

عقود التمويل هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، وإستصناع، ووكالة و إجارة. يتم احتساب عقود التمويل من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

تعديل عقود التمويل

إذا تم تعديل شروط عقود التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من عقود التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب عقود التمويل الأصلية واحتساب عقود التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زانداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب عقود التمويلات، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الربح أو الخسارة.

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

هـ) إيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى البنك على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

و) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى البنوك (باستثناء حساب احتياطي مصرف البحرين المركزي)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها وهي غير معرضة لتغير القيمة العادلة، وتستخدم من قبل المجموعة لإدارة الالتزامات قصيرة الأجل.

ز) موجودات الإجارة (عقود لغرض التأجير)

تظهر الموجودات المشتركة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتملك)، بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم احتساب الإستهلاك باستخدام معدلات تقبل بشكل منهجي تكلفة الأصول المؤجرة على مدى فترة الإيجار في نمط المنافع الاقتصادية الناشئة عن هذه الأصول. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتركة لغرض التأجير. خسارة الإنخفاض في القيمة هي المبلغ الذي تفوق به القيمة الدفترية للموجودات القيمة القابلة للإسترداد المقدرة. يتم احتساب خسارة الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل، إن وجدت. تأخذ تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بعين الاعتبار في حال الإعتماد على عميل واحد لتقييم الإنتمان للعميل بالإضافة إلى عوامل أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ح) استثمارات عقارية

عقار استثماري

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كاستثمارية عقارية. تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشمل التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الاستثمار العقاري. تتضمن الاستثمارات العقارية قطع أراضي محتفظ بها لغرض غير محدد وعقارات مؤجرة لطرف ثالث. الأرض لا يتم إستهلاكها.

عقارات قيد التطوير

تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

ط) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة، بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشمل العقارات على أرض لا يتم إستهلاكها. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت ليتم شطب تكلفة الموجودات على مدى العمر الافتراضي المقدر لها والذي يتراوح كالتالي:

البنائيات - تصل إلى ٢٥ سنة

الأثاث والتجهيزات - ٣ إلى ٥ سنوات

أجهزة الكمبيوتر - ٣ إلى ٥ سنوات

السيارات - ٣ إلى ٥ سنوات

الفنادق - تصل إلى ٤٠ سنة

معدات أخرى - ٣ إلى ٥ سنوات

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الافتراضية للموجودات، وتعديلها إذا كان ذلك مناسباً، في تاريخ كل تقرير.

ي) إنخفاض قيمة الأدوات المالية

١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك؛
- إيداعات لدى المؤسسات المالية؛
- عقود التمويل؛
- استثمار في الصكوك - أدوات دين؛ و
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ي) انخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

(١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة اثني عشر شهراً:

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ بيان المركز المالي؛
- أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض لمخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالأعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على التجربة السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطبق، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً. (إيضاح رقم ٣٧)

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تسهيل الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها) ؛ أو
- الموجودات المالية مستحقة من ٩٠ يوماً أو أكثر.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي BBB- أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بوروز.

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان. ترحل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

المرحلة الأولى تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان عند الاحتساب المبدئي، والتي لم يكن لها أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، وهي ليست أحداث العجز النقدي المتوقعة خلال فترة الإثني عشر شهراً، لكن مجموع الخسائر الائتمانية على الأصل الموزون باحتمالية حصول حدث الخسارة خلال الإثني عشر شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة

المرحلة الثانية تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية الناتجة من أحداث التعثر المحتملة على مدى الحياة المتوقعة للأداة المالية. الخسائر الائتمانية هي المتوسط الموزون للخسائر الائتمانية مع احتمالية حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ي) انخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

(١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة

المرحلة الثالثة تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها أدلة موضوعية على انخفاض القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي، وفقاً للمؤشرات المحددة في كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. أقصى فترة تؤخذ بالاعتبار عن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- ◀ عقود التمويل غير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- ◀ عقود التمويل منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- ◀ الالتزامات المالية غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة لو تم سحب الالتزامات، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- ◀ عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.
- ◀ الموجودات المالية المشتراة أو التي تم إنشائها والتي انخفضت قيمتها عند الاحتساب المبدئي. يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة الثالثة).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأداة المالية.

التعرضات المنخفضة ائتمانياً

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان منخفضة ائتمانياً. يعتبر التعرض "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للتعرض.

الأدلة على أن التعرض ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- ◀ صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدر؛
- ◀ خرق للعقد، مثل العجز أو التأخر في السداد، أو استحقاق الأصل المالي لفترة ٩٠ يوماً أو أكثر؛
- ◀ إعادة هيكلة القرض أو السلفة من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة في ظروف أخرى؛
- ◀ من المحتمل أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه أو أي إعادة هيكلة مالية أخرى؛
- ◀ ركود أو اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والموجودات المشتراة لغرض التأجير من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات. يتم إدراج الخسارة على الالتزامات المالية غير المسحوبة وعقود الضمانات المالية ضمن بند المطلوبات الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ي) انخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

(٢) انخفاض قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي انخفاض جوهري أو أي انخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث انخفاض في قيمتها. تُعتبر المجموعة أن الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، ولمدة تتجاوز تسعة أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة - والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر انخفاض في قيمة ذلك الاستثمار تم احتسابها سابقاً في بيان الدخل - من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر الانخفاض في قيمة أدوات الاستثمار في حقوق الملكية، والتي تم احتسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

(ك) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (عدا الموجودات المالية و عقارات قيد التطوير المبينة أعلاه في ٥(ح)) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث انخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إستردادها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترداد لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الانخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم احتساب خسائر الانخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر، وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو الوحدة المولدة للنقد. تحتسب خسائر الانخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

تقوم المجموعة بعمل تقييم لانخفاض قيمة عقاراتها الاستثمارية بشكل دوري باستخدام مقيمين خارجيين مستقلين لتقييم العقار. تقدر القيمة العادلة بناءً على القيمة السوقية للعقار إما باستخدام طريقة مقارنة المبيعات أو على أساس تقدير القيمة المتبقية، أو تكلفة الاستبدال، أو القيمة السوقية للعقار، مع الأخذ في الاعتبار لحالتها المادية الحالية. العقارات الاستثمارية للمجموعة توجد في البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة. نظراً لاضطراب سوق العقارات، والمعاملات العقارية الغير متكررة، فإنه من المحتمل بناءً المعلومات المتوفرة حالياً بأن التقييم الحالي لانخفاض قيمة العقارات الاستثمارية قد يتطلب تعديل جوهري على القيمة الدفترية لهذه الأصول خلال السنة المالية القادمة نتيجة للتغيرات الجوهرية في الافتراضات المستخدمة في مثل هذه التقييمات.

(ل) حسابات جارية للعملاء

يتم احتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند إستلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قبل المجموعة بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

(م) حقوق أصحاب حقوق حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حسابات استثمار غير مقيدة، ولها حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

م) حقوق أصحاب حقوق حسابات الاستثمار (يتبع)

تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المجموعة كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. تتحمل المجموعة مباشرة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار

تخصص المجموعة مخصصاً محدداً ومخصصاً جماعياً على حقوق ملكية المساهمين. لا تخضع المبالغ المستردة من هذه الموجودات منخفضة القيمة للتخصيص بين حاملي حسابات الاستثمار وحقوق ملكية المساهمين.

تظهر حسابات الاستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، إن وجدت. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات. إحتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمار، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الإحتياطات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

ن) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها، حيث تقوم المجموعة بصفتها مدير استثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم استثمار أموال حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

س) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

ع) أسهم الخزينة

يتم إحتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يتم إحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

ف) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من صافي ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني، والذي لا يتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال البنك المدفوع.

ص) إحتساب الإيراد

يتم إحتساب إيراد عقود المراهجات والوكالات على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد باستخدام معدل الربح الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ص) احتساب الإيراد (يتبع)

يتم احتساب الأرباح والخسائر المتعلقة بحصة المجموعة في معاملات تمويل المشاركة والمضاربة التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيتهما (إنهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم احتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في العقد.

يحتسب إيراد الإستصناع وهامش الربح المرتبط به بإستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم احتساب إيراد موجودات الإجارة (الإجارة المنتهية بالتمليك) بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم احتساب إيراد من الصكوك وأوراق مالية مهيكلة وكذلك إيرادات وتكاليف الإبداعات بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم احتساب إيرادات أرباح الأسهم عند نشوء حق الإستلام.

يتم احتساب إيراد الإيجار بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

يتم احتساب أرباح بيع الإستثمار في الأوراق المالية في حقوق الملكية والأوراق المالية المهيكلة في تاريخ البيع و وقت إلغاء الاعتراف بالإستثمارات في الأوراق المالية. الربح أو الخسارة هو الفرق بين القيمة الدفترية في تاريخ التداول والمقابل المستلم أو المستحق.

تعتبر الرسوم وإيرادات العمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم احتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

(ق) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم احتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنَّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي تستخدمها المجموعة في أعمال الخير.

(ر) الزكاة

تقوم المجموعة بإحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٣٩) "الزكاة"، وإستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بحساب وإخراج الزكاة استناداً إلى أرصدة الإحتياطي القانوني والأرباح المستتقة المؤهلة في نهاية السنة، في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية وإخطارهم بها. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة عن رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة، بناءً على الحصة التناسبية للزكاة. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم احتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الإستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات. بما أن الزكاة غير مطلوبة بموجب القانون أو بموجب وثائق الدستور الخاصة بالبنوك، فإن البنك يعتبر نفسه وكيلاً لدفع الزكاة بالنيابة عن مساهميه، وأي مبلغ مدفوع فيما يتعلق بالزكاة يتم تعديله ضمن حقوق مساهمي البنك.

(ش) منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم احتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة الالتزام قانوني أو حكومي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الالتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ش) منافع الموظفين (يتبع)

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة"، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من البنك ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم احتساب مساهمة المجموعة كمصروف في بيان الدخل متى استُجقت. يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على افتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل كما في تاريخ بيان المركز المالي. تصنف هذه المنافع على أساس "نظام منافع محددة" ويتم احتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل. يوجد لدى المجموعة كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم المجموعة والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المجموعة. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم احتساب مساهمات المجموعة كمصروفات في بيان الدخل متى استُجقت.

(٣) برنامج حوافز الموظفين السنوية المؤجلة

تماشياً مع سياستها للمكافآت المتغيرة، تمنح المجموعة مكوناً من مكافآتها السنوية لبعض الموظفين المشمولين (الذين يتحملون مخاطرأً جوهرية والأشخاص المعتمدين) في شكل حوافز مؤجلة يتم إصدارها تناسبياً على مدى ٣ سنوات. الحوافز المؤجلة تشمل مكوناً نقدياً ومكون أسهم. يتم تحويل مكون الأسهم إلى أسهم صورية في البنك استناداً إلى القيمة الدفترية لكل سهم بتاريخ المنح. يتم تسوية الحوافز المؤجلة نقداً في كل تاريخ إصدار استناداً إلى آخر قيمة دفترية لكل سهم في البنك. يتم إدراج التزام الحوافز المؤجلة بمبالغ التسوية في تاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب أي تغييرات في القيمة الدفترية للالتزام كمصروف أو إصدار في بيان الدخل لفترة التقرير. تخضع جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتطاع والتراجع.

(ت) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

(ث) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء "الاعتيادية" بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل.

(خ) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعتمد المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

(ذ) المخصصات

يتم احتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حكمية على المجموعة يمكن تقديرها بطريقة موثوقة، مع إحتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

(ض) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار

يتم تغطية الأموال التي تحتفظ بها لدى المجموعة في حسابات استثمار والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع وحسابات الاستثمار ("البرنامج") الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠. يتم تقديم مساهمة سنوية للبرنامج ويتم احتسابها كمصروف عند استحقاقها.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المؤهلة التي يُحتفظ بها لدى المجموعة وتخضع لإستبعايدات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ظ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على موجودات التمويل متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل، وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥ - " الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقعة".

غ) تمويل أجل من مؤسسات مالية

تمثل تمويل أجل من مؤسسات مالية تمويل تم الحصول عليه من خلال عقد مرابحة. يتم احتساب التمويلات في تاريخ التعاقد ويسجل بالتكلفة المطفأة.

أ) العقود المرهقة

يتم احتساب مخصص للعقود المرهقة عندما تكون المنافع المتوقعة التي ستحصل عليها المجموعة من العقد أقل من التكلفة الحتمية للوفاء بالتزاماتها بموجب العقد. يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للتكلفة المتوقعة لإنهاء العقد أو صافي التكلفة المتوقعة للاستمرار في العقد، أيهما أقل.

ب) موجودات تحت الإدارة

تعمل المجموعة بصفتها أميناً / مديرًا وفي صفات أخرى تؤدي إلى حيازة أو وضع الموجودات نيابة عن صندوق ائتمان أو مؤسسة أخرى. لا يتم تضمين هذه الموجودات والدخل الناتج عنها في البيانات المالية للمجموعة لأنها ليست موجودات للمجموعة.

ج) الإجارة

تحديد الإجارة

عند بداية العقد، تقم المجموعة ما إذا كان العقد يمثل، أو يحتوي على صيغة إجارة. تعتبر الاتفاقية عقد إجارة، أو تحتوي على صيغة إجارة، إذا كان العقد ينقل أصل حق الانتفاع (لكن ليس السيطرة) من أصل محدد لفترة من الزمن، نظير مقابل مادي متفق عليه. بالنسبة لعقود الإجارة التي تحتوي على عدة مكونات، تقوم المجموعة باحتساب كل مكون إجارة ضمن العقد بصورة منفصلة عن مكونات عدا الإجارة (على سبيل المثال رسوم الخدمة، ورسوم الصيانة، ورسوم التصنيع، إلخ).

القياس

بالنسبة للعقد الذي يحتوي على مكون إجارة، أو مكونات إجارة أو عدا إجارة إضافية، تقوم المجموعة بتخصيص المقابل في العقد لكل من مكونات الإجارة، وذلك على أساس سعره النسبي المستقل، والسعر الإجمالي المستقل المقدر لمكونات عدا الإجارة التي يمكن للمؤجر، أو لمزود مماثل، فرضها على المستأجر بتاريخ بداية العقد، يجب على المستأجر احتساب أصل حق الانتفاع من الأصل وصافي التزام الإجارة.

(١) أصل حق الانتفاع :

- عند الاحتساب المبدئي، يقيس المستأجر أصل حق الانتفاع من الأصل بالتكلفة، والذي يتكون مما يلي:
- التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع؛
- التكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة من قبل المستأجر؛ و
- تكاليف تفكيك وإزالة الأصل المعني.

يتم تخفيض التكلفة المبدئية بالقيمة النهائية المتوقعة للأصل المعني. إذا لم تكن التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع قابلة للتحديد استناداً إلى طريقة التكلفة الأساسية (على وجه الخصوص في حالة الإجارة التشغيلية)، من الممكن تقدير التكلفة الأولية بتاريخ البدء استناداً إلى القيمة العادلة لإجمالي المقابل المدفوع/ المستحق (أي مجموع إيجارات الإجارة) مقابل أصول حق الانتفاع، بموجب معاملة مماثلة. في وقت التطبيق، قدرت المجموعة بأن القيمة العادلة لأصول حق الانتفاع متساوي صافي التزام الإجارة.

بعد تاريخ البدء، يقوم المستأجر بقياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، معدلة لأثر أي تعديل أو إعادة قياس للإجارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج ج) الإجارة (يتبع)

تقوم المجموعة بإطفاء أصل حق الانتفاع من تاريخ البدء إلى نهاية العمر الاقتصادي الافتراضي لأصل حق الانتفاع، على أساس منهجي يعكس نمط الاستفادة من منافع أصل حق الانتفاع. المبلغ القابل للإطفاء يتكون من أصل حق الانتفاع مطروحاً منه القيمة المتبقية، إن وجدت.

تقوم المجموعة بتحديد فترة الإجارة، بما في ذلك الفترة التعاقدية الملزمة، بالإضافة لفترات اختيارية محددة معقولة، بما في ذلك:

- فترات التمديد، إذا كان البنك على يقين معقول من ممارسة هذا الخيار؛ و/أو
- خيارات الإنهاء، إذا كان البنك على يقين معقول من عدم ممارسة هذا الخيار.

يتم خصم الإيجارات المدفوعة مقدماً من إجمالي التزامات الإجارة.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لانخفاض القيمة بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ – "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة" لتحديد ما إذا كان أصل حق الانتفاع منخفض القيمة، واحتمال خسائر الانخفاض في القيمة. تقييم انخفاض القيمة يأخذ بالاعتبار قيمة الخردة، إن وجدت. أي التزامات ذات علاقة، بما في ذلك وعود شراء الأصل المعني، تؤخذ بالاعتبار هي الأخرى تماشياً مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ – "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة".

يتكون صافي التزام الإجارة من إجمالي التزام الإجارة، زائداً تكلفة الإجارة المؤجلة (المبينة كالتزام مقابل).

يجب احتساب إجمالي التزام الإجارة مبدئياً بإجمالي مبلغ إيجارات الإجارة المستحقة لفترة الإجارة. تتكون الإيجارات المستحقة من الدفعات التالية لحق الانتفاع من الأصل المعني خلال فترة الإجارة:

- دفعات إجارة ثابتة، مطروحاً منها أي حوافز مستحقة القبض؛
- دفعات إجارة متغيرة، شاملة الإيجارات التكميلية؛
- دفعات الإجارة الإضافية، إن وجدت، لإلغاء عقد الإجارة (إذا كان شرط الإجارة يعكس ممارسة المستأجر لخيار الإلغاء).

دفعات الإجارة المتغيرة هي تلك التي تعتمد على مؤشر أو معدل، مثل الدفعات المرتبطة بمؤشر أسعار المستهلك، أو الأسواق المالية، أو المعدلات المعيارية التنظيمية، أو التغيرات في معدلات الإيجار في السوق. دفعات الإيجار التكميلية هي إيجارات مشروطة ببنود معينة، كرسوم الإيجار الإضافية بعد تقديم خدمات إضافية أو تكبد تكاليف جوهرية للإصلاح أو الصيانة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لم يكن لدى المجموعة أي عقود تحتوي على دفعات إيجار متغيرة أو تكميلية.

بعد تاريخ البدء، تقيس المجموعة صافي التزام الإجارة من خلال:

- زيادة صافي القيمة الدفترية لتعكس العائد على التزام الإجارة (إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة)؛
 - تخفيض القيمة الدفترية لإجمالي التزام الإجارة ليعكس دفعات الإجارة المدفوعة؛
 - إعادة قياس القيمة الدفترية في حالة إعادة تقييم أو التعديلات على عقد الإجارة، أو لتعكس دفعات الإجارة المعدلة.
- تكلفة الإجارة المؤجلة يتم إطفاءها للدخل على مدى فترات الإجارة على أساس زمني متناسب، باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. بعد تاريخ البدء، تقوم المجموعة باحتساب ما يلي في بيان الدخل:
- إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة؛ و
 - دفعات الإجارة المتغيرة (التي لم يتم تضمينها بالفعل في قياس التزام الإجارة) عند ومتى حصلت الأحداث/الظروف المسببة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج ج) الإجارة (يتبع)

تعديلات عقد الإجارة

بعد تاريخ البدء، تحتسب المجموعة التعديلات على عقد الإجارة كما يلي:

- تغير في فترة الإجارة: إعادة احتساب وتعديل أصل حق الانتفاع، والتزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة؛ أو
- تغير دفعات الإجارة المستقبلية فقط: إعادة احتساب التزام الإجارة وتكلفة الإجارة المؤجلة فقط، بدون أي تأثير على أصل حق الانتفاع.

يعتبر التغيير في عقد الإجارة كمكون إجارة جديد ليتم احتسابه كإجارة جديدة للمستأجر، إذا كان التغيير ينقل الحق لاستخدام الأصل المعني القابل للتحديد، ويتم زيادة دفعات الإجارة بما يقابل أصل حق الانتفاع الإضافي، معاً.

بالنسبة للتعديلات التي لا تستوفي الشروط المبينة أعلاه، تعتبر المجموعة أن الإجارة كإجارة معدلة كما في تاريخ السريان، ويحتسب معاملة إجارة جديدة. تقوم المجموعة بإعادة حساب التزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة، وأصل حق الانتفاع، وإلغاء احتساب معاملة وأرصدة الإجارة الحالية.

المصروفات المتعلقة بالأصل المعني

المصروفات التشغيلية المتعلقة بالأصل المعني، بما في ذلك المصروفات التعاقدية المتفق على تحملها من قبل المجموعة، يتم احتسابها في بيان الدخل في الفترة التي يتم تكبدها فيها. بالنسبة لمصروفات الإصلاح والصيانة الجوهرية، والتكافل، والمصروفات الأخرى العرضية المتعلقة بملكية الأصل المعني (إذا تم تكبدها من قبل المستأجر بصفته وكيل) فإنه يتم تقييدها كذمم مدينة من المؤجر.

احتساب الإعفاءات والمعالجة المحاسبية المبسطة للمستأجر

اختارت المجموعة عدم تطبيق متطلبات احتساب وقياس الإجارة لاحتساب أصل حق الانتفاع وصافي التزام الإجارة لما يلي:

- الإجارة قصيرة الأجل؛ و
- الإجارة التي يكون في الأصل المعني ذي قيمة منخفضة.

من الممكن تطبيق إعفاء الإجارة قصيرة الأجل على فئة كاملة من الأصول المعنية التي تملك نفس الخصائص والمرافق التشغيلية. ومع ذلك، لا يمكن تطبيق إعفاء إجارة الأصول منخفضة القيمة إلا على الأصول / معاملات الإجارة الفردية، وليس على أساس المجموعة/الجمع.

٦. نقد وأرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية
٣.٤٣٠	٣,٠٨١
٩٥,٠٨٠	٤٤,٣٧٤
٢٤,٧٨٩	٤٠,٥٣٧
٢٥,٧٩٥	٢٨,٣٩٢
(١)	(١)
١٤٩,٠٩٣	١١٦,٣٨٣

نقد
أرصدة لدى البنوك
حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:
- حساب جاري
- حساب الإحتياطي
ي طرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٧. إيداعات لدى مؤسسات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية
٦٢,٦٥٧	١٢٤,٣٢٧
(٢٦)	(١٣٣)
(١)	(٤)
٦٢,٦٣٠	١٢٤,١٩٠

إجمالي ودائع المراجبات والوكالات المستحقة
يطرح: أرباح مؤجلة على مرابحة
يطرح: مخصص إنخفاض القيمة

بلغ متوسط الربح السنوي على الإيداعات لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠٢٣ نسبة ٦,٣٣٪ (٢٠٢٢: ٣,٦٨٪).

٨. استثمارات في صكوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية
٤٠٤,٨٢٢	٤٠٠,٠١٢
١,٣١٧	١,٣١٧
(١,٥٢٤)	(١,٦١٧)
٦٤,٥٤٦	٦٤,٧٣٧
٥٤,١٧١	٥٨,٢٩٧
٥٢٣,٣٣٢	٥٢٢,٧٤٦

أدوات دين - بالتكلفة المطفأة

- صكوك مُسعرة *
- صكوك غير مُسعرة
يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة

أدوات دين - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

- صكوك مُسعرة

أدوات ملكية - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

- صكوك مُسعرة

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، من أصل صكوك سيادية بقيم ٣٥٧,٢٣٤ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٣٦١,١٧٤ ألف دينار) وصكوك شركات بقيمة ٤٢,٧٧٨ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٣,٦٤٨ ألف دينار)، تم رهن ٢٧١,٥٢٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٢٣٤,٢٢٩ ألف دينار بحريني) مقابل تمويل أجل من مؤسسات مالية بقيمة ٢١٦,٣٦٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٨١,٧٥٣ ألف دينار بحريني) (راجع إيضاح ١٧).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٩. عقود التمويل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية	
٣٣٢,٣٢٤	٣٥٢,٦٦٧	مرايحة
٦,٥٣٦	٧,٧٥٣	مضاربة
٩٠	-	وكالة
١٨٨,٤٦٥	٢١٠,٨١٨	إجارة
٥٢٧,٤١٥	٥٧١,٢٣٨	إجمالي موجودات التمويل
(٢٢,٥٥٥)	(٢٢,٩٥١)	يُطرح: مخصص إنخفاض القيمة
٥٠٤,٨٦٠	٥٤٨,٢٨٧	صافي موجودات التمويل

تظهر ذمم عقود تمويل المربحات المدينة صافي أرباح مؤجلة تبلغ ١٥,٧٣١ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ١٨,٩٠٠ ألف دينار بحريني).

الحركة في موجودات الإجارة هي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية	
٢٠٤,٧٣٦	٢٤٦,٩٤٤	التكلفة
٥٨,٢٨٩	٤٤,٣٦٥	في ١ يناير
(١٦,٠٨١)	(١٩,٩٧٨)	إضافات خلال السنة
٢٤٦,٩٤٤	٢٧١,٣٣١	سداد / تعديلات خلال السنة
		كما في نهاية الفترة
٤٧,٠٣٠	٥٨,٤٧٩	الإستهلاك / الإطفاء المتراكم
١٧,٤٦٥	٢٢,٨٢٢	في ١ يناير
(٦,٠١٦)	(٢٠,٧٨٨)	مخصص السنة
٥٨,٤٧٩	٦٠,٥١٣	سداد خلال السنة
١٨٨,٤٦٥	٢١٠,٨١٨	كما في نهاية السنة
		صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٩. عقود التمويل (يتبع)

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

المجموعة بآلاف الدنانير البحرينية	الضعف الإئتماني المشترى أو الناشئ* بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة الثالثة بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة الثانية بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة الأولى بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣
٢٢,٥٥٥	٦٢١	١٢,٢٤٣	٤,٣٦١	٥,٣٣٠	كما في ١ يناير ٢٠٢٣
-	-	٤٨٤	٢٢٢	(٧٠٦)	صافي الحركة بين المراحل
١,٣٧٥	(٢٩٦)	٣,٤٥٢	١,١٣٤	(٢,٩١٥)	صافي المخصص
(٩٠)	-	(٩٠)	-	-	شطب
(٨٨٩)	-	(٨٨٩)	-	-	استبعاد
٢٢,٩٥١	٣٢٥	١٥,٢٠٠	٥,٧١٧	١,٧٠٩	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المجموعة بآلاف الدنانير البحرينية	الضعف الإئتماني المشترى أو الناشئ* بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة الثالثة بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة الثانية بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة الأولى بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٢
٢٥,٧٠٦	٦١٢	١٦,١٤٨	٢,٦٨٠	٦,٢٦٦	كما في ١ يناير ٢٠٢٢
-	-	(٦٣٧)	(٢٦٩)	٩٠٦	صافي الحركة بين المراحل
٢,٣٣٤	٢٠٩	٢,٠١٧	١,٩٥٠	(١,٨٤٢)	صافي المخصص
(٣,٥٣٢)	-	(٣,٥٣٢)	-	-	شطب
(١,٩٥٣)	(٢٠٠)	(١,٧٥٣)	-	-	استبعاد
٢٢,٥٥٥	٦٢١	١٢,٢٤٣	٤,٣٦١	٥,٣٣٠	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

* يتم الاحتساب المبدئي للأصول المنخفضة ائتمانياً عند شرائها أو عند إصدارها بقيمتها العادلة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً لأي تغيير في الخسائر الائتمانية المتوقعة أو المبالغ القابلة للاسترداد المتوقعة. هذه الأصول مدرجة حالياً بنسبة ٢٥٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٢٠,٧٤٪) مقارنةً بمبالغها التعاقدية الأصلية القائمة. على أساس تراكمي، تم تسجيل الموجودات المنخفضة في القيمة (المرحلة ٣ والضعف الإئتماني المشترك أو الناشئ) بنسبة ٦٤,٤٢٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٤,٠٥٪) مقارنةً بمبالغها التعاقدية الأصلية القائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٠ استثمارات في اوراق مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية
١٥,٥٣١	١٤,٩٠٠
٥١٦	٥١٦
(٧٦٣)	(٦٢١)
(٣٨٤)	١
١٤,٩٠٠	١٤,٧٩٦
١٨,٧٣٧	٢٣,٧٧٤
١٨,٧٣٧	٢٣,٧٧٤
٣٣,٦٣٧	٣٨,٥٧٠

أدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية:
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
- أوراق مالية مهيكلية
كما في ١ يناير
ربح مستحق
تسوية
التغير في القيمة العادلة

بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية
أسهم حقوق ملكية غير مسعرة*

*تشمل حصة البنك في أسهم حقوق الملكية بقيمة دفترية قدرها ٥,٨٤٤ دينار بحريني، حيث أن سندات الملكية القانونية الخاصة بها باسم طرف ثالث يحتفظ بها لمصلحة البنك.

١١. موجودات محتفظ بها للبيع

لدى المجموعة استثمارات عقارية بمبلغ ٤,٣٤١ ألف دينار بحريني تصنف كاستثمارات محتفظ بها للبيع في سنوات سابقة على أساس تسويات مع مستثمرين. نتيجة لظروف خارجة عن إرادة المجموعة، تم تأخير هذه الخطة لأكثر من ١٢ شهراً خلال السنة، تم إعادة تصنيف هذه الموجودات كموجودات محتفظ بها للاستعمال ضمن استثمارات عقارية. لا يوجد تأثير على بيان الدخل من إعادة التصنيف هذه.

١٢. استثمارات عقارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية
٧١,٠٣٩	٦٨,٦٤٣
٢٥,٩٠٨	٢٩,١٤٤
٩٦,٩٤٧	٩٧,٧٨٧

عقارات للتطوير
استثمارات عقارية*

* تشمل حصة البنك في ٣ أراضي ومبنى بقيمة دفترية ١٢,٢٣٤ دينار بحريني حيث أن سندات الملكية الخاصة بها باسم طرف ثالث محتفظ به لمصلحة البنك.

(١) عقارات للتطوير
تتكون العقارات للتطوير بشكل أساسي من حصة في عقار يتم تطويره في مرفأ البحرين المالي في مملكة البحرين وشقق سكنية تم استردادها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٢. استثمارات عقارية (يتبع)

(٢) استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية تتكون من قطع أراضي في مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة لغرض الاستفادة من الزيادة في قيمتها.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كانت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ٢٧,٦٤٣ دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٢٧,٦٤٣ ألف دينار بحريني)، تم تحديدها من قبل مقيم عقارات مستقل استناداً إلى منهجية مقارنة المبيعات، وبالتالي تم تصنيفها ضمن المستوى ٢. بناءً على تقييم الإدارة، لا توجد مؤشرات على انخفاض القيمة في نهاية العام؛ وبالتالي، لم يتم أخذ مخصص لانخفاض القيمة.

١٣. استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بآلاف الدنانير البحرينية
٢٥,٢٦٨	٢٤,٥٢٢
٥٠٦	(٣٩٩)
-	١,٤٩١
(١,٢٥٢)	(٩٢٥)
٢٤,٥٢٢	٢٤,٦٨٩

في ١ يناير
(بيع) / إضافات
الاعتراف بالشركة الزميلة عند فك دمج الشركة التابعة
الحصة في خسائر السنة
في ٣١ ديسمبر

المعلومات المالية الملخصة للشركات الزميلة التي تم احتساب حقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة، والتي لم يتم تعديلها لنسبة الملكية التي تمتلكها المجموعة:

٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣ بآلاف الدنانير البحرينية
٦٧,١٩٢	٧٩,٦٢٣
٩,٧٤٩	٢٣,٨١٦
٢,١٧٨	٢,٢٤٥
(١,٩٥١)	(١,٥٩٢)

إجمالي الموجودات
إجمالي المطلوبات
إجمالي الإيرادات
إجمالي صافي الخسارة

نشاط العمل	حصة الملكية الفعلية		دولة التأسيس	الإسم
	٢٠٢٢	٢٠٢٣		
عقارات قيد التطوير	%٣٠,٠٠	%٣٠,٠٠	مملكة البحرين	شركة المشاريع العقارية كبينال
قطاع الضيافة	%٥٠,٠٠	%٥٠,٠٠	مملكة البحرين	فنادق العرين ذ.م.م.
شركة صرافة	%٢٥,٠٠	-	مملكة البحرين	ترافليكس البحرين ذ.م.م.*
الإحتفاظ بعقارات	%٦١,٨٨	%٣٧,٠٠	جزر الكايمن	أملاك II **

* بيعت خلال العام بخسارة ٥ آلاف دينار بحريني.

** وافقت المجموعة من خلال اتفاقية المساهمين على ممارسة سيطرة مشتركة بنسبة ٥٠٪ من الأسهم في فنادق العرين ذ.م.م. مع شركتها، الشركة الأم، وبالتالي، تم احتسابها بطريقة حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٤. موجودات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بآلاف الدنانير البحرينية
٤,٩٣٨	١,٠١١
٥,٧٧٩	٥,٦٠١
٤,٥٦٤	٤,٥٦٤
٤٩٩	١,٣٧٨
٨٧٠	٥٨٥
٢٧٩	٣٤٥
٥,٩٧٢	١٢,٧٩٣
٢٢,٩٠١	٢٦,٢٧٧

موجودات مستحوذ عليها*
ربح مستحق على صكوك
ذمم مدينة من عملاء
حق استخدام الأصول
مصرفات مدفوعة مقدماً
مستحق من الاستثمارات
ذمم مدينة أخرى

تشمل حصة البنك في قطعتي أرض بقيمة دفترية قدرها ٣٩٨ ألف دينار بحريني، حيث أن سندات الملكية الخاصة بها باسم طرف ثالث يحتفظ بها لمصلحة البنك.

فيما يلي مزيد من التفاصيل المتعلقة بحق استخدام الأصل:

٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣ بآلاف الدنانير البحرينية
٨٢٠	٤٩٩
٢٢٨	١,٢٨٧
(٥٤٩)	(٤٠٨)
٤٩٩	١,٣٧٨

كما في ١ يناير
أصول حق الاستخدام الإضافية للسنة، صافي
رسوم الإطفاء للسنة

كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٥. عقارات ومعدات

٢٠٢٢ الإجمالي	٢٠٢٣ الإجمالي	أعمال جارية	مركبات ومعدات أخرى	أجهزة حاسوب	أثاث و تجهيزات
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
١١,٩٧٧	١٤,٠٦٦	٢,٤٩٨	٦٢٥	٦,٢٨٤	٤,٦٥٩
٢,١٢٥	٧٩٦	١٩١	٧٢	٤٦٥	٦٨
(٣٦)	(٣)	(٣)	-	-	-
-	-	(١,٧٦٩)	١١	٢٦١	١,٤٩٧
١٤,٠٦٦	١٤,٨٥٩	٩١٧	٧٠٨	٧,٠١٠	٦,٢٢٤
١٠,٢٧٩	١٠,٦٣٥	-	٥٥٠	٥,٦٧٥	٤,٤١٠
٣٩٢	٧٣٥	-	٣٢	٤١٧	٢٨٦
(٣٦)	-	-	-	-	-
١٠,٦٣٥	١١,٣٧٠	-	٥٨٢	٦,٠٩٢	٤,٦٩٦
	٣,٤٨٩	٩١٧	١٢٦	٩١٨	١,٥٢٨
٣,٤٣١		٢,٤٩٨	٧٥	٦٠٩	٢٤٩

التكلفة

في ١ يناير

إضافات

استبعادات

تحويل

في ٣١ ديسمبر

الإستهلاك المتراكم

في ١ يناير

إستهلاك السنة (إيضاح ٢٤)

استبعادات

في ٣١ ديسمبر

صافي القيمة الدفترية في

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١٦. إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
١٠٦,٨٢٩	١٢٩,٣٥٥
١٠٨,٥٣٥	٧٧,١٦٣
٢١٥,٣٦٤	٢٠٦,٥١٨

أفراد

مؤسسات غير مالية

تمثل هذه المبالغ إيداعات في صيغة عقود مرابحة، وتظهر صافي أرباح مؤجلة بقيمة ٦,٦٤٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١١,٠٣٦ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٧. تمويل أجل من مؤسسات مالية

تمثل مرابحة لأجل بمبلغ ٢١٦,٣٦٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ٨١,٧٥٣ ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل صكوك بمبلغ ٢٧١,٥٢٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٢٣٤,٢٢٩ ألف دينار بحريني) (إيضاح ٨). يبلغ متوسط معدل التمويل للأجل ٦,١١% (٢٠٢٢: ٣,٥٤%) بمتوسط استحقاق يصل إلى ستة أشهر.

١٨. مطلوبات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية	
٤,٩٧٠	٨,٦٠١	أرباح مضاربات مستحقة
١٠,٥٤٢	٥,٥٦٠	ذمم دائنة إلى المستثمرين*
٤٠٤	١,٣٤٥	صافي مطلوبات التأجير
٢٣١	٢٤٤	مقدم مستلم من عملاء
٥٢٢	٣٨٤	أعمال خيرية وزكاة مستحقة الدفع
١,٤٥٣	١,٢٩٦	ذمم دائنة للموظفين
٢٧	٢٧	مستحقات عقود إستصناع
٧,٢٨٨	٥,٣٧٢	ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة**
٢٥,٤٣٧	٢٢,٨٢٩	

* تتعلق بالتسوية النقدية مع المستثمرين على حساب إعادة الهيكلة (إيضاح ١١)
** يتضمن مخصص إنخفاض القيمة على التزامات و ضمانات مالية بمبلغ ٦١ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٦٣ ألف دينار بحريني)

فيما يلي تفصيل صافي مطلوبات الإجارة حسب تاريخ الاستحقاق:

صافي مطلوبات الإجارة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			تحليل الاستحقاق
صافي مطلوبات الإجارة بالآلاف الدنانير البحرية	الإجارة المؤجلة بالآلاف الدنانير البحرية	إجمالي مطلوبات الإجارة بالآلاف الدنانير البحرية	
٣٩٢	(١٥)	٤٠٧	أقل من سنة واحدة
٩٥٣	(٧١)	١,٠٢٤	من سنة إلى خمس سنوات
١,٣٤٥	(٨٦)	١,٤٣١	المجموع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			تحليل الاستحقاق
صافي مطلوبات الإجارة بالآلاف الدنانير البحرية	الإجارة المؤجلة بالآلاف الدنانير البحرية	إجمالي مطلوبات الإجارة بالآلاف الدنانير البحرية	
١٣٦	(٧)	١٤٣	أقل من سنة واحدة
٢٦٨	(٢٧)	٢٩٥	من سنة إلى خمس سنوات
٤٠٤	(٣٤)	٤٣٨	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٩. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
١٥٩,٩٢٦	٦٨,٠٥٤
٤٤٥,٢٠٧	٤٦٧,٦٠٨
٦٠٥,١٣٣	٥٣٥,٦٦٢

من مؤسسات مالية
من مؤسسات غير مالية و أفراد

تدمج المجموعة الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار وتقوم باستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
٩٤,١٩١	-
٢٥,٧٩٥	٢٨,٣٩٢
٦٢,٦٣١	-
١٧٢,٠٢٩	٨٣,٨٦٣
٢٥٠,٤٨٧	٣٧٨,٨١٣
-	٢٦,٨٩٣
-	١٧,١٩٨
-	٥٠٣
٦٠٥,١٣٣	٥٣٥,٦٦٢

أرصدة لدى البنوك
حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
إيداعات لدى مؤسسات مالية
أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون - صكوك
عقود التمويل
استثمارات في الأوراق المالية
استثمارات عقارية
موجودات أخرى

بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح ورصيد إحتياطي مخاطر الاستثمار لاشئ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: لاشئ٤).

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة إلى صندوق أصحاب حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة لحقوق الملكية. لا يتم تخصيص المبالغ المستردة من الأصول المالية المتعثرة لأصحاب حسابات الاستثمار.

يتم تخصيص الدخل المكتسب فقط من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار بين حقوق ملكية حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

فيما يلي متوسط الأرباح الموزعة بين مساهمي المجموعة و أصحاب حسابات الاستثمار:

٢٠٢٢		٢٠٢٣	
نصيب أصحاب حسابات الاستثمار	نصيب المضارب	نصيب أصحاب حسابات الاستثمار	نصيب المضارب
٣٤,٩٩%	٦٥,٠١%	٤٩,٦٤%	٥٠,٣٦%
٤٧,٤٤%	٥٢,٥٦%	٨٥,٩٢%	١٤,٠٨%
٤٧,٤٧%	٥٢,٥٣%	٨٩,٥٢%	١٠,٤٨%
٥٧,٩٦%	٤٢,٠٤%	٧٩,٣٧%	٢٠,٦٣%
٤٦,٤٢%	٥٣,٥٨%	٧٧,٢٦%	٢٢,٧٤%
٧٥,٣٣%	٢٤,٦٧%	٩٨,١٩%	١,٨١%
٦١,٩٢%	٣٨,٠٨%	٧٦,٨٨%	٢٣,١٢%

مضاربة شهرية *
مضاربة ٣ شهور
مضاربة ٦ أشهر
مضاربة ١٢ شهر
مضاربة ١٨ شهر
مضاربة ٢٤ شهر
مضاربة ٣٦ شهر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٩. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار (يتبع)

* تتضمن حسابات التوفير والوافر وحسابات مضاربة تحت الطلب.

خلال السنة، بلغ متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي الدخل المخصص لأصحاب حسابات الاستثمار ٢٨,١٣٪ (٢٠٢٢: ٤٥,٠٦٪) مقارنة بمتوسط حصة المضارب التعاقدية مع أصحاب حسابات الاستثمار. وبالتالي، فإن المجموعة تنازلت عن رسوم مضارب بلغ متوسطها ٣٨,٤٤٪ (٢٠٢٢: ٢٣,٥٠٪).

لا تتشارك المجموعة في الأرباح المحققة من استثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

جميع الأموال التي تم جمعها من أصحاب حسابات الاستثمار يتم تخصيصها للموجودات على أساس الأولوية، بعد تجنب مبلغ نقدي محدد وإيداعات لدى البنوك لأغراض إدارة السيولة.

٢٠. رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
٨٤,٧٨٣	٨٤,٧٨٣

المصرح به:

٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد

الصادر والمدفوع بالكامل:

٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤ سهم عادي (٢٠٢٢: ٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤ سهم)
بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم
٦,٣٤٪	٣٣١	٥٣,٧٣٥,٨٤١
٢,٦٤٪	٢	٢٢,٤٠٣,٢١١
٥,٦١٪	١	٤٧,٥٨٨,٠٩٠
٨٥,٤١٪	١	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢
١٠٠,٠٠٪	٣٣٥	٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الفئات *

أقل من ١٪
١٪ إلى أقل من ٥٪
٥٪ إلى أقل من ١٠٪**
٥٠٪ وأكثر

* مبنية كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠. رأس المال (بتبع)

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم
٦,٣٤%	٣٤٢	٥٣,٧٣٥,٨٤١
٢,٦٤%	٢	٢٢,٤٠٣,٢١١
٥,٦١%	١	٤٧,٥٨٨,٠٩٠
٨٥,٤١%	١	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢
١٠٠,٠٠%	٣٤٦	٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الفئات *

أقل من ١%
١% إلى أقل من ٥%
٥% إلى أقل من ١٠% **
٥٠% وأكثر

* مبنية كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥% أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية
٨٥,٤١%	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢	البحرين
٥,٦١%	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	البحرين

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

مجموعة جي إف إنتش المالية *
خليجي بنك ش.م.ب

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إنتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية
٨٥,٤١%	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢	البحرين
٥,٦١%	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	البحرين

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

مجموعة جي إف إنتش المالية *
خليجي بنك ش.م.ب

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إنتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢١. مضاربة دائمة (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بآلاف الدنانير البحرينية
٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢
٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢

مضاربة دائمة (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)

في ٢٠٢٠، قام البنك بإصدار مضاربة دائمة (أوراق مالية من الفئة الأولى الإضافية المتوافقة مع إطار مع بازل ٣) بقيمة اسمية ١٥٩ مليون دولار أمريكي (٦٠ مليون دينار بحريني) وعلاوة بقيمة ٣١,٨ مليون دولار أمريكي (١٢ مليون دينار بحريني). تم رفع رأس المال هذا من أجل تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية المتعلقة بإجمالي حقوق الملكية كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي. القيمة الدفترية هي صافي تكلفة الإصدار.

فيما يلي ملخص الشروط والأحكام:-

- يتم توزيع الأرباح على هذه الأوراق المالية على أساس نصف سنوي وفقاً للشروط والأحكام الخاصة بالقيمة الاسمية القائمة للأوراق المالية ووفقاً لها بمعدل متوقع قدره ١٠% سنوياً.
 - يتم احتساب المضاربة الدائمة ضمن حقوق الملكية في بيان المركز المالي الموحد والأرباح المدفوعة لرب المال (حامل الأداة المالية) يتم احتسابها كتخصيص للأرباح.
 - يتم استثمار المضاربة الدائمة في مجموعة أصول مضاربة عامة على أساس متداخل غير مقيد.
 - لا يحق للمستثمر المطالبة بالأرباح ولن يتم اعتبار مثل هذا الحدث بأنه حدث للتعثّر في السداد.
 - في حالة وقوع حدث غير قابل للبقاء، سيتم تحويل الشهادات تحويلًا كلياً أو جزئياً على أساس تناسبي وفقاً لشروط الشهادات والتي تتطلب التحويل بالقيمة العادلة لحصة البنك في وقت وقوع مثل هذا الحدث الغير قابل للبقاء.
 - قد يتم استرداد الشهادات وفقاً لخيار استدعاء الوصي بعد ٥ سنوات من تاريخ الإصدار.
- خلال السنة، دفعت المجموعة توزيعات أرباح على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى لحاملها بمبلغ ٦,٠٠٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٦,٠٠٠ ألف دينار بحريني).

الأحداث اللاحقة

بعد نهاية العام، وبعد الحصول على موافقة مبدئية من الجهة التنظيمية ومجلس الإدارة، وافق البنك على تحويل جزء من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة ٢٨,٢٦ مليون دينار بحريني إلى ١٧٨,٦١٠,٢٨٢ سهماً من الأسهم العادية، وتسوية ما تبقى من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة ٣١,٠ مليون دينار بحريني نقداً، بشرط الحصول على الموافقات النهائية المطلوبة في الاجتماع غير العادي القادم لحاملي الصكوك والمساهمين في البنك. بعد التحويل الجزئي لصكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى، سيزداد رأس المال الصادر للبنك بمبلغ ٢٨,٢ مليون دينار بحريني وسيخفض إجمالي حقوق الملكية بمقدار ٣١,٠ مليون دينار بحريني.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٢. رسوم وإيرادات أخرى، صافي

٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣ بآلاف الدنانير البحرينية
٩٣١	٨٤٨
١,١٦٣	١,٣١٤
١,٨٠٨	٣,١٩٩
٢٢٩	٤,٩٢٤
٥٩٥	٨٩٩
٤,٧٢٦	١١,١٨٤

إيرادات الرسوم
أرباح سعر الصرف
استرداد موجودات تم شطبها سابقاً
أرباح بيع استثمارات عقارية
أخرى

٢٣. تكلفة الموظفين

٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣ بآلاف الدنانير البحرينية
٦,٤٧٠	٥,٥٣٧
٨٤٥	٩١٣
٧٤	١٠٩
١١٥	٥٩
٧,٥٠٤	٦,٦١٨

رواتب ومنافع قصيرة الأجل
مصرفات تأمينات إجتماعية
مكافآت نهاية الخدمة
مصرفات الموظفين الأخرى

٢٤. مصرفات تشغيلية أخرى

٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣ بآلاف الدنانير البحرينية
١,١١٣	١,٠٦٧
٧٠٠	١,١١٧
٨٥٥	١,٠٨٢
٥٦١	٤٤٦
٢٧٨	٥٨٢
٣٩٢	٧٣٥
٣٨٦	١,٠٧٤
٢٢٥	٣٦٢
١٩٧	١٩٤
١,٠٥٠	١,٧٦٥
٥,٧٥٧	٨,٤٢٤

رسوم مهنية
مصرفات قنوات التوزيع
مصرفات تقنية المعلومات
صافي تكلفة الإجارة
مصرفات مجلس الإدارة
مصرفات استهلاك (إيضاح ١٥)
تكاليف إعلانات وتسويق
تكلفة المكاتب
مصرفات الاتصالات
مصرفات إدارية أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٥. مخصصات الإخفاض في القيمة، صافي

٢٠٢٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية
٢,٣٣٤	١,٣٧٥
(٣٩٥)	٩٣
١	٣
(٢١)	(٢)
١,٩١٩	١,٤٦٩

عقود التمويل (إيضاح ٩)
استثمارات في صكوك
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية
إلتزامات وضمائم مالية (إيضاح رقم ٣٨)

٢٦. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢ على التعديلات على نظام حوافز الأسهم. وتمشيا مع النظام المعدل، تم تحويل ١٠٤,٧٣٤ سهما (غير مخصص) من صندوق مزايا الموظفين التابع للمصرف الخليجي التجاري إلى المصرف كأسهم خزينة. خلال عام ٢٠٢٢، تم إنهاء صندوق مزايا الموظفين في المصرف الخليجي التجاري. وقد تحول البنك الآن إلى التعويضات المتغيرة المؤجلة التي يتم تسويتها نقداً.

٢٧. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم اتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف. ومع ذلك، فإن عملية وضع التقديرات والفرضيات المطلوبة شملت تحديات إضافية نتيجة للشكوك السائدة الناتجة.

١. الأحكام

(أ) وضع المعايير التي تحدد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على التعرضات الخاضعة لها قد ازدادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مشروحة في إيضاح ٥(ي)(١) وإيضاح (٣٧).

مخصص إخفاض القيمة على القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة

عند تحديد المستوى المناسب للخسائر الائتمانية المتوقعة، أخذت المجموعة بالاعتبار تطلعات الاقتصاد الكلي، والجودة الائتمانية للعميل، ونوع الضمان المحفوظ به، والتعرض المتعثر، وأثر خيارات تأجيل دفع الأقساط كما في تاريخ بيان المركز المالي.

منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة، والزيادة الجوهرية في عتبات مخاطر الائتمان (SICR)، وتعريف التعثر كلها تظل متسقة مع تلك المستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تمت إعادة تقييم مُدخلات النموذج، بما في ذلك المعلومات التطلعية، والسيناريوهات والترجيحات المتعلقة بها، لتعكس التوقعات الحالية. مع ملاحظة المجموعة الواسعة للسيناريوهات وتوقعات الاقتصاد الكلي المحتملة، والشكوك المتعلقة بتحقق العواقب الاجتماعية والاقتصادية، فإن هذه السيناريوهات تمثل وجهات نظر تطلعية معقولة وقابلة للدعم كما في تاريخ بيان المركز المالي. تم معايرة نماذج المجموعة بشكل دوري لاعتبار الأداء السابق ومتغيرات الاقتصاد الكلي التطلعية كمُدخلات.

تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات النوعية والكمية في تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تواصل المجموعة تقييم المقترضين لمؤشرات أخرى لعدم القدرة على السداد، مع الأخذ بالاعتبار للسبب الكامن وراء أي صعوبة مالية، واحتمالية كونها مؤقتة، أو على المدى الطويل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٧. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)

ب. تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار ما إذا كان يجب تصنيفه : (١) كاستثمار في أدوات دين تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المضافة، أو (٢) كاستثمار في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة تجاه هذا الاستثمار، ويخضع كل استثمار لمعالجة محاسبية مختلفة بناءً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٥ (ج) (١)).

ج. انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية – (راجع إيضاح رقم ٥ (ي) (٢)).

٢. التقديرات

أ) الإنخفاض في قيمة عقود التمويل المحتسبة بالتكلفة المضافة

◀ تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تضمين معلومات تطلعية، مشروحة في إيضاح رقم ٥ (ي) وإيضاح (٣٧).

◀ الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير النفقات النقدية القابلة للاسترداد.

ب) قياس القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة (المستوى الثالث) – راجع (إيضاح رقم ٥ (ج) (٣)) و (إيضاح رقم 36).

تقييم انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية (إيضاح رقم ٥ (ح)، ٥ (ك)) و (إيضاح 12).

٢٨. موجودات تحت الإدارة

تقدم المجموعة خدمات إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى شركاتها الاستثمارية، والتي تتضمن اتخاذ القرارات نيابة عن تلك المؤسسات. لا يتم إدراج الموجودات المحفوظ بها بهذه الصفة في هذه البيانات المالية الموحدة. كما في تاريخ بيان المركز المالي، كانت لدى المجموعة موجودات تحت الإدارة بمبلغ ١٩٨,٧٧ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٩٦,٩٩ مليون دينار بحريني). خلال السنة لم يحتسب البنك أية رسوم إدارة (٢٠٢٢: لا شيء) لإدارة هذه الموجودات. قامت المجموعة بالإستعانة بالشركة الأم في الإدارة اليومية للموجودات تحت الإدارة.

٢٩. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المقدر على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، والإدارة التنفيذية بالمجموعة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية متفق عليها.

كانت تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم العادية للبنك كما في نهاية العام لاشئ (٢٠٢٢: لا شيء) (إيضاح رقم ٥ (ح)).

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٩. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣ بآلاف الدنانير البحرينية
٢٨٦	٤٤٥
١,٤٥١	١,٥٥٥
٦٣	٩٣

مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة
رواتب ومنافع قصيرة الأجل
استحقاقات ما بعد التوظيف

فيما يلي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كما في نهاية السنة:

٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣ بآلاف الدنانير البحرينية
٤٦٣	٤٨٠

الأرصدة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كتعويض

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة (باستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

الإجمالي	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	شركات زميلة
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
٢٧,٤٥١	-	٢٣,٢٠٦	٤,٢٤٥	-
٦,٥٢٤	٤,٢٤٠	٢,٢٨٤	-	-
٢٤,٦٨٩	-	-	-	٢٤,٦٨٩
٥٨,٢٩٧	-	٥٨,٢٩٧	-	-
٦٧٦	١٠٨	٥٦٨	-	-
٤٥,٦٥٣	-	٤٣,٥٤١	٢,١١٢	-
١٢,٥٨٩	٤٤٢	١١,٠٢١	٦	١,١٢٠
١٢٨,٨٧٩	١٢٩	١٢٦,٥٢٠	١,٨٩٥	٣٣٥
٤٨٠	-	-	٤٨٠	-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الموجودات

عقود التمويل
استثمارات في أوراق مالية
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
استثمارات في صكوك
موجودات أخرى

المطلوبات

استثمارات في أوراق مالية, غير مالية وأفراد
حسابات جارية للعملاء
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
مطلوبات أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٩ . معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
الإجمالي	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	شركات زميلة	
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
١٠,٠٧٣	-	٦,٩٠٢	٣,١٧١	-	الموجودات
٦,٧٤٥	٤,٤٦١	٢,٢٨٤	-	-	عقود التمويل
٢٤,٥٢٢	-	-	-	٢٤,٥٢٢	استثمارات في أوراق مالية
٥٤,١٧١	-	٥٤,١٧١	-	-	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٣٣٥	٤٦	٢٧٢	-	١٧	استثمارات في صكوك
					موجودات أخرى
٨٧,٤٩٦	-	٨٦,٢٢٢	١,٢٧٤	-	المطلوبات
٦,٨١٥	٤٥١	٥,٥٧٢	٦٩	٧٢٣	استثمارات في أوراق مالية, غير مالية وأفراد
٢٢٧,٧٧٦	٢١٩	٢٢٦,١١١	١,٠٨٤	٣٦٢	حسابات جارية للعملاء
					حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

٢٠٢٣					
المجموع	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	شركات زميلة	
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
٣,٥١٦	-	٣,٢١٨	٢٩٨	-	الإيرادات
٤٢٢	٤٢٢	-	-	-	إيراد من عقود التمويل
(٩٢٥)	-	-	-	(٩٢٥)	أرباح من استثمارات في أوراق مالية
٢,١٩٤	-	٢,١٩٤	-	-	حصة الخسارة من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية
٣,٥٢٣	-	٣,٥٢٣	-	-	إيراد من صكوك
					رسوم وإيرادات أخرى, صافي
٤,٤٩٦	-	٤,٣٩٤	١٠٢	-	المصروفات
٥,٤٨٩	٦	٥,٣٧٥	٩٤	١٤	مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد
١,٦٤٨	-	-	١,٦٤٨	-	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
٥٠٢	٥٧	-	٤٤٥	-	تكلفة الموظفين
					مصروفات أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٩. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

خلال السنة، أبرم البنك وشركته الأم اتفاقيات مفاضلة لمبادلة عقارات استثمارية بقيمة دفترية قدرها ٩,٨٨٧ ألف دينار بحريني مقابل أوراق مالية غير مسعرة بقيمة ٥,٨٤٤ ألف دينار بحريني، واستثمر في صكوك بقيمة ٧,٥٦٦ ألف دينار بحريني نتج عنها ربح قدرها ٣,٥٢٣ ألف دينار بحريني مسجلة في الربح من التخلص من الاستثمار في العقارات تحت رسوم وإيرادات أخرى، صافي.

خلال السنة، تم بيع قطعتي أرض لأحد أعضاء مجلس الإدارة ضمن إطار تمويلي بقيمتها الدفترية. وبلغ مجموع القيمة الدفترية لهذه الأراضي ٥٥٨ ألف دينار بحريني.

خلال السنة، دفعت المجموعة أرباح على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى إلى الشركة الأم بمبلغ ٥,٦٦٦ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢):

المجموع	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	شركات زميلة	٢٠٢٢
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	الإيرادات
٦٧٤	-	٤٧٦	١٩٨	-	إيراد من عقود التمويل
-	-	-	-	-	أرباح من استثمارات في أوراق مالية
(١,٢٥٢)	-	-	-	(١,٢٥٢)	حصة الخسارة من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية
١,٠٨٣	-	١,٠٨٣	-	-	إيراد من صكوك
-	-	-	-	-	رسوم وإيرادات أخرى، صافي
١,٥٣٨	-	١,٥٠٤	٣٤	-	المصروفات
٦,١٣٩	٤	٦,٠٨٧	٣٨	١٠	مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد
١,٤٥١	-	-	١,٤٥١	-	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
٢٨٦	-	-	٢٨٦	-	تكلفة الموظفين
					مصروفات أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٠. العائد لكل سهم

يتم احتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الأسهم التي تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

٢٠٢٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية
١٤,٠٠٧	٩,٠٠٣
٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
٨,٠٠٧	٣,٠٠٣
٨٠١,٧٦٠	٨٠٠,٢٤٢
٩,٩٨٧	٣,٧٥٣

العائد الأساسي لكل سهم

الربح العائد للشركة الأم للسنة

ناقصاً: الأرباح موزعة على رأس مال إضافي من الفئة الأولى

الربح العائد إلى حاملي أسهم الشركة الأم لإحتساب العائد الأساسي و المخفض لكل سهم للسنة

المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة بعد طرح أسهم الخزينة (بالآلاف)

العائد الأساسي والمخفض لكل سهم (بالفلس)

لا تمتلك المجموعة أي أدوات مخفضة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٣١. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى التزام أعمال المجموعة مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المجموعة لضمان التزام أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

٣٢. الزكاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الاستثمار مسؤولية أداء فريضة الزكاة عن الأرباح الموزعة بصورة مباشرة. حالياً، لا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بالطريقة التي تُقرها هيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة، وتقوم المجموعة بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية بإحتساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ٩٤٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٦٦٠ ألف دينار بحريني) من ضمنها الزكاة المستحقة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ الواجب إخراجها من قبل المجموعة على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والأرباح المستتقة والتي تبلغ ٧٦٩ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٥٥٥ ألف دينار بحريني). أما الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ١٧١ ألف دينار بحريني أو ٠,٢٠٢ فلس لكل سهم (٢٠٢٢: ١٠٥ آلاف دينار بحريني أو ٠,١٢٤ فلس لكل سهم) فهو مستحق ويجب إخراجها من قبل المساهمين. ستدفع المجموعة زكاة قدرها ١١ آلاف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٦ آلاف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ على أساس ٠,٢٠٢ فلس للسهم (٢٠٢٢: ٠,١٢٤ فلس للسهم)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٣. بيان القطاع

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات وتكبد مصروفات، ويقوم صانع القرار التشغيلي الرئيسي للمجموعة (مجلس الإدارة) بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

أعمال مصرفية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمرابحة، والمشاركة، والإستصناع، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاءة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يتضمن هذا القطاع إدارة السيولة من خلال خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل ووكالات للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك استثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

استثمارات

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على ابتكار استثمارات والقيام بدور المُرتب للاستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكله الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة، وإدارة أموال). كما تدير المجموعة منتجات كحسابات استثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الاستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام باستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قامت المجموعة بإنشائها وإدارتها، أو في صناديق أنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم استخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاوّل أنشطتها في هذه القطاعات.

تقوم المجموعة ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانيتها التقديرية.

تزاوّل المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين، ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمرکز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٣٥ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٣. بيان القطاع (يتبع)

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات، إن وجدت، بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

المجموع	غير موزعة	خدمات مصرفية	استثمارات	
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
١١٦,٣٨٣	-	١١٦,٣٨٢	١	نقد وأرصدة لدى البنوك
١٢٤,١٩٠	-	١٢٤,١٩٩	(٩)	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٢٢,٧٤٦	-	٥٢٢,٧٤٦	-	استثمارات في صكوك
٥٤٨,٢٨٧	-	٥٤٨,٢٨٧	-	عقود التمويل
٣٨,٥٧٠	-	-	٣٨,٥٧٠	استثمارات في أوراق مالية
-	-	-	-	موجودات محتفظ بها للبيع
٩٧,٧٨٧	-	-	٩٧,٧٨٧	استثمارات عقارية
٢٤,٦٨٩	-	-	٢٤,٦٨٩	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٢٦,٢٧٧	١٦,٠٣٧	٦,١٠٦	٤,١٣٤	موجودات أخرى
٣,٤٨٩	٣,٤٨٩	-	-	عقارات ومعدات
١,٥٠٢,٤١٨	١٩,٥٢٦	١,٣١٧,٧٢٠	١٦٥,١٧٢	إجمالي موجودات القطاع
٢٣٧,٧٧٣	-	٢٣٧,٧٧٣	-	إيداعات من مؤسسات مالية
٢٠٦,٥١٨	-	٢٠٦,٥١٨	-	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٢٦٤,٣٦٢	-	٢٦٤,٣٦٢	-	تمويل أجل من مؤسسات مالية
٧٧,٨٨٠	-	٧٧,٨٨٩	(٩)	حسابات جارية للعملاء
٢٢,٨٢٩	٦,٧٦٤	٩,٧٨٠	٦,٢٨٥	مطلوبات أخرى
٨٠٩,٣٦٢	٦,٧٦٤	٧٩٦,٣٢٢	٦,٢٧٦	إجمالي مطلوبات القطاع
٥٣٥,٦٦٢	-	٥٣٥,٦٦٢	-	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١,٥٣٣	-	-	١,٥٣٣	إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٣. بيان القطاع (يتبع)

المجموع	غير موزعة	خدمات مصرفية	استثمارات	
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣
٤٠,٢٢٢	-	٤٠,٢٢٢	-	إيراد من عقود التمويل
٤,٨١٩	-	٤,٨١٩	-	إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية
٢٩,٥٩٩	-	٢٩,٥٩٩	-	إيراد من صكوك
٣,٣٧٢	-	-	٣,٣٧٢	إيراد من استثمارات في أوراق مالية
(٩٢٥)	-	-	(٩٢٥)	الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
١١,١٨٤	-	٧,١٢٢	٤,٠٦٢	رسوم وإيرادات أخرى، صافي
٨٨,٢٧١	-	٨١,٧٦٢	٦,٥٠٩	إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(٢٨,٣٦٤)	-	(٢٨,٣٦٤)	-	يُطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
٦,٨٠٦	-	٦,٨٠٦	-	قبل حصة البنك كمضارب
(٢١,٥٥٨)	-	(٢١,٥٥٨)	-	حصة البنك كمضارب
(٣٠,٤٩٣)	-	(٣٠,٤٩٣)	-	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(١٠,٦٦٢)	-	(١٠,٦٦٢)	-	يُطرح: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد
٢٥,٥٥٨	-	١٩,٠٤٩	٦,٥٠٩	مصروفات التمويل الأجل من مؤسسات مالية
٦,٦١٨	٣,٣٠٩	٢,٦٤٧	٦٦٢	إجمالي إيرادات القطاع
٨,٤٢٤	٥,٩٦٦	٢,٢٠٠	٢٥٨	تكلفة الموظفين
١٥,٠٤٢	٩,٢٧٥	٤,٨٤٧	٩٢٠	مصروفات تشغيلية أخرى
١٠,٥١٦	(٩,٢٧٥)	١٤,٢٠٢	٥,٥٨٩	إجمالي مصروفات القطاع
(١,٤٦٩)	-	(١,٣٧٦)	(٩٣)	نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة
٩,٠٤٧	(٩,٢٧٥)	١٢,٨٢٦	٥,٤٩٦	صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة
				نتائج القطاع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٣ . بيان القطاع (يتبع)

المجموع	غير موزعة	خدمات مصرفية	استثمارات	
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
١٤٩,٠٩٣	-	١٤٩,٠٩١	٢	نقد وأرصدة لدى البنوك
٦٢,٦٣٠	-	٦٢,٠٥٤	٥٧٦	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٢٣,٣٣٢	-	٥٢٣,٣٣٢	-	استثمارات في صكوك
٥٠٤,٨٦٠	-	٥٠٤,٨٦٠	-	عقود التمويل
٣٣,٦٣٧	-	-	٣٣,٦٣٧	استثمارات في أوراق مالية
٤,٣٤١	-	-	٤,٣٤١	موجودات محتفظ بها للبيع
٩٦,٩٤٧	-	-	٩٦,٩٤٧	استثمارات عقارية
٢٤,٥٢٢	-	-	٢٤,٥٢٢	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٢٢,٩٠١	١١,٦٧٦	٥,٩٣٦	٥,٢٨٩	موجودات أخرى
٣,٤٣١	٣,٤٣١	-	-	عقارات ومعدات
١,٤٢٥,٦٩٤	١٥,١٠٧	١,٢٤٥,٢٧٣	١٦٥,٣١٤	إجمالي موجودات القطاع
٢٤٠,٠٨٠	-	٢٤٠,٠٨٠	-	إيداعات من مؤسسات مالية
٢١٥,٣٦٤	-	٢١٥,٣٦٤	-	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
١٣٠,٩٥٥	-	١٣٠,٩٥٥	-	تمويل أجل من مؤسسات مالية
٥٠,٩٥٥	-	٥٠,٣٧٩	٥٧٦	حسابات جارية للعملاء
٢٥,٤٣٧	٧,٢٧٥	٥,٩١٣	١٢,٢٤٩	مطلوبات أخرى
٦٦٢,٧٩١	٧,٢٧٥	٦٤٢,٦٩١	١٢,٨٢٥	إجمالي مطلوبات القطاع
٦٠٥,١٣٣	-	٦٠٥,١٣٣	-	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١,٥١٦	-	-	١,٥١٦	إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٣. بيان القطاع (يتبع)

المجموع	غير موزعة	خدمات مصرفية	استثمارات
بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية
٣٥,٧٢٥	-	٣٥,٧٢٥	-
٧٢٣	-	٧١٦	٧
٢١,٩٧٧	-	٢١,٩٧٧	-
٣٠٥	-	-	٣٠٥
(١,٢٥٢)	-	-	(١,٢٥٢)
٤,٧٢٦	-	٤,٧٢٦	-
٦٢,٢٠٤	-	٦٣,١٤٤	(٩٤٠)
(٢٩,٨٦٢)	-	(٢٩,٨٦٢)	-
١٥,٥١٧	-	١٥,٥١٧	-
(١٤,٣٤٥)	-	(١٤,٣٤٥)	-
(١٤,٣٣٣)	-	(١٤,٣٣٣)	-
(٤,٣٣٩)	-	(٤,٣٣٩)	-
٢٩,١٨٧	-	٣٠,١٢٧	(٩٤٠)
٧,٥٠٤	-	٧,٣٨٢	١٢٢
٥,٧٥٧	-	٥,٧١٩	٣٨
١٣,٢٦١	-	١٣,١٠١	١٦٠
١٥,٩٢٦	-	١٧,٠٢٦	(١,١٠٠)
(١,٩١٩)	-	(٢,٣١٤)	٣٩٥
١٤,٠٠٧	-	١٤,٧١٢	(٧٠٥)

٢٠٢٢

إيراد من عقود التمويل
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية
إيراد من صكوك
إيراد من استثمارات في أوراق مالية
الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة
بطريقة حقوق الملكية
رسوم وإيرادات أخرى، صافي
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب
حسابات الاستثمار
يُطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
قبل حصة البنك كمضارب
حصة البنك كمضارب
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
يُطرح: مصروفات على إيداعات من مؤسسات
مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد
مصروفات التمويل الأجل من مؤسسات مالية
إجمالي إيرادات القطاع
تكلفة الموظفين
مصروفات تشغيلية أخرى
إجمالي مصروفات القطاع
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في
القيمة
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة
نتائج القطاع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٤. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد إستحقاق كل من الإيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويل، وموجودات الإجارة بإستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد إستحقاقها بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
بآلاف الديناتير البحرينية	بآلاف الديناتير البحرينية	بآلاف الديناتير البحرينية	بآلاف الديناتير البحرينية	بآلاف الديناتير البحرينية	بآلاف الديناتير البحرينية	
١١٦,٣٨٣	-	٧٢٩	٨,٦٦٢	٣,٢٦٥	١٠٣,٧٢٧	الموجودات
١٢٤,١٩٠	-	-	-	-	١٢٤,١٩٠	نقد وأرصدة لدى البنوك
٥٢٢,٧٤٦	٩٦,٥٥٥	٩٤,٦٣٨	-	-	٣٣١,٥٥٣	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٤٨,٢٨٧	٢٩١,٢٠٦	١١٨,٧٨٥	٦٩,٢٠١	١١,٧٨٦	٥٧,٣٠٩	استثمارات في صكوك عقود التمويل
٣٨,٥٧٠	٢٣,٧٧٤	١٤,٧٩٦	-	-	-	استثمارات في أوراق مالية
-	-	-	-	-	-	موجودات محتفظ بها للبيع
٩٧,٧٨٧	٩٧,٧٨٧	-	-	-	-	استثمارات عقارية
٢٤,٦٨٩	٢٤,٦٨٩	-	-	-	-	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٢٦,٢٧٧	١,٠٠٩	٢١,١٠٣	-	-	٤,١٦٥	موجودات أخرى
٣,٤٨٩	٣,٤٨٩	-	-	-	-	عقارات ومعدات
١,٥٠٢,٤١٨	٥٣٨,٥٠٩	٢٥٠,٠٥١	٧٧,٨٦٣	١٥,٠٥١	٦٢٠,٩٤٤	إجمالي الموجودات

المطلوبات	١ إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
بآلاف الديناتير البحرينية	بآلاف الديناتير البحرينية	بآلاف الديناتير البحرينية	بآلاف الديناتير البحرينية	بآلاف الديناتير البحرينية		
٢٣٧,٧٧٣	-	٦,٢٠٧	١٢,٦٩٧	٤٠,٢١٤	١٧٨,٦٥٥	إيداعات من مؤسسات مالية
٢٠٦,٥١٨	١١٢,٧٦٠	٢٢٢	٥٣,٥١٣	١٥,٤١٨	٢٤,٦٠٥	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٢٦٤,٣٦٢	-	٢٦٤,٣٦٢	-	-	-	تمويل أجل من مؤسسات مالية
٧٧,٨٨٠	٥٧,٦٣٢	٥,٢٤١	-	٩,٥٧٩	٥,٤٢٨	حسابات جارية للعملاء
٢٢,٨٢٩	-	٢,١٢٤	٣,١٧٩	٣,٥١١	١٤,٠١٥	مطلوبات أخرى
٨٠٩,٣٦٢	١٧٠,٣٩٢	٢٧٨,١٥٦	٦٩,٣٨٩	٦٨,٧٢٢	٢٢٢,٧٠٣	إجمالي المطلوبات
٥٣٥,٦٦٢	٤٤٦,٩٥٧	١٠,٠٢٥	٢٧,٢٩٨	١٤,٦١٦	٣٦,٧٦٦	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١,٥٣٣	-	١,٥٣٣	-	-	-	حسابات الاستثمار المقيدة
٥٨,٢٦٤	٥١	٣,٨٠٢	١٢,٦٢٣	٦,٩٢٤	٣٤,٨٦٤	التزامات و ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٤. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
١٤٩,٠٩٣	-	٤,١٠٤	٥,١٠٩	٢,٧٨٠	١٣٧,١٠٠
٦٢,٦٣٠	-	-	-	-	٦٢,٦٣٠
٥٢٣,٣٣٢	١٠٥,٠٥٤	٢٨٣,٩٢٦	-	-	١٣٤,٣٥٢
٥٠٤,٨٦٠	٢٨٦,٢٥٩	١٠٦,٤٥٧	٥٢,٤١٠	١٢,٥٩٣	٤٧,١٤١
٣٣,٦٣٧	١٨,٧٣٧	١٤,٩٠٠	-	-	-
٤,٣٤١	-	-	-	-	٤,٣٤١
٩٦,٩٤٧	٩٦,٩٤٧	-	-	-	-
٢٤,٥٢٢	٢٤,٥٢٢	-	-	-	-
٢٢,٩٠١	٤,٩٤٠	١٠,٣٢٨	٢,٠٨٤	١,٠٠١	٤,٥٤٨
٣,٤٣١	٣,٤٣١	-	-	-	-
١,٤٢٥,٦٩٤	٥٣٩,٨٩٠	٤١٩,٧١٥	٥٩,٦٠٣	١٦,٣٧٤	٣٩٠,١١٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الموجودات
نقد وأرصدة لدى البنوك
إيداعات لدى مؤسسات مالية
استثمارات في صكوك
عقود التمويل
استثمارات في أوراق مالية
موجودات محتفظ بها للبيع
استثمارات عقارية
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
موجودات أخرى
عقارات ومعدات

إجمالي الموجودات

٢٤٠,٠٨٠	-	١٢,٢٧٦	١٩,٤٤٣	١٦,٥٩٩	١٩١,٧٦٢
٢١٥,٣٦٤	٨١,٤٨٨	٧٦,٣٦٣	١٣,٧٢٧	١٤,٣٥٩	٢٩,٤٢٧
١٣٠,٩٥٥	-	١٣٠,٩٥٥	-	-	-
٥٠,٩٥٥	٣٧,٧٠٧	٣,٤٢٩	-	٦,٢٦٧	٣,٥٥٢
٢٥,٤٣٧	-	١,٨١٥	٢,٥٠٣	٢,٧٥٣	١٨,٣٦٦
٦٦٢,٧٩١	١١٩,١٩٥	٢٢٤,٨٣٨	٣٥,٦٧٣	٣٩,٩٧٨	٢٤٣,١٠٧
٦٠٥,١٣٣	٥١٢,٥٧٧	٨,٩٦٠	٢٤,٣٤٩	١٣,٣٤٨	٤٥,٨٩٩
١,٥١٦	-	١,٥١٦	-	-	-
٥٥,١٠٠	٦٤٦	١٣,٠٣٠	١٨,٥٧٥	١,٦١١	٢١,٢٣٨

المطلوبات
إيداعات من مؤسسات مالية
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
تمويل أجل من مؤسسات مالية
حسابات جارية للعملاء
مطلوبات أخرى

إجمالي المطلوبات

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
حسابات الاستثمار المقيدة
إلتزامات و ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٥. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة

(أ) القطاع الصناعي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
المجموع	أخرى	الحكومة / السيادية	عقارات	بنوك ومؤسسات مالية	
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
١١٦,٣٨٣	-	-	-	١١٦,٣٨٣	الموجودات
١٢٤,١٩٠	-	-	-	١٢٤,١٩٠	نقد وأرصدة لدى البنوك
٥٢٢,٧٤٦	٢٣,٨٤١	٣٥٧,٢٣٤	٧٧,١٢٥	٦٤,٥٤٦	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٤٨,٢٨٧	٢٢٧,٨٨٩	٤٠,٤٠٦	٢٧٧,١٣٩	٢,٨٥٣	استثمارات في صكوك
٣٨,٥٧٠	٥,٩١٦	-	١٧,٨٥٨	١٤,٧٩٦	عقود التمويل
-	-	-	-	-	استثمارات في أوراق مالية
٩٧,٧٨٧	-	-	٩٧,٧٨٧	-	موجودات محتفظ بها للبيع
٢٤,٦٨٩	-	-	٢٤,٦٨٩	-	استثمارات عقارية
٢٦,٢٧٧	٢٠,٢٤٩	-	٥,٣٣٠	٦٩٨	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٣,٤٨٩	٣,٤٨٩	-	-	-	موجودات أخرى
					عقارات ومعدات
١,٥٠٢,٤١٨	٢٨١,٣٨٤	٣٩٧,٦٤٠	٤٩٩,٩٢٨	٣٢٣,٤٦٦	إجمالي الموجودات
					المطلوبات
٢٣٧,٧٧٣	-	-	-	٢٣٧,٧٧٣	إيداعات من مؤسسات مالية
٢٠٦,٥١٨	٢٠٢,٢١٤	٢,٧٨٦	-	١,٥١٨	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٢٦٤,٣٦٢	-	٤٨,٠٠٠	-	٢١٦,٣٦٢	تمويل أجل من مؤسسات مالية
٧٧,٨٨٠	٧٢,١٢٢	١,٦٧٤	٣,٧٣٢	٣٥٢	حسابات جارية للعملاء
٢٢,٨٢٩	٢٢,٤٣٣	-	٣٩٦	-	مطلوبات أخرى
٨٠٩,٣٦٢	٢٩٦,٧٦٩	٥٢,٤٦٠	٤,١٢٨	٤٥٦,٠٠٥	إجمالي المطلوبات
٥٣٥,٦٦٢	٣٤١,٥٢٧	٦٥,٣٤٤	٦٢,٦٤٣	٦٦,١٤٨	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١,٥٣٣	-	-	١,٥٣٣	-	حسابات الاستثمار المقيدة
٥٨,٢٦٥	٤٦,٩٦٧	-	١١,٠٥٢	٢٤٥	التزامات وضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٥. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(١). القطاع الصناعي (يتبع)

المجموع	أخرى	الحكومة / السيادية	عقارات	بنوك ومؤسسات مالية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
١٤٩,٠٩٣	-	٥٠,٥٨٣	-	٩٨,٥١٠	الموجودات
٦٢,٦٣٠	-	-	-	٦٢,٦٣٠	نقد وأرصدة لدى البنوك
٥٢٣,٣٣٢	٢٨,٩١٥	٣٥٦,٠٤٥	٧٣,٨٢٦	٦٤,٥٤٦	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٠٤,٨٦٠	٢٣٤,٠٢٤	١,٧٥٧	٢٦٥,٤٤٢	٣,٦٣٧	استثمارات في صكوك
٣٣,٦٣٧	٤,٤٦٣	-	١٤,٢٧٥	١٤,٨٩٩	عقود التمويل
٤,٣٤١	-	-	٤,٣٤١	-	استثمارات في أوراق مالية
٩٦,٩٤٧	-	-	٩٦,٩٤٧	-	موجودات محتفظ بها للبيع
٢٤,٥٢٢	-	-	٢٤,٥٢٢	-	استثمارات عقارية
٢٢,٩٠١	١٢,٦٣١	-	١٠,٢٧٠	-	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٣,٤٣١	٣,٤٣١	-	-	-	موجودات أخرى
					عقارات ومعدات
١,٤٢٥,٦٩٤	٢٨٣,٤٦٤	٤٠٨,٣٨٥	٤٨٩,٦٢٣	٢٤٤,٢٢٢	إجمالي الموجودات
٢٤٠,٠٨٠	-	-	-	٢٤٠,٠٨٠	المطلوبات
٢١٥,٣٦٤	١٣٥,٢٥٣	٨٩٠	٧٧,٦٠٦	١,٦١٥	إيداعات من مؤسسات مالية
١٣٠,٩٥٥	-	-	-	١٣٠,٩٥٥	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٥٠,٩٥٥	٣٩,٩١٠	٨٣٥	٨,٦٢٨	١,٥٨٢	تمويل أجل من مؤسسات مالية
٢٥,٤٣٧	٢٥,٠٤١	-	٣٩٦	-	حسابات جارية للعملاء
					مطلوبات أخرى
٦٦٢,٧٩١	٢٠٠,٢٠٤	١,٧٢٥	٨٦,٦٣٠	٣٧٤,٢٣٢	إجمالي المطلوبات
٦٠٥,١٣٣	٣٧٨,٣٣٩	٥٧,٨٣٧	٩,٠٤٣	١٥٩,٩١٤	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١,٥١٦	-	-	١,٥١٦	-	حسابات الاستثمار المقيدة
٥٥,١٠٠	٤٣,٦٢٣	-	١١,٤٧٧	-	إلتزامات و ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٥. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمرکز الجغرافي

المجموع	أستراليا	آسيا	أمريكا	أوروبا	دول مجلس التعاون	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
١١٦,٣٨٣	-	٣١	٧,٤٦٣	٨٦٣	١٠٨,٠٢٦	الموجودات
١٢٤,١٩٠	-	-	-	٢٠,١١٦	١٠٤,٠٧٤	نقد وأرصدة لدى البنوك
٥٢٢,٧٤٦	-	-	-	٨١,٥٠٨	٤٤١,٢٣٨	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٤٨,٢٨٧	-	-	-	٦,٠٤١	٥٤٢,٢٤٦	استثمارات في صكوك
٣٨,٥٧٠	٤,٢٤٠	-	-	١٤,٧٩٦	١٩,٥٣٤	عقود التمويل
-	-	-	-	-	-	استثمارات في أوراق مالية
٩٧,٧٨٧	-	-	-	-	٩٧,٧٨٧	موجودات محتفظ بها للبيع
٢٤,٦٨٩	-	-	-	-	٢٤,٦٨٩	استثمارات عقارية
٢٦,٢٢٧	١	٢٩	-	١٥	٢٦,٢٣٢	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٣,٤٨٩	-	-	-	-	٣,٤٨٩	موجودات أخرى
١,٥٠٢,٤١٨	٤,٢٤١	٦٠	٧,٤٦٣	١٢٣,٣٣٩	١,٣٦٧,٣١٥	عقارات ومعدات
						إجمالي الموجودات
٢٣٧,٧٧٣	-	-	-	-	٢٣٧,٧٧٣	المطلوبات
٢٠٦,٥١٨	-	-	-	٤,٨٨٨	٢٠١,٦٣٠	إيداعات من مؤسسات مالية
٢٦٤,٣٦٢	-	-	-	٤٩,٥٥٧	٢١٤,٨٠٥	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٧٧,٨٨٠	-	١٠,٥٢٧	-	١٠,٨١٦	٥٦,٥٣٧	تمويل أجل من مؤسسات مالية
٢٢,٨٢٩	-	-	-	-	٢٢,٨٢٩	حسابات جارية للعملاء
٨٠٩,٣٦٢	-	١٠,٥٢٧	-	٦٥,٢٦١	٧٣٣,٥٧٤	مطلوبات أخرى
						إجمالي المطلوبات
٥٣٥,٦٦٢	-	١,٥٩٠	-	٢٨,٨٧٦	٥٠٥,١٩٦	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١,٥٣٣	-	-	-	-	١,٥٣٣	حسابات الاستثمار المقيدة
٥٨,٢٦٥	-	-	-	-	٥٨,٢٦٥	إلتزامات و ضمانات مالية

يتم قياس التمرکز حسب الموقع لموجودات التمويل بناءً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٥. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب). التمرکز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
المجموع	أستراليا	آسيا	أمريكا	أوروبا	دول مجلس التعاون
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
١٤٩,٠٩٣	-	٤	٤٢,٨٥٠	١,٨٩٦	١٠٤,٣٤٣
٦٢,٦٣٠	-	-	-	١١,٥٩٠	٥١,٠٤٠
٥٢٣,٣٣٢	-	-	-	٨١,١٣١	٤٤٢,٢٠١
٥٠٤,٨٦٠	-	-	-	٦,٠٦١	٤٩٨,٧٩٩
٣٣,٦٣٧	٤,٤٦١	-	-	١٤,٩٠٠	١٤,٢٧٦
٤,٣٤١	-	-	-	-	٤,٣٤١
٩٦,٩٤٧	-	-	-	-	٩٦,٩٤٧
٢٤,٥٢٢	-	-	-	-	٢٤,٥٢٢
٢٢,٩٠١	١	٢٩	-	١٥	٢٢,٨٥٦
٣,٤٣١	-	-	-	-	٣,٤٣١
١,٤٢٥,٦٩٤	٤,٤٦٢	٣٣	٤٢,٨٥٠	١١٥,٥٩٣	١,٢٦٢,٧٥٦
٢٤٠,٠٨٠	-	-	-	-	٢٤٠,٠٨٠
٢١٥,٣٦٤	-	-	-	١,٨٩٤	٢١٣,٤٧٠
١٣٠,٩٥٥	-	-	-	٥٦,٤٥٥	٧٤,٥٠٠
٥٠,٩٥٥	-	٨١٤	-	٥١٤	٤٩,٦٢٧
٢٥,٤٣٧	-	-	-	-	٢٥,٤٣٧
٦٦٢,٧٩١	-	٨١٤	-	٥٨,٨٦٣	٦٠٣,١١٤
٦٠٥,١٣٣	-	١,٥٣٦	-	٩,٦٩٧	٥٩٣,٩٠٠
١,٥١٦	-	-	-	-	١,٥١٦
٥٥,١٠٠	-	-	-	-	٥٥,١٠٠

الموجودات
نقد وأرصدة لدى البنوك

إيداعات لدى مؤسسات مالية
استثمارات في صكوك

عقود التمويل

استثمارات في أوراق مالية

موجودات محتفظ بها للبيع

استثمارات عقارية

استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية

موجودات أخرى

عقارات ومعدات

إجمالي الموجودات

المطلوبات

إيداعات من مؤسسات مالية

إيداعات من مؤسسات غير مالية

وأفراد

تمويل أجل من مؤسسات مالية

حسابات جارية للعملاء

مطلوبات أخرى

إجمالي المطلوبات

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

حسابات الاستثمار المقيدة

إلتزامات و ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٦. القيمة العادلة

(أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملتزمين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة. القيم العادلة للضكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ٤٠٠,٠١٢ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٤٠٤,٨٢٢ ألف دينار بحريني) بلغت ٣٨٦,٧٦٠ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٣٩٢,١٢٧ ألف دينار بحريني).

القيمة العادلة لعقود التمويل بالتكلفة المطفأة ٥٤٨,٢٨٧ ألف دينار بحريني بلغت ٥٣٤,٦٤٠ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. أخذ البنك في الاعتبار الفرق بين معدلات الربح الفعلية الأصلية ومعدلات السوق الحالية حتى التاريخ المتوقع لإعادة التسعير التالية لأسعار السوق، دون أي تعديلات إضافية لمخاطر الدفع المسبق أو مخاطر الائتمان أو السيولة أو سمات المحفظة الأخرى. إن القيم العادلة المقدرة للأدوات المالية الأخرى للمجموعة لا تختلف بشكل كبير عن قيمتها الدفترية بسبب طبيعتها قصيرة الأجل.

(ب) تراتبية القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي أدوات الاستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، حسب طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُدرجة المشمولة في المستوى الأول والقابلة للرصد على الموجودات أو المطلوبات، سواءاً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على بيانات السوق القابلة للرصد (مُدخلات غير قابلة للرصد)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف
الدنانير البحرينية	الدنانير البحرينية	الدنانير البحرينية	الدنانير البحرينية
١٤,٧٩٦	-	١٤,٧٩٦	-
٦٤,٧٣٧	-	٦٤,٧٣٧	-
٥٨,٢٩٧	-	٥٨,٢٩٧	-
٢٤,٧٧٤	٢٤,٧٧٤	-	-
١٦١,٦٠٤	٢٣,٧٧٤	١٣٧,٨٣٠	-

أوراق مالية مُهيكلت تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
ضكوك من نوع الدين بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
ضكوك من نوع أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
أوراق مالية من نوع حقوق ملكية مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٦. القيمة العادلة (يتبع)

(ب) تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية
١٤,٩٠٠	-	١٤,٩٠٠	-
٦٤,٥٤٦	-	٦٤,٥٤٦	-
٥٤,١٧١	-	٥٤,١٧١	-
١٨,٧٣٨	١٨,٧٣٨	-	-
١٥٢,٣٥٥	١٨,٧٣٨	١٣٣,٦١٧	-

أوراق مالية مهيكلت تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
صكوك من نوع الدين بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
صكوك من نوع أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
أوراق مالية من نوع حقوق ملكية مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الاستثمارات التي تم قياسها باستخدام مُدخلات المستوى الثالث:

٢٠٢٢	٢٠٢٣
بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية
١٥,٣٥٣	١٨,٧٣٨
(٣٤١)	(٦٢٣)
-	٥,٩٣٢
٢,٢٨١	(٢١٦)
١,٤٤٥	(٥٧)
١٨,٧٣٨	٢٣,٧٧٤

في ١ يناير
التغير في القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
مشتريات
بيع
تسويات
التحويل من الأصول المحتفظ بها للبيع

في ٣١ ديسمبر

يعرض الجدول التالي الأثر المحتمل لاستخدام فرضيات بديلة معقولة محتملة لتقييم الاستثمارات التي تم قياسها باستخدام مُدخلات المستوى الثالث.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الزيادة/النقص في التقييم	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	تقنية التقييم المستخدمة
(٢٤٦) / ٢٤٦	+/- ١X	٢,٨١٧	قيمة المؤسسة للأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	منهجية مضاعفات السوق
(٧٢٦) / ٧٢٦	+/- ١X	٥,١٠١	السعر إلى القيمة الدفترية	منهجية مضاعفات السوق
(٢٤) / ٢٤	+/- ١٪	١,١٤٢	السعر إلى إجمالي الأصول	منهجية مضاعفات السوق
(٧٠) / ٧٠	+/- ٢٪	٧٣٥	تكلفة حقوق الملكية ومعدل النمو النهائي	التدفقات النقدية المخصومة
(١,٣٩٨) / ١,٣٩٨	+/- ١٠٪	١٣,٩٧٩	التغير في صافي قيمة الأصول	صافي قيمة الأصول المعدلة
		٢٣,٧٧٤		

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٦. القيمة العادلة (يتبع)

(ب) تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الزيادة/ النقص) في التقييم	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بآلاف الدنانير البحرينية	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	تقنية التقييم المستخدمة
(٩٤) / ٩٤	+/- ٠,٥X	٢,٨١٧	قيمة المؤسسة للأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	منهجية مضاعفات السوق
(١٥٧) / ١٥٧	+/- ٠,٥X	٥,١٠١	السعر إلى القيمة الدفترية	منهجية مضاعفات السوق
(١٢) / ١٢	+/- ٥%	١,١٤٢	السعر إلى إجمالي الأصول	منهجية مضاعفات السوق
(٢٧) / ٢٧	+/- ١%	٧٣٥	تكلفة حقوق الملكية ومعدل النمو النهائي	التدفقات النقدية المخضومة
(٤٤٧) / ٤٤٧	+/- ٥%	٨,٩٤٣	التغير في صافي قيمة الأصول	صافي قيمة الأصول المعدلة
		١٨,٧٣٨		

٣٧. إدارة المخاطر المالية

مقدمة ونظرة عامة

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة إستخدامها لأدوات مالية:

- مخاطر الإنتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها البنك لقياس وإدارة المخاطر، وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسؤول بصورة عامة عن تأسيس إطار إدارة المخاطر للمجموعة والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجان مختلفة تتولى مسؤولية إدارة المخاطر العامة المتعلقة بالمجموعة. تقوم هذه اللجان أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجان من رؤساء الشركات والأقسام المعنية الأخرى في المجموعة. تتكون اللجان مما يلي: لجنة الإدارة (المخاطر التشغيلية)، واللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر (سياسات المخاطر والمخاطر التشغيلية)، ولجنة الأصول والخصوم (مخاطر السوق ورأس المال). بالإضافة لهذه اللجان، أنشأ مجلس الإدارة إدارة مستقل لإدارة المخاطر، مسؤوليتها العامة تشمل تحديد، وقياس، والسيطرة على المخاطر، والتوصية بالسياسات والإجراءات التصحيحية المناسبة. يرفع قسم إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الإلتزام بالحدود الموضوعية. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تهدف المجموعة من خلال برامجها التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي تتبناها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والإلتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة بمراقبة مدى الإلتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المجموعة. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد تتعرض لها المجموعة إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنتشأ أساساً من تعرضات المجموعة لإيداعات لدى مؤسسات مالية، ومن عقود التمويل، ومن استثمارات في صكوك، ومن ذمم مدينة أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، تقوم المجموعة بالأخذ في الاعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الائتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التمرکز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ).

تدير المجموعة مخاطر الائتمان من خلال وحدات العمل المختلفة، وقسم منفصل لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار. يتضمن إطار إدارة مخاطر الائتمان ما يلي:

- صياغة استراتيجيات وسياسات مخاطر الائتمان والرغبة في المخاطرة، والتي يتم تطويرها بعد تقييم دقيق للسوق، ومتطلبات رأس المال، والقواعد التنظيمية، ورغبة مجلس الإدارة في تحمل المخاطر. يتم ترميز استراتيجيات المخاطر والرغبة في المخاطرة إلى سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتضمن إطار سياسة ائتمان المجموعة، من جملة أمور أخرى، ما يلي: إطار إدارة مخاطر الائتمان، والحد من مخاطر الائتمان، وتصنيف مخاطر الائتمان، وتسعير مخاطر الائتمان، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وسياسة الأعمال التجارية عبر الحدود، وبرامج منتجات التمويل الشخصي، ومصروفات سلطات الاعتماد، والكثير غيرها.

- عملية منح الائتمان: يتم افتراض جميع تعرضات الائتمان بعد التقييم الدقيق للمخاطر. يتم بدء مقترحات الأعمال من قبل وحدات العمل من خلال طلبات الائتمان الرسمية. توفر هذه الطلبات الائتمانية معلومات كافية حول التعرض المقترح، بما في ذلك وصف للمخاطر المحتملة والعوامل المخففة. يتم مراجعة طلبات الائتمان بشكل مستقل من قبل وحدة مراجعة ائتمان، لتقييم مدى كفاية إجراءات العناية الواجبة التي تتم، وتقييم مستقل للمخاطر والمخففات، وضمان الالتزام بالحدود والسياسات. تقوم وحدة مراجعة الائتمان بإصدار رأياً رسمياً فيما يتعلق بالمقترحات، والذي قد يشمل توصيات لتعزيز موقف المجموعة. ثم يتم عرض المقترحات على السلطات المسؤولة عن الموافقة والاعتماد لاتخاذ اللازم (أنظر النقطة القادمة أدناه). عند الحاجة والضرورة، يتم مراجعة طلبات الائتمان أيضاً من قبل مسئول الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لضمان الالتزام بها.

- إنشاء هيكل الترخيص للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها. يتم توثيق سلطات الموافقة في سياسة سلطات الائتمان للمجموعة، والتي تصف سلطات الموافقة المختلفة، والشروط، وحدود اعتماد المعاملات التجارية الناتجة من أنشطة الاستثمار والائتمان ضمن المجموعة. توجد ٥ مستويات رئيسية لسلطات الائتمان والاستثمار في المجموعة هي: مجلس الإدارة، ولجنة الاستثمار والائتمان، واللجنة التنفيذية للاستثمار والائتمان، والرئيس التنفيذي، ورؤساء وحدات الأعمال. يتم تحديد سلطات الموافقة بناء على حجم المخاطر وحجم المعاملات، وفي نفس الوقت السماح بإقيام بعمليات تجارية سلسة.

- إدارة التمرکزات. تركز المجموعة بشكل كبير على تنوع محفظتها من خلال تطبيق استراتيجية المحفظة التي تقوم من خلالها بنشر أعمال موجوداتها ومطلوباتها، بحيث تصبح نتائج التقلبات في هذه الأعمال خاضعة للتحكم والسيطرة، وتساهم في النمو في مصالح المساهمين طويل الأجل. من العناصر المهمة في استراتيجية المحفظة هذه هي وضع حدود تتمكن الإدارة من خلالها من أن تدير أعمالها. من حيث المبدأ، يجب على المجموعة الالتزام بكل الحدود القصوى التي تحددها الجهات التنظيمية. في نفس الوقت، قامت المجموعة بتحديد ضوابطها الداخلية للسيطرة على ما يلي: تركز مخاطر الائتمان، وحدود الأطراف المقابلة، وحدود القطاع، وحدود البلد، وحدود تركز الضمانات، ومزيج المنتجات، وحدود الاستحقاق، وغيرها. يتم مراجعة هذه الضوابط والحدود الداخلية بشكل دوري، مع مراعاة العوامل التالية: شهية المجموعة لتحمل المخاطر، وخطط العمل والميزانية، تصنيف مخاطر الطرف المقابل، وتصنيف مخاطر بلد الطرف المقابل، والمراكز المالية للمجموعة، بما في ذلك السيولة وكفاية راس المال، وظروف السوق العامة، والعوامل الأخرى التي يحددها مجلس الإدارة، أو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر. بشكل عام، تطبق المجموعة علاقة عكسية بين المخاطر والحدود، بحيث يتم تحديد حدود أدنى للمخاطر الأعلى.

- منهجيات قياس الائتمان. تحدد المجموعة مخاطر الائتمان باستخدام مقياسين رئيسيين: الخسارة المتوقعة، وراس المال الاقتصادي. الخسارة المتوقعة تعكس متوسط قيمة الخسائر المقدرة (أي تكلفة الأعمال) وترتبط بسياسة المجموعة بشأن المخصصات، بينما رأس المال الاقتصادي هو مبلغ رأس المال الضروري لتغطية الخسائر غير المتوقعة (أي إذا كانت الخسائر الفعلية أعلى من الخسائر المتوقعة). كجزء من تقنيات التقييم، تقوم المجموعة بإجراء اختبار ضغط مناسب على محفظتها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

- تصنيف مخاطر الائتمان. من الأدوات المهمة لمراقبة جودة الائتمان بصورة فردية، بالإضافة إلى إجمالي المحفظة، هو استخدام أنظمة تصنيف مخاطر الائتمان. تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، لإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطات الخسارة (المخصصات). بالإضافة لتحديد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، فإن مراجعة المخاطر الذاتية توفر مُدخلاً رئيسياً لتكاليف رأس المال وأوزان المخاطر. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتماب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية راس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.
- تصنيف وتحديد التعرضات المتعثرة. قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. التعرضات المستحقة ٩٠ يوماً أو أكثر يتم تصنيفها كتعرضات متعثرة.
- الإدارة التصحيحية. جميع التعرضات المفترضة من قبل المجموعة يتم اخذها بالاعتبار بعد تحليل دقيق للمخاطر والمكافآت، مناسب لحجم وطبيعة العمل الذي يتم النظر فيه. مع ذلك، وبالرغم من جميع إجراءات العناية الواجبة للحد من المخاطر، من المحتم أن تواجه بعض التعرضات انتكاسات لأسباب مختلفة، مثل تغييرات أساسية في ظروف السوق، تغييرات في القوانين والأحكام، وتغييرات في أحوال الأطراف المقابلة (مثل الوفاة، أو فقدان الوظيفة، أو فرض العقوبات، أو مصادرة العمل، أو الإفلاس)، والتأخر في تسليم المخرجات (مثل التأخير في إنجاز المشاريع) أو الأخطاء غير المقصودة في الافتراضات الرئيسية. من وجهة نظر التأثير على الأعمال، سيكون لهذه التعرضات تكاليف عالية نتيجة لتعليق الأرباح، أو تكاليف كل من التخصيص، أو السيولة، أو السمعة، أو تكاليف الفرض البديلة. لتجنب مثل هذا الأثر التجاري الضار، طورت المجموعة استراتيجية تصحيحية حكيمة، مناسبة للحجم والطبيعة وفترة التأخير. يتم توثيق هذه الاستراتيجية في سياسة الإدارة التصحيحية. من خلال قسم الإصلاح والتحصيل، تقوم المجموعة بمتابعة أساليب استرداد متنوعة، بما في ذلك: المطالبة بالسداد، وإعادة الجدولة، وإعادة الهيكلة، وإغلاق الرهن، والإجراءات القانونية، والتسوية النقدية، وغيرها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المجموع بالآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة ٣* بالآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة ٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة ١ بالآلاف الدنانير البحرينية
٤٧,٧٨٢	٤٧,٧٨٢**	-	-
٦٨,٠٠٨	-	٤٨,٦٣٥	١٩,٣٧٣
١٢,٢٠٦	-	١٠,٨٩٧	١,٣٠٩
٢٩,٨٧٠	-	١٠,٤٨٤	١٩,٣٨٦
٢٤,٥٧٠	-	٢٣,٥٥٩	١,٠١١
٢٥,٧٧٤	-	٢٥,٤٨٩	٢٨٥
٤٤١,٦٤٦	-	٣٧,٣١٨	٤٠٤,٣٢٨
١,٥٩٦	-	١,٥١٩	٧٧
٥٧١,٢٣٨	٤٧,٧٨٢	٩٨,٣٦٩	٤٢٥,٠٨٧
(٢٢,٩٥١)	(١٥,٥٢٦)	(٥,٧١٦)	(١,٧٠٩)
٥٤٨,٢٨٧	٣٢,٢٥٦	٩٢,٦٥٣	٤٢٣,٣٧٨

عقود التمويل
درجة ١ - ١٠ منخفضة القيمة

مستحقة لكن غير منخفضة القيمة
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر
درجة ٧ قائمة المراقبة

تتكون المستحقة من:

حتى ٣٠ يوماً
٣٠ - ٦٠ يوماً
٦٠ - ٩٠ يوماً

غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر
درجة ٧ قائمة المراقبة

إجمالي القيمة الدفترية
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة

صافي القيمة الدفترية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

المجموع بالآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة ٣* بالآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة ٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة ١ بالآلاف الدنانير البحرينية
٢٥,٧٠٠	٢٥,٧٠٠ **	-	-
١١٢,٦٦٧	-	١٦,٧٦٢	٩٥,٩٠٥
١٤,١٤٨	-	١٤,٠٧٤	٧٤
٤٨,٠٨٦	-	٨,٠٨٢	٤٠,٠٠٤
١٢,٨٤٧	-	٣,١٧٨	٩,٦٦٩
٦٥,٨٨٢	-	١٩,٥٧٦	٤٦,٣٠٦
٣٦٦,٣٩٥	-	١٤,٩٤٤	٣٥١,٤٥١
٨,٥٠٥	-	٨,٤٢٦	٧٩
٥٢٧,٤١٥	٢٥,٧٠٠	٥٤,٢٠٦	٤٤٧,٥٠٩
(٢٢,٥٥٥)	(١٢,٨٦٤)	(٤,٣٦١)	(٥,٣٣٠)
٥٠٤,٨٦٠	١٢,٨٣٦	٤٩,٨٤٣	٤٤٢,١٨١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

عقود التمويل
درجة ١ - ١٠ منخفضة القيمة

مستحقة لكن غير منخفضة القيمة
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر
درجة ٧ قائمة المراقبة

تتكون المستحقة من:

حتى ٣٠ يوماً
٣٠ - ٦٠ يوماً
٦٠ - ٩٠ يوماً

غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:
درجة ١ - ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر
درجة ٧ قائمة المراقبة

إجمالي القيمة الدفترية
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة

صافي القيمة الدفترية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
المجموعة بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة ٣ بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة ٢ بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة ١ بآلاف الدنانير البحرينية
١,٣١٨	١,٣١٨	-	-
٤٠٤,٨٢١	-	-	٤٠٤,٨٢١
٤٠٦,١٣٩	١,٣١٨	-	٤٠٤,٨٢١
(١,٥٢٤)	(١,٣١٨)	-	(٢٠٦)
٤٠٤,٦١٥	-	-	٤٠٤,٦١٥
٢٠٨,٢٩٥	-	-	٢٠٨,٢٩٥
٢٠٨,٢٩٥	-	-	٢٠٨,٢٩٥
(١)	-	-	(١)
٢٠٨,٢٩٤	-	-	٢٠٨,٢٩٤
-	-	-	-
٥٣,٦٢٥	٦	٣٥٤	٥٣,٢٦٥
١٣٠	-	١٣٠	-
٥٣,٧٥٥	٦	٤٨٤	٥٣,٢٦٥
(٦٣)	(٦)	(١)	(٥٦)
٥٣,٦٩٢	-	٤٨٣	٥٣,٢٠٩
١,١٧١,٤٦١	١٢,٨٣٨	٥٠,٣٢٥	١,١٠٨,٢٩٩

*تشمل تسهيلات تمويل خاضعة لفترة السماح بمبلغ ٤٦,٩٠٠ دينار بحريني.

** يشمل ٦,٦٢١ دينار بحريني لأصول الضعف الائتماني المشتراة أو الناشئة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر عن السداد للأداة المالية والأصل المشتري لغرض التأجير قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناءً على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

١. تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.
٢. التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.
٣. مؤشرات نوعية.
٤. تسهيلات مستحقة لأكثر من ٣٠ يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناءً على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر عن السداد، وتطبيق أحكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدلل على مخاطر التعثر عن السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المقترض.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر عن السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر عن السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناءً على المعلومات المتوفرة عن المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و ٩ و ١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

تعرضات الشركات

- المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العميل، أي البيانات المالية المدققة، والحسابات الإدارية، والميزانيات والتوقعات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي، والنسب المالية، وتغطية خدمة الديون، والالتزام بشروط الائتمان، وجودة الإدارة، وتغييرات الإدارة العليا.
- معلومات من وكالات التصنيف الائتمانية، والمقالات الصحفية، والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- أسعار السندات المدرجة ومقايضات التعثر الائتمانية للمقترض، عند توفرها.
- التغييرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية، والتنظيمية، والتقنية للمقترض، أو في أنشطته التجارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

تعرضات التجزئة

- المعلومات التي يتم تجميعها داخلياً عن سلوك العملاء، على سبيل المثال الاستفادة من تسهيلات البطاقات الائتمانية.
- القدرة على تحمل التكاليف.
- معلومات خارجية من وكالات التصنيف الائتمانية، بما في ذلك درجات الائتمان للقطاع.

جميع التعرضات

- سجل الدفع، ويشمل وضع المتأخرات، بالإضافة لمجموعة من المتغيرات حول نسب الدفع
- الاستفادة من الحد الأقصى الممنوح.
- طلبات ومنح التسامح.
- التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر عن السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر عن السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر عن السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب المنطقة، وحسب نوع المنتج والمُقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

هذا التحليل يتضمن تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر عن السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر عن السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفائدة وأسعار النفط القياسية. بالنسبة للتعرضات للصناعات و/أو المناطق المعينة، قد يمتد التحليل إلى أسعار السلع و/أو العقارات.

بناء على نصيحة لجنة إدارة المخاطر بالمجموعة، والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (رجاء الرجوع للمناقشات أدناه حول دمج المعلومات التطلعية). ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالات حدوث التعثر عن السداد.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية

معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية تختلف حسب المحفظة، وتشمل تغييرات كمية في احتمالات حدوث التعثر عن السداد، وعوامل نوعية، بما في ذلك الدعم على أساس التعثر.

تحدد المجموعة باستخدام احكامها وتقديراتها الائتمانية، وكلما أمكن، الخبرات السابقة ذات الصلة، أن تعرضاً ما قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بناءً على مؤشرات نوعية معينة، والتي تعتبرها المجموعة مؤشراً على ذلك، والتي قد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل على التحليل الكمي في الوقت المناسب.

المؤشرات النوعية تشمل معايير مختلفة تستخدم لبطاقات الائتمان لمحافظ مختلفة، والعقارات التجارية، إلخ.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية (يتبع)

على سبيل الدعم، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث موعد أقصاه لا يتجاوز عندما يكون الأصل مستحقاً من ٣٠ يوماً أو أكثر. يتم تحديد أيام الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد مواعيد الاستحقاق بدون الأخذ بالاعتبار لأي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض. تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعة الدورية للتأكد من:

- المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح التعرض متعثراً.
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً.
- لا يوجد تقلب غير مبرر في مخصص الخسائر من التحويلات بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد لأثني عشر شهراً (المرحلة ١) و احتمالات حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة (المرحلة ٢).

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل استحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها).
- كان على المقترض التزامات مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة.
- أصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة للإفلاس، بسبب عدم قدرة المقترض على سداد التزاماته الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان المقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عوامل نوعية وكمية. إن تعريف التعثر يتماشى مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي.

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بناء على نصيحة اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر بالمجموعة والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من السيناريوهات الأخرى المتوقعة. هذه العملية تشمل وضع سيناريوهات اقتصادية إضافية، والاخذ بالاعتبار للاحتتمالات النسبية لكل نتيجة.

المعلومات الخارجية تتضمن المعلومات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الجهات الحكومية والسلطات النقدية التي تعمل فيها المجموعة، والمنظمات فوق الوطنية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، وبعض خبراء التنبؤات في القطاع الخاص والأكاديمي.

الحالة الأساسية تمثل النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى، مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانيات. السيناريوهات الأخرى تمثل نتائج أكثر تفاؤلاً، ونتائج أكثر تشاؤمية. تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط بشكل دوري للصدمات الأكثر تطرفاً، لمعايرة تحديدها لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

دمج معلومات تطلعية (يتبع)

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية، وقدرت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية، باستخدام تحليل المعلومات التاريخية. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ المؤشرات الرئيسية للبلدان المختارة مثل نمو الائتمان المحلي، حجم الواردات من السلع والخدمات ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

عقود التمويل المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية لعقود التمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، والاحتفاظ بالعملاء، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل.

عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين:

- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة.
- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول التمويل مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية (يشار إليها "بأنشطة منح التسامح") لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر عن السداد. بموجب سياسة المجموعة لمنح التسامح، يتم منح التسامح على أساس انتقائي إذا كان المدين متخلفاً عن السداد حالياً، أو إذا كان هناك مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد، أو إذا كان هناك دليل على أن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، ويتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير توقيت دفعات الفوائد، وتغيير شروط القرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة منح التسامح.

بشكل عام، يعد التسامح مؤشراً نوعياً على زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان وقد يشكل توقع التسامح دليلاً على أن التعرض ضعيف ائتمانياً/متعثر في السداد (راجع إيضاح ٥). يحتاج العميل إلى إثبات سلوك جيد في الدفع بشكل مستمر على مدى فترة من الزمن (٣ أشهر لعملاء التجزئة و٦ أشهر للشركات بما يتماشى مع وحدة إدارة المخاطر بموجب المجلد ٢ الصادر عن مصرف البحرين المركزي) قبل أن لا يعد التعرض منخفض القيمة ائتمانياً/ في حالة التخلف عن السداد أو يعتبر احتمال التعثر قد انخفض بحيث يتم قياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر عن السداد؛ (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر عن السداد؛ (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمع داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. عند توفر معلومات السوق، من الممكن استخدامها لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر عن السداد للأطراف الأخرى من الشركات الكبيرة. إذا كان الطرف الأخر أو التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر عن السداد.

الخسارة في حالة التعثر عن السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر عن السداد. وتقدر المجموعة معاملات الخسارة في حالة التعثر عن السداد باستخدام مناهج مختلفة تشمل واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد و التخفيضات التنظيمية على الضمانات لحساب مقدار الخسارة في حال التعثر عن السداد. نماذج الخسارة في حالة التعثر عن السداد تأخذ بالاعتبار هيكل، و ضمانات، وأقدمية المطالبة، والقطاع التشغيلي للطرف الأخر، وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للموجودات التمويلية المضمونة بعقارات للتجزئة، فإن معدلات قيمة القرض إلى قيمة العقار هي معامل أساسي في تحديد الخسارة في حالة التعثر عن السداد. وتحتسب على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي كمعامل الخصم.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغيرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة للالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الملاحظات التاريخية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة اثني عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، والضعيفة ائتمانياً.

المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لاثني عشر شهراً
٢٤,١٤٤	١٤,١٨٨	٤,٣٦٢	٥,٥٩٤
-	(٣٣٠)	(١,٢٧٨)	١,٦٠٨
-	(٥٦)	١,٧٧٦	(١,٧٢٠)
-	١,٠٩٩	(٢٢٧)	(٨٧٢)
-	٧١٣	٢٧١	(٩٨٤)
١,٤٦٩	٢,٩٢٨	١,١١٩	(٢,٥٧٨)
(٩٠)	(٩٠)	-	-
(٨٨٩)	(٨٨٩)	-	-
٢٤,٦٣٤	١٦,٨٥٠	٥,٧٥٢	٢,٠٣٢

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لاثني عشر شهراً
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست ضعيفة ائتمانية
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ضعيفة ائتمانية
صافي التحويلات
صافي اعادة قياس مخصص الخسائر
شطب
استيعادات

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي والالتزامات خارج الميزانية العمومية:

المجموع ٢٠٢٣	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٣)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لاثني عشر شهراً (المرحلة ١)
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
٥	-	-	٥
١,٦١٧	١,٣١٨	-	٢٩٩
٢٢,٩٥١	١٥,٥٢٦	٥,٧١٦	١,٧٠٩
٦١	٦	٣٦	١٩
٢٤,٦٣٤	١٦,٨٥٠	٥,٧٥٢	٢,٠٣٢

ارصدة وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
استثمارات في صكوك (إيضاح ٨)
عقود التمويل (إيضاح ٩)
التزامات وعقود ضمانات مالية (إيضاح ١٨)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٣) بألاف الدنانير البحرينية	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٢) بألاف الدنانير البحرينية	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة ١) بألاف الدنانير البحرينية
٢٧,٧١٢	١٨,٠٨٣	٢,٦٨٠	٦,٩٤٩
-	(٤٠٤)	(١,١٧٩)	١,٥٨٣
-	(٣٠١)	٩٢٢	(٦٢١)
-	٦٩	(١٣)	(٥٦)
-	(٦٣٦)	(٢٧٠)	٩٠٦
١,٩١٧	٢,٢٢٦	١,٩٥٢	(٢,٢٦١)
(٣,٥٣٤)	(٣,٥٣٤)	-	-
(١,٩٥١)	(١,٩٥١)	-	-
٢٤,١٤٤	١٤,١٨٨	٤,٣٦٢	٥,٥٩٤

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست ضعيفة ائتمانية
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ضعيفة ائتمانية
صافي التحويلات
صافي إعادة قياس مخصص الخسائر
شطب
استبعادات

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي وخارج الميزانية العمومية:

المجموع ٢٠٢٢	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٣) بألاف الدنانير البحرينية	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة ٢) بألاف الدنانير البحرينية	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة ١) بألاف الدنانير البحرينية
١	-	-	١
١,٥٢٤	١,٣١٨	-	٢٠٦
٢٢,٥٥٥	١٢,٨٦٤	٤,٣٦١	٥,٣٣٠
٦٤	٦	١	٥٧
٢٤,١٤٤	١٤,١٨٨	٤,٣٦٢	٥,٥٩٤

ارصدة وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
استثمارات في صكوك (إيضاح ٨)
عقود التمويل (إيضاح ٩)
الالتزامات وعقود ضمانات مالية (إيضاح ١٨)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

موجودات مالية منخفضة القيمة

إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي تحددها المجموعة على افتراض عدم مقدرتها على التحصيل الكلي أو الجزئي للمبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٨ و ٩ و ١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بالنظر لعوامل مختلفة.

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة

تتعلق هذه التعرضات بموجودات التمويل التي إنقضت موعد إستحقاق أرباحها أو دفعات المبالغ الأصلية التعاقدية ولكن تعتقد المجموعة بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءً على توقعاتها بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر و/ أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للمجموعة.

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها

خلال السنة، بلغ مجموع التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها ٣١,٧٣٣ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٢,٥٥٩ ألف دينار بحريني) منها ١٨,٠٧٦ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٩٢٠ ألف دينار بحريني) تسهيلات مصنفة كتسهيلات غير متأخرة وغير منخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه و/ أو سداد جزء من مبلغ التمويل و/ أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الائتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ١٠٧,٨٧٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ١٢٦,٨١٥ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ٦,٢٩٤ ألف دينار بحريني فقط (٢٠٢٢: ٧٨,٧٢٩ ألف دينار بحريني).

مخصصات الإنخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قامت المجموعة بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم تحديدها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما يكون للمجموعة توقعات معقولة بأن الأصل المالي غير قابل للتحصيل كلياً أو جزئياً. لا تتوقع المجموعة أي استردادات جوهرية من المبالغ المشطوبة. مع ذلك، يمكن أن تخضع الموجودات المالية المشطوبة لإجراءات التنفيذ بغرض الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المتخلفة السداد. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ ٩٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٤,١٢٩ ألف دينار بحريني) والتي تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل. قامت المجموعة باسترداد ٣,١٩٩ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ١,٨٠٨ ألف دينار بحريني) مقابل تسهيلات مالية مشطوبة في سنوات سابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الضمانات

تحتفظ المجموعة بضمانات تتعلق بموجودات التمويل ودم مدينة تتعلق بموجودات الإجارة على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مدرجة، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها عندما يوضع القرض في قائمة المراقبة، ويتم مراقبة القرض عن كثب. غالباً لا يتم الاحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. تقدير القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية موضحة في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولا يتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم إعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات القائمة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
						<u>مقابل موجودات منخفضة القيمة</u>
٨,٠٢٢	٣,٧٢١	٤,٣٠١	١٢,٤٨٨	٨,١٨٧	٤,٣٠١	عقارات
٧٤٤	-	٧٤٤	٧٤٤	-	٧٤٤	أخرى
						<u>مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة</u>
٩٤,٤٠٧	٣٥,١٧٦	٥٩,٢٣١	٧٣,٠٧٤	١٣,٨٤٣	٥٩,٢٣١	عقارات
٥,٢٣٩	-	٥,٢٣٩	٥,٢٣٩	-	٥,٢٣٩	أخرى
						<u>مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة</u>
٢٥٦,١٩٣	١٢٥,٠٦٦	١٣١,١٢٧	٢٧٢,٠١٧	١٤٠,٨٩٠	١٣١,١٢٧	عقارات
٨,٤٨٢	-	٨,٤٨٢	٨,٤٨٢	-	٨,٤٨٢	أخرى
٣٧٣,٠٨٧	١٦٣,٩٦٣	٢٠٩,١٢٤	٣٧٢,٠٤٤	١٦٠,٩٢٠	٢٠٩,١٢٤	الإجمالي

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الآمنة نسبة ١٤٧,٤٧٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٤٩,٧١٪).

لتحليل تركز الموجودات والمطلوبات، (راجع إيضاح رقم ٣٥).

تقوم المجموعة بمراقبة تركز مخاطر الائتمان لموجودات التمويل والموجودات المشتركة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الائتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			التمركز القطاعي
الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	الإجمالي	موجودات الإجارة	موجودات التمويل	
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
٣,٦٣٧	-	٣,٦٣٧	٢,٨٥٣	-	٢,٨٥٣	القطاع المصرفي والمالي
٢٠٠,٣٣٤	١٥٩,٢٢٢	٤١,١١٢	٢١٩,٦٢٥	١٨٠,٢٨٦	٣٩,٣٣٩	عقارات
٦٥,١٠٨	-	٦٥,١٠٨	٥٧,٥١٤	-	٥٧,٥١٤	إنشاءات
٤٨,٦٨٠	-	٤٨,٦٨٠	٦٠,٢٢٠	-	٦٠,٢٢٠	متاجرة
١٢,٨٠٥	-	١٢,٨٠٥	١٠,٤٢٧	-	١٠,٤٢٧	تصنيع
٤٣,٤٠٥	-	٤٣,٤٠٥	٣٩,٤٢٠	-	٣٩,٤٢٠	أفراد
١٣٠,٨٩١	٢٤,٥٠٣	١٠٦,٣٨٨	١٥٨,٢٢٨	٢٦,٣٨٢	١٣١,٨٤٦	أخرى
٥٠٤,٨٦٠	١٨٣,٧٢٥	٣٢١,١٣٥	٥٤٨,٢٨٧	٢٠٦,٦٦٨	٣٤١,٦١٩	إجمالي القيمة الدفترية

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المجموعة مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في الوفاء بالتزاماتها كتسديدات نقدية، أو أدوات مالية أو موجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الائتمان ومراقبة الحدود الائتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالتزاماتها المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

إدارة مخاطر السيولة

تهدف المجموعة من خلال إدارتها للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد التزاماتها عند حلول أجلها، سواء في الظروف الاعتيادية أو الصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمجموعة.

كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أدناه.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المجموعة بجمع البيانات من كل من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمجموعة، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان احتفاظ المجموعة بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. تمتلك المجموعة خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم إختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ إختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه البنك لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الودائع لدى مؤسسات مالية وإستثمارات في صكوك مطروحاً منها الصكوك المضمونة مقابل التمويل الأجل من مؤسسات مالية وبعد خصم الودائع من المؤسسات المالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

فما يلي بيان تفصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء، والحسابات الجارية كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة:

٢٠٢٢	٢٠٢٣
%	%
٥٤,٠%	٣٢,٧٠%
٤٣,٨%	٤٢,١٥%
٥٤,٠%	٤٩,١٦%
٣٦,٧%	٣٢,٧٠%

٣١ ديسمبر
المتوسط للفترة
الحد الأقصى للفترة
الحد الأدنى للفترة

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع (الإيضاح رقم ٣٤).

وضع مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر قيد الاستخدام خلال ٢٠١٩.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

مخاطر السيولة (يتبع)

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة البنك. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من موجودات التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة ٣٠ يوماً. إن مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للبنك من البقاء ٣٠ يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة.

تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج على مدار ٣٠ يوماً تقويمياً. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، يتعين على البنك الاحتفاظ بنسبة تغطية سيولة أكبر من ١٠٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت نسبة تغطية السيولة للبنك ٣٤٠,٣٧٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٣٧,٦٤٪).

نسبة صافي التمويل المستقر تهدف لتعزيز مرونة محافظ مخاطر سيولة البنك، وتحفيز القطاع المصرفي على مدى فترة زمنية أطول. ستتطلب نسبة صافي التمويل من البنوك الاحتفاظ محفظة تمويل مستقرة فيما يتعلق بتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن هيكل التمويل المستقر يهدف للتقليل من احتمالية أن تؤدي أي اضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للبنك، إلى تدهور وضع السيولة بطريقة ستؤدي لزيادة مخاطر فشله، وربما تؤدي لضغوط نظامية بشكل أوسع. إن حدود نسبة صافي التمويل المستقر تحد من مخاطر المبالغة في التمويلات بالجملة قصيرة الأجل، ويشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة والبنود خارج الميزانية العمومية، ويدعم استقرار التمويل.

إن نسبة صافي التمويل المستقر هي نسبة مئوية محتسبة "كالتحويل المستقر المتاح" مقسوماً بـ "التمويل المستقر المطلوب". حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، يتطلب من البنك الاحتفاظ بصافي نسبة التمويل المستقر أكبر من ١٠٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت صافي نسبة التمويل المستقر للبنك ١٠٢,١٣٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٠٧,٨١٪).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

مخاطر السيولة (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كانت نسبة صافي التمويل المستقر الموحدة حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما يلي:

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				البند
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر	بدون تاريخ استحقاق محدد	
بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	
١٦٣,٧٧٦	٨,٥٤٦	-	-	١٥٥,٢٣٠	التمويل المستقر المتاح:
-	-	-	-	-	رأس المال:
-	-	-	-	-	رأس المال التنظيمي
-	-	-	-	-	أدوات رأسمالية أخرى
-	-	-	-	-	ودائع الأفراد وودائع من العملاء من
-	-	-	-	-	الشركات الصغيرة:
٧١,٥٩٤	١,٤٢٠	١٣,٧٥٣	٦٠,١١٥	-	ودائع مستقرة
٢٤٧,٩٢٤	١٤,٩٠٤	٦٤,٠٩٤	١٩٤,٨١٧	-	ودائع أقل استقراراً
-	-	-	-	-	تمويلات بالجملة:
-	-	-	-	-	ودائع تشغيلية
٢٧٤,٨٢٦	٨٩,٩٩٧	١٠٤,٧٨٥	٧٧٩,٤٠٦	-	تمويلات أخرى بالجملة
-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى:
-	-	-	-	-	نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات
-	-	-	٢٣,٩٥٦	-	جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه
٧٥٨,١٢١	١١٤,٨٦٧	١٨٢,٦٣٢	١,٠٥٨,٢٩٣	١٥٥,٢٣٠	مجموع التمويل المستقر المتاح

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			بدون تاريخ استحقاق محدد	البند
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر		
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
٢١,٨٨٤	-	-	-	٤٦٨,٤١٢	التمويل المستقر المطلوب: مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة: تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها: بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي رهونات سكنية غير متعثرة، منها: بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة موجودات أخرى: سلع متداولة مادياً، بما في ذلك الذهب
-	-	-	-	-	-
٢٣,٨١٤	-	-	١٥٨,٧٥٩	-	-
٣٠٧,٢٢٦	٢٩٩,٧٧٩	٢٨,٩٨٠	٨٨,٥١٧	-	-
١٩,٥٢٠	٣٠,٠٣١	-	-	-	-
٥٢,٢٨٣	٨٠,٤٣٦	-	-	-	-
٢١٣,١٩٣	٨٤,٨٨٩	-	٤١,٧٥٢	١١٥,٢٥٦	-
-	-	-	-	-	-

٣٧ . إدارة المخاطر (يتبع)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

مخاطر السيولة (يتبع)

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				البند
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر	بدون تاريخ استحقاق محدد	
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
-	-	-	-	-	موجودات مدرجة كهامش مبدئي لعمود التحوط المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومساهمات صناديق طرف المقاصة المركزي موجودات تحوط نسبة صافي التمويل المستقر المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية
-	-	-	-	-	موجودات عقود تحوط نسبة صافي التمويل المستقر المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية قبل طرح هامش التغيير المدرج
-	-	-	-	-	جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه
١٠١,٣٨٣	-	-	-	١٠١,٣٨٣	بنود خارج الميزانية العمومية
٢,٩٩٠	-	-	-	٥٩,٧٩٨	مجموع التمويل المستقر المطلوب
٧٣٩,٣٥٥	٤٩٠,٦١٥	٢٨,٩٨٠	٢٨٩,٠٢٨	٧٤٤,٨٤٩	نسبة صافي التمويل المستقر (%)
١٠٢,٥٤%					

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

تحتسب نسبة صافي التمويل المستقر حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كما يلي:

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				البند
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر	بدون تاريخ استحقاق محدد	
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
١٦٧,٥٦٦	٩,٩٥٨	-	-	١٥٧,٦٠٨	التمويل المستقر المتاح: رأس المال: رأس المال التنظيمي أدوات رأسمالية أخرى ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة: ودائع مستقرة ودائع أقل استقراراً تمويلات بالجملة: ودائع تشغيلية تمويلات أخرى بالجملة مطلوبات أخرى: نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه مجموع التمويل المستقر المتاح
-	-	-	-	-	
٧١,٨٩٨	٩,٨٣٢	٥,٦٨٩	٥٩,٦٤٤	-	
٢٢٥,٦٩٠	٦٠,٢٢٩	٣١,٣٦٠	١٥٢,٤٨٦	-	
-	-	-	-	-	
٢٩٠,٣٠٥	١٢٣,٩٢٨	٩٩,٩٢٧	٧٠٠,٣٠٨	-	
-	-	-	-	-	
-	-	-	٢٥,٥٨١	-	
٧٥٥,٥٤٩	٢٠٣,٩٤٧	١٣٦,٩٧٧	٩٣٨,٠١٩	١٥٧,٦٠٨	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			بدون تاريخ استحقاق محدد	البند
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر		
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
٢١,٨٩٢	-	-	-	٤٤٥,٧٠٦	التمويل المستقر المطلوب: مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة: تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها: بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي الرهون السكنية المنتجة بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة
٢٣,٦٥٦	-	-	١٥٧,٧٠٩	-	التغيير المدرج جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه بنود خارج الميزانية العمومية
٣٠٥,٢٤٧	٢٩٤,٩٤٠	٣٢,٢٧٨	٨٦,٢٩١	-	مجموع التمويل المستقر المطلوب
١٥,٣٩١	٢٣,٦٧٩	-	-	-	نسبة صافي التمويل المستقر (%)
٥٧,٠٥٠	٨٧,٧٦٩	-	-	-	
٢١٣,١٨٦	٩٩,١٨٢	-	٣٢,٦٦٣	١١٢,٥٥٠	
٧٧,٨٨٩	-	-	-	٧٧,٠٠٣	
٢,٦٨٩	-	-	-	٥٣,٧٩٠	
٧٠٠,٧٢٤	٤٨١,٨٩٠	٣٢,٢٧٨	٢٧٦,٦٦٤	٦٨٩,٠٤٨	
١٠٧,٨١٪					

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المجموعة، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات البنك لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغير في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	
١٢٤,١٨٩	-	-	-	-	١٢٤,١٨٩	الموجودات
٥٢٢,٧٤٦	١٩٢,٦٢١	٢٢٢,٠٩٠	١٥,٢٢٣	٥٨,٢٩٧	٣٤,٥١٥	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٤٨,٢٨٧	٣٣٨,٠٢٢	٩٣,٨٤٣	٦٧,٠٤٦	٩,٧٥٠	٣٩,٦٢٦	استثمارات في صكوك
						عقود التمويل
١,١٩٥,٢٢٢	٥٣٠,٦٤٢	٣١٥,٩٣٣	٨٢,٢٦٩	٦٨,٠٤٧	١٩٨,٣٣٠	مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح
٢٣٧,٧٧٣	-	٦,٢٠٧	١٢,٦٩٧	٤٠,٢١٤	١٧٨,٦٥٤	المطلوبات و حسابات الاستثمار
٢٦٤,٣٦٢	-	٢٦٤,٣٦٢	-	-	-	إيداعات من مؤسسات مالية
٢٠٦,٥١٨	-	١٣,٩٨١	١٠٦,٢٧١	٢٦,٧١١	٥٩,٥٥٥	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
١,٠٧١	-	-	-	-	١,٠٧١	تمويل أجل من مؤسسات مالية
٥٢٥,٦٦٢	١٣	٣٦,٥٨٥	٦٥,٤٢٢	٥٤,١٦٢	٣٧٩,٤٨٠	حسابات جارية للعملاء
						حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١,٢٤٥,٣٨٦	١٣	٣٢١,١٣٤	١٨٤,٣٩١	١٢١,٠٨٧	٦١٨,٧٦٠	مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح
٨,١٠١	٥٣٠,٦٨١	(١,٥١٧)	(٨٩,٣٨١)	(٤٦,١١٦)	(٣٨٥,٥٦٦)	فجوة معدل هامش الربح
	٨,١٠١	(٥٢٢,٥٨٠)	(٥٢١,٠٦٢)	(٤٣١,٦٨٢)	(٣٨٥,٥٦٦)	فجوة معدل الربح التراكمي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية (يتبع)

الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	
٦٢,٦٣٠	-	-	-	-	٦٢,٦٣٠	الموجودات
٥٣٢,٣٣١	٢٣٤,١٦١	٢٨٦,٦٠٠	٢,٥٧٠	-	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٠٤,٨٦١	٣٧٨,١٦٨	٥٠,٧٩٤	١٦,٨٨٦	٧,٠٨١	٥١,٩٣٣	استثمارات في صكوك عقود التمويل
١,٠٩٠,٨٢٢	٦١٢,٣٢٨	٣٣٧,٣٩٤	١٩,٤٥٦	٧,٠٨١	١١٤,٥٦٣	مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح
٢٤٠,٠٨٠	-	١٢,٢٧٦	١٩,٤٤٣	١٦,٥٩٩	١٩١,٧٦٢	المطلوبات و حسابات الاستثمار
٢١٥,٣٦٤	-	٩٤,٢٩٩	٦٤,٩٣١	١٤,٣٧٨	٤١,٧٥٦	إيداعات من مؤسسات مالية
١٣٠,٩٥٥	-	١٣٠,٩٥٥	-	-	-	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
١,٤٨٠	-	-	-	-	١,٤٨٠	تمويل أجل من مؤسسات مالية
٦٠٥,١٣٣	١	٤٥,٤٣٩	٥٣,٠٢٣	٤٢,٧٦٧	٤٦٣,٩٠٣	حسابات جارية للعملاء حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١,١٩٣,٠١٢	١	٢٨٢,٩٦٩	١٣٧,٣٩٧	٧٣,٧٤٤	٦٩٨,٩٠١	مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح
(١٠٢,١٩٠)	٦١٢,٣٢٧	٥٤,٤٢٥	(١١٧,٩٤١)	(٦٦,٦٦٣)	(٥٨٤,٣٣٨)	فجوة معدل هامش الربح
	(١٠٢,١٩٠)	(٧١٤,٥١٧)	(٧٦٨,٩٤٢)	(٦٥١,٠٠١)	(٥٨٤,٣٣٨)	فجوة معدل الربح التراكمي

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المجموعة المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠٠ نقطة من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

٥٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض	١٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض
بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية
± ٤٠	± ٨١
± ٢٤٢	± ٤٨٤

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية (يتبع)

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية استثمارية قصيرة الأجل، وإيداعات لدى البنوك وإيداعات من البنوك لإدارة المركز الناشئ من أنشطة المجموعة غير التجارية.

معدل الربح بين البنوك

يتم حالياً إجراء مراجعة وإصلاح أساسي للمقاييس الرئيسية لمعدلات الأرباح على مستوى العالم، وهناك عدم يقينية فيما يتعلق بتوقيت والمنهجيات الانتقالية لتحل محل معدلات الربح المعروضة بين البنوك (IBOR)، بمعدلات بديلة. تم إيقاف معظم معدلات LIBOR ومعدلات ما بين البنوك الأخرى بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وتم استبدالها بمعدلات مرجعية بديلة معينة، باستثناء بعض معدلات LIBOR بالدولار الأمريكي، حيث تم تأجيل إيقافها لغاية ٣٠ يونيو ٢٠٢٣. إن عملية الانتقال من معدل IBOR تغطي معظم وحدات العمل وإدارات الدعم للمجموعة.

وتعكف المجموعة على تنفيذ أداة تمكنها من تنفيذ توصيات لجنة ALCO ومصرف البحرين المركزي والوكالة الدولية لإدارة الأسواق المالية فيما يتعلق بالاتفاقيات الجديدة لاستحقاق معدلات الربح للنفقات الجديدة والعقود القديمة بما يتماشى مع ممارسات السوق حيث تتم العملية الآن يدوياً.

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغير قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهرية مقيمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
بما يعادلها بآلاف الدنانير البحرينية	بما يعادلها بآلاف الدنانير البحرينية	
١٢٥,٢٤٧	١,٠٠٩,٤٠٨	دولار أمريكي*
(١٢٠,٠٤٥)	(٢٣١,٥٢٧)	عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*
(٨٩٢)	(٧٠٥)	يورو
٤,٥١٠	٥,٥٠٤	دولار أسترالي
٣,١١٣	٣,٧٧٤	دينار كويتي
(٥٢٦)	(٨٣٦)	جنيه إسترليني
٨	١٥	روبية هندية

(*) لا توجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحرينى وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى باستثناء الدينار الكويتي مرتبطة بالدولار الأمريكي.

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية (يتبع)

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إقرارها بصورة شهرية على نسبة ٥٪ إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي تحليل حساسية المجموعة إلى الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

٢٠٢٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية	
٤٥ ±	٣٥ ±	يورو
٢٢٦ ±	٢٧٥ ±	دولار أسترالي
١٥٦ ±	١٨٩ ±	دينار كويتي
٢٦ ±	٤٢ ±	جنيه إسترليني
- ±	١ ±	روبية هندية

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية

يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الائتمان للاستثمارات في ديون بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمجموعة.

تتعرض استثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسَعَّرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع (الإيضاح رقم ٢٧) والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم إنخفاض قيمة الاستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الاستثمار والائتمان بمجلس الإدارة.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مُساءلات قانونية ورقابية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأسيس مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإنترام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة على قسم إدارة المخاطر. لدى المجموعة سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكملت المجموعة تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في أقسام المجموعة لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. ستقوم المجموعة بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. تستخدم المجموعة برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. تهدف المجموعة على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإنترامات الرأسمالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المجموعة بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ينقسم رأس مال المجموعة التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية (١). تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال. تشمل الفئة الإضافية (١) الأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، (والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية (١)).
- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن البنك والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل، وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالمشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، وإحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم البنك الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك البنك أكثر من ١٠٪ من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قام البنك بعمل تسويات تنظيمية بمبلغ لاشئ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ١١,٩٢٦ ألف دينار بحريني) وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف عمليات البنك على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر البنك، ويتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفة للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمّنة والغير مضمّنة في البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

إدارة رأس المال (يتبع)

ولمواجهة تأثير جائحة الكورونا (كوفيد ١٩)، سمح مصرف البحرين المركزي بإضافة إجمالي خسارة التعديل والخسارة الائتمانية المتوقعة الإضافية البالغة ١٠,٠٨٣ ألف دينار بحريني للفترة من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠ إلى رأس المال الإضافي من الفئة الأولى للسنوات الثلاث التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣.

فيما يلي بيان لرأس مال المجموعة التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بآلاف الدنانير البحرينية	
٨٥٦,٩٩٤	٥٦٧,٢٣٠	إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
١١٠,٣٨٥	١٠٨,٠٠٨	الفئة الأولى لرأس المال
-	-	- فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية
		- يطرح: التعديلات التنظيمية
١١٠,٣٨٥	١٠٨,٠٠٨	فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية
٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢	فئة إضافية (١)
٩,٧٠٣	٦,٠٣٦	الفئة الثانية لرأس المال
١٦٧,٣١٠	١٦١,٢٦٦	إجمالي رأس المال التنظيمي
%١٩,٥٢	%٢٨,٤٣	إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
%١٣٧,٦٤	%٣٤٠,٣٧	معدل تغطية السيولة
%١٠٧,٨١	%١٠٢,٥٤	معدل صافي التمويل المستقر
%١٥,٤١	%١٣,٥٢	معدل الرفع المالي

قامت المجموعة بالالتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فرضت عليها من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال

تعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. تسعى المجموعة من خلال سياستها في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المجموعة في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

٣٨. الإلتزامات

فيما يلي بيان بالإلتزامات المجموعة التي تم التعاقد عليها ضمن سياق الأعمال الاعتيادية:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢ بالآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٣ بالآلاف الدنانير البحرينية
٣٧,٨٩٤	٤٢,٩٣٠
١٥,٨٩٦	١٥,٣٣٥
١,٣١٠	-
٥٥,١٠٠	٥٨,٢٦٥

التزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات *
ضمانات مالية
التزامات الإيجار

* تملك المجموعة الحق في إلغاء الالتزام غير المسحوب لتمديد التمويل قبل انتهاء مدته.

تم عكس مبلغ ٢ ألف دينار بحريني (٢٠٢٢: ٢١ ألف دينار بحريني) من مخصص الإنخفاض في القيمة على حساب الخطر الائتماني في الإلتزامات.

إلتزامات بالأداء

قد تدخل المجموعة في الإلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الاعتيادية للمجموعة. من عادة المجموعة نقل الإلتزامات الأداء هذه إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

قضايا ومطالبات

في سياق العمل الاعتيادي، يقوم البنك برفع قضايا ضد عملاءه ويقوم عملاء البنك والمستثمرين برفع قضايا ضد البنك. الإدارة القانونية للمجموعة تعمل مع مستشار قانوني داخلي ومستشار قانوني خارجي اعتماداً على طبيعة القضايا. يتم إجراء تقييم دوري للنتائج المحتملة لهذه القضايا، ويتم إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بهذه النتائج.

٣٩. المسؤولية الاجتماعية

تقوم المجموعة بالوفاء بمسؤولياته الاجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية من صندوق الزكاة والجمعيات الخيرية.

٤٠. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.



(٦) إعتماء ءوءصفة مجلس الإءارة بءءصصف صافف أرباء السنة المالففة المنءهفة فف ٣١ ءفسمبر ٢٠٢٣م؁ على النءو الآءف:

- ءرءفل مبلء ٣١٦؁٩٠٠ ءفنار بءرفنف إلى الإءءفطف القانوفف.

- ءرءفل مبلء ٧؁٣٣٤؁٤١٨ ءفنار بءرفنف إلى الأرباء المسءبقة.

- ءءصفف ٧٦٨؁٤٢٩ ءفنار بءرفنف لصفءوق الزكاة.



(٧) الموافقة على مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره ١٤٣،٠٠٠ دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية.



(٨) المصادقة والترخيص على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في البنك، كما هو مبين في ايضاحات البيانات المالية رقم (٢٩) من القوائم المالية الموحدة، عملاً بنص المادة (١٨٩) من قانون الشركات التجارية البحريني.



KPMG Fakhro
Audit
12th Floor, Fakhro Tower,
P.O. Box 710, Manama,
Kingdom of Bahrain

Telephone +973 17224807
Telefax +973 17227443
Website: www.kpmg.com/bh
CR No. 6220 - 2

The Board of Directors
Khaleeji Bank B.S.C.
P O Box 60002
Manama
Kingdom of Bahrain

20 February 2024

Agreed-Upon Procedures Report on related party transactions and balances (“Report”)

Purpose of this Agreed-Upon Procedures Report and Restriction on Use and Distribution

Our Report is solely for the purpose of assisting Khaleeji Bank B.S.C. (the “Bank”) and the Ministry of Industry and Commerce (“MOIC”) in evaluating compliance by the Bank with the requirements of Article 189 of the Commercial Companies Law (the “Law”) and may not be suitable for another purpose. This Report is intended solely for the Bank and the MOIC and should not be used by, or distributed to, any other parties.

Responsibilities of the Engaging Party and the Responsible Party

The Bank has acknowledged that the agreed-upon procedures are appropriate for the purpose of the engagement.

The Bank (also the Responsible party) is responsible for the subject matter on which the agreed-upon procedures are performed.

Practitioner's Responsibilities

We have conducted the agreed-upon procedures engagement in accordance with the International Standard on Related Services (ISRS) 4400 (Revised), *Agreed-Upon Procedures Engagements*. An agreed-upon procedures engagement involves our performing the procedures that have been agreed with the Bank, and reporting the findings, which are the factual results of the agreed-upon procedures performed. We make no representation regarding the appropriateness of the agreed-upon procedures.

This agreed-upon procedures engagement is not an assurance engagement. Accordingly, we do not express an opinion or an assurance conclusion.

Had we performed additional procedures, other matters might have come to our attention that would have been reported.

Professional Ethics and Quality Control

We have complied with the ethical requirements in the International Ethics Standards Board for Accountants' *International Code of Ethics for Professional Accountants (including International Independence Standards)* (IESBA Code) and the independence requirements in Part 4A of the IESBA Code.



Our firm applies International Standard on Quality Management 1 (ISQM-1), Quality Management for Firms that Perform Audits or Reviews of Financial Statements, or Other Assurance or Related Services Engagements, which requires the firm to design, implement and operate a system of quality management including policies or procedures regarding compliance with ethical requirements, professional standards and applicable legal and regulatory requirements.

This report relates only to Related Party Transactions of the Bank as described in note 29 of the audited consolidated financial statements for the year ended 31 December 2023 (the “Note”) and does not extend to any financial statements of the Bank taken as a whole or to any other reports of the Bank.

Procedures and Findings

We have performed the procedures described below, which were agreed-upon with the Bank as per the terms of engagement letter dated 5 February 2023 [“the Letter”]

	Procedures	Findings
1	We obtained the audited consolidated financial statements for the year ended 31 December 2023 and agreed the amount of the transactions, nature of the transactions, nature of the related party relationship, and outstanding balances included in the Note to the Bank’s accounting records.	No exceptions were noted. Details of related party transactions for the year ended and as at 31 December 2023 described in the Note agree to the Bank’s accounting records.
2	We traced the related party transactions and balances included in the Note to the Board of Directors’ approval.	No exceptions were noted. We noted that the related party transactions and balances included in the Note were approved by the Board of Directors’ on 8 February 2024.

KPMG



(٩) مناقشة تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وإلتزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي، والتصديق عليه.

تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 خليجي بنك ش.م.ب

- تم إعداد التقرير حسب مبادئ وأنظمة الإفصاح المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية للمملكة البحرين، والمجلد رقم 2 من دليل الأنظمة واللوائح الصادر عن مصرف البحرين المركزي.
- جميع البيانات الواردة في التقرير كما في 31 ديسمبر 2023.

1. هيكل نظام الحوكمة

يخضع خليجي بنك ش.م.ب. ("البنك") لقانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم رقم 21 لسنة 2001 وتعديلاته ("قانون الشركات")، والمجلدان الثاني والسادس من كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC Module)، وقانون سوق البحرين للأوراق المالية لسنة 1987 (بشكل جماعي، "الأنظمة").

كما يعترف البنك بمسئوليته تجاه مساهميه والتزامه بتبني أفضل المعايير المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يؤمن البنك بأن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يعزز قيمة البنك. كما يوفر مبادئ توجيهية مناسبة لكل من مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة البنك ومساهميه. لذلك يسعى البنك وبشكل مستمر لتحقيق أعلى مستويات الشفافية، والمساءلة والإدارة الجيدة وذلك من خلال تبني أفضل معايير حوكمة الشركات ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات، والأهداف والسياسات الرامية إلى الإلتزام بمسئوليته التنظيمية والأخلاقية.

2. ميثاق قواعد السلوك

يعتمد مجلس الإدارة ميثاقاً لقواعد السلوك لجميع موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة. ينضم الميثاق كيفية التعامل مع حالات تعارض المصالح. كما يلزم هذا الميثاق جميع أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكذلك الموظفين بإتباع أقصى معايير المهنية والعناية أثناء تادية واجباتهم. حيث أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين في البنك بالالتزامهم بميثاق قواعد السلوك. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة قبل كل إجتماع للمجلس ببيان تأكيد كشفهم لجميع تعييناتهم الخارجية وإخطار رئيس مجلس الإدارة بأي تغيير في هذه التعيينات من تاريخ آخر إجتماع لمجلس الإدارة. وإجتنباً لتعارض المصالح يتم إستثناء أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تعيينهم في مؤسسات خارجية من المداولات والقرارات التي تتعلق بالتعاملات التي تتم مع هذه المؤسسات.

3. الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية

يحرص البنك كونه بنكاً إسلامياً وفي جميع الأوقات على ضمان الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية. وفي هذا الصدد يقوم البنك بالإفصاح عن أي حالات عدم إلتزام بالأنظمة متى تم حدوث ذلك. إن حرص البنك على الإلتزام بالأنظمة قد تم التأكيد عليه من خلال تطوير إطار حوكمة الشركات الحالي وتبني كتيب جديد وشامل لحوكمة الشركات وفقاً لأنظمة حوكمة الشركات وقوانين مصرف البحرين المركزي. حيث تم إعداد كتيب حوكمة الشركات ليتضمن ميثاق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ولجان الإدارة التنفيذية، وميثاق قواعد سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وسياسة تضارب المصالح، وسياسة التبليغ عن المخالفات، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، والمسئولية الإجتماعية، وإتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، ونظام تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، وسياسة تداول الأفراد المطلعين.

كما يلتزم البنك بالإستمرار في مراجعة وتطوير سياسات حوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالمتطلبات المتغيرة للمؤسسات الرقابية ولضمان الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يتطلع البنك، من خلال مجلس الإدارة ولجانه التابعة، إلى الوصول لأعلى معايير الحوكمة التي تحقق مصلحة مساهميه.

4. مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي للمصرف عدد أعضاء مجلس إدارة البنك. حيث يتكون مجلس الإدارة الحالي من تسعة أعضاء (أربعة تم تعيينهم ممثلين لمساهمين رئيسيين في البنك، وخمسة آخرين تم انتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في 23 سبتمبر 2020 لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد). ولا تشمل التشكيلة الحالية أي تمثيل نسائي. حيث يتوافق التشكيل الحالي للمجلس مع متطلبات الأنظمة، بإستثناء ما ورد في البند 16 أدناه.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس لأي مرشح جديد. ويقوم المساهمون بإنتخاب المرشح الجديد بعد حصوله على غالبية الأصوات خلال عملية الإقتراع. يتم توزيع

المنصب في مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي للبنك ووفق الأنظمة. كما يتم إلغاء العضوية من مجلس الإدارة في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك.

يعتبر رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن الإشراف على سير عمل الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها بصورة منتظمة إضافة إلى مسؤوليته عن قيادة المجلس، والتأكد من فعاليته، ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي والتواصل مع مساهمي البنك. حيث قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان معينة وبصلاحيات محددة لغرض توجيه الإدارة والإشراف على سير العمليات واتخاذ القرارات بالبنك. يقوم مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو عن طريق لجانه المختلفة، بالإشراف على إدارة البنك.

قام مجلس الإدارة بتحديد وفصل المسؤوليات بين المجلس وبين الإدارة التنفيذية. حيث يقوم المجلس بالإشراف على كافة أعمال البنك وذلك بالتشاور مع الإدارة التنفيذية. كما يناقش المجلس الإستراتيجية الشاملة لأعمال البنك ويوافق عليها وهو مسئول عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر، وإعداد البيانات المالية، وحوكمة الشركات. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فتتضمن، من بين الأمور الأخرى، اعتماد البيانات المالية، وعمليات الإستحواذ والتخارج من الشركات. كما يحرص المجلس على التمسك بالقيم الأساسية للبنك، والمنصوص عليها في سياسات البنك الداخلية.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإضافة لمهام الرقابة، بمراجعة وتحديث جميع سياسات البنك بصورة سنوية. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر وبالتنسيق مع وحدات التدقيق والرقابة الداخلية بالبنك بالعمل على ضمان تحديث وتطبيق السياسات والإجراءات وذلك تحت إشراف لجان الإدارة التنفيذية المعنية. إن مجلس الإدارة مسئول أيضاً عن الموافقة على أي عمليات تتم مع أطراف ذات علاقة وذلك حسب جدول الصلاحيات بالبنك. إضافة لذلك، فإن أي عملية جوهرية يحددها البنك تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك. وقد تم بيان تفاصيل واجبات، ومهام، ومسئوليات مجلس الإدارة ضمن إطار حوكمة الشركات الخاص بالبنك. هذا ويلتزم البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي، التي لا تجيز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي، بحيث لا يوجد تداخل في مسؤوليات كلا الوظائف.

بإمكان أعضاء مجلس الإدارة التواصل مع الإدارة التنفيذية للبنك في جميع الأوقات. يقوم الرئيس التنفيذي بالتعاون مع الإدارة العليا بمراقبة أداء البنك تجاه أهدافه المحددة كما يقوم بإدارة الشؤون اليومية بناءً على سياسات، وأهداف، وإستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية التي تبناها ووافق عليها مجلس الإدارة من فترة لآخرى.

يتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين. ويضم المجلس الحالي خمسة أعضاء مستقلين من أصل تسعة أعضاء. عند بداية التعيين، يتم تقديم عرض تعريفي شامل، ورسعي، ومصمم لكل عضو جديد حيث يشتمل هذا العرض التعريفي، من بين الأمور الأخرى، على دور ومهام مجلس الإدارة بشكل عام ودور ومهام هذا العضو على وجه الخصوص، كما يتم الاجتماع بالإدارة التنفيذية للبنك، وزيارة فروع البنك ومواقعه الأخرى إذا تطلب الأمر، وعرض وشرح خطة البنك الإستراتيجية وبيان الأمور المالية، والمحاسبية، والمخاطر، والشؤون القانونية وخطط الإلتزام، وكذلك يتم الاجتماع بالمدقق الداخلي للبنك والمدقق الخارجي والمستشار القانوني. يتم تحليل وتقييم فعالية أداء مجلس الإدارة ولجانه التابعة بصورة فردية. وفقاً لنص المادة 1-9-1 من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي قام مجلس الإدارة خلال سنة 2022 بتقييم أدائه وأداء لجانه التابعة وكذلك أداء جميع أعضائه.

لدى رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، واللجان التابعة للمجلس إتصال مباشر مع سكرتير مجلس الإدارة، ورؤساء إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، وإدارة الإلتزام، التدقيق الشرعي الداخلي والإلتزام الشرعي. وفي هذا الصدد يتسلم مجلس الإدارة واللجان التابعة له من الإدارة التنفيذية وكل من إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، والإلتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي، تقارير دورية حول مختلف جوانب أعمال البنك. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بخبرات مهنية عالية في مجالات عملهم ويمتلكون خبرة في المجال المالي والبنكي.

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ومسمياتهم الوظيفية ومراكزهم الأخرى:

<p>الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة نائب رئيس مجلس الإدارة الخبرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ عضو مجلس إدارة منذ مارس 2017 (مستقل وغير تنفيذي). ○ تمتد خبرته لأكثر من 34 سنة في القطاع الحكومي ومجالات إدارة المعلومات والمشاريع. <p>المؤهلات:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ حاصل على ماجستير إدارة المشاريع من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. ○ حاصل على بكالوريوس علوم الحاسوب من جامعة سانت إدوارد، الولايات المتحدة الأمريكية. 	<p>هشام أحمد الرئيس عضو مجلس الإدارة الخبرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ عضو مجلس إدارة منذ يونيو 2012 (غير مستقل وتنفيذي) ○ تمتد خبرته لأكثر من 26 سنة في القطاع المالي والمصرفي. ○ الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لمجموعة جي اف اتش المالية - مملكة البحرين. ○ رئيس مجلس إدارة شركة إنفراكورب ش.م.ب.م - مملكة البحرين. ○ رئيس مجلس جي بي كورب ش.م.ب.م. (مقفلة). مملكة البحرين. ○ رئيس مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية - مملكة البحرين. ○ رئيس مجلس إدارة شركة جي أف أتش بارتنز ليمتد - دولة الإمارات العربية المتحدة. ○ رئيس مجلس إدارة شركة جي أف أتش كابيتال السعودية. ○ عضو مجلس إدارة شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) ش.م.ب.م (مقفلة) ○ عضو مجلس إدارة المجلس الأعلى للشباب والرياضة <p>المؤهلات:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول - الولايات المتحدة الأمريكية. ○ حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية من جامعة البحرين - مملكة البحرين. ○ حاصل على وسام العمل الوطني من الدرجة الأولى من لدن صاحب الجلالة الملك حمد من عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه.
<p>مُصباح سيف المطيري عضو مجلس الإدارة الخبرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر 2020 (غير مستقل وغير تنفيذي). ○ أكثر من 30 سنة خبرة في مجالات الإدارة، المحاسبة والاستثمارات المالية. ○ رئيس مجلس إدارة شركة جرين فالي فارمز - عمان ○ عضو مجلس إدارة شركة إدارة الفنادق (شيدبي). ○ عضو مجلس إدارة الشركة العمانية لتنمية الاستثمارات الوطنية - تنمية. ○ عضو مجلس إدارة بنك نزوى - سلطنة عمان. <p>المؤهلات:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ ماجستير في التمويل من جامعة لينكولنشاير وهامبرسايد - المملكة المتحدة. ○ دراسات عليا في المحاسبة من جامعة لندن ساوث بانك - المملكة المتحدة. 	<p>حسين سيد علي الحسيني عضو مجلس الإدارة الخبرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ عضو مجلس إدارة منذ ديسمبر 2020 (مستقل وغير تنفيذي). ○ أكثر من 38 عامًا من الخبرة في القطاع المالي والبنكي. ○ شغل في السابق مناصب عديدة كرئيس ونائب رئيس وعضو مجالس إدارة ولجان مختلفة لشركات ومؤسسات مالية واستثمارية. <p>المؤهلات:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ ماجستير في التسويق والإدارة من جامعة ديبول - الولايات المتحدة الأمريكية. ○ بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كونكورديا - كندا. ○ شهادة برنامج التطوير الإداري من كلية هارفارد للأعمال - الولايات المتحدة الأمريكية.

صلاح عبدالله شريف عضو مجلس الإدارة الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ نوفمبر 2020 (غير مستقل وتنفيذي).
- أكثر من 33 عامًا من الخبرة في مجالات عديدة بقطاع الصيرفة.
- رئيس العمليات التنفيذية لمجموعة جي إف إتش المالية - البحرين.
- رئيس مجلس إدارة رويوك لإدارة الأصول - المملكة المتحدة.
- رئيس مجلس إدارة ستودنت كوارترز لإدارة الأصول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- رئيس مجلس إدارة بيغ سكاى لإدارة الأصول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- عضو مجلس إدارة في العديد من المشاريع والشركات التابعة لمجموعة جي إف إتش المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة إنفراكورب ش.م.ب.م - مملكة البحرين.

المؤهلات:

ماجستير إدارة الأعمال بامتياز من جامعة غلامورغون - ويلز.

عيسى عبد الله زينل عضو مجلس الإدارة الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر 2020 (مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من 39 سنة خبرة في مجال الاستشارات التجارية والاستثمارات المصرفية الإسلامية.
- رئيس مجلس إدارة هلت 360 للخدمات المساندة ذ.م.م - البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة بحرين بي بوتيليتيز ش.م.ب - البحرين.
- نائب رئيس مجلس إدارة المصرف العالمي ش.م.ب - البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة نيويو للرقابة (شركة للياقة النسائية) - المملكة العربية السعودية.
- عضو مجلس إدارة بنك الإسكان - البحرين.

المؤهلات:

- بكالوريوس محاسبة مع مرتبة الشرف من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة محاسب عام مُعتمد من ولاية جورجيا - الولايات المتحدة الأمريكية.

مازن إبراهيم عبد الكريم عضو مجلس الإدارة الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر 2020 (مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من 29 سنة خبرة في مجال الأعمال المصرفية والاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب - مملكة البحرين.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار، ش.م.خ - دولة الكويت.
- عضو مجلس إدارة شركة سايا كورب عقار ذ.م.م - مملكة البحرين.

المؤهلات:

- بكالوريوس في التمويل مع مرتبة الشرف من جامعة بنتلي - الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد رياض عبد يعقوب عضو مجلس الإدارة الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ أكتوبر 2018 (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من 35 سنة في القطاع الحكومي في مجالات القيادة والإدارة والإشراف على المشاريع.

المؤهلات:

- حاصل على ماجستير في إدارة الأنظمة من الكلية للدراسات العليا البحرية، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الدبلوم الوطني في دراسات الفضاء الجوي من كلية برونيل التقنية، المملكة المتحدة.
- شهادة في بحوث العمليات من الكلية العسكرية الملكية للعلوم بالمملكة المتحدة.
- أكمل بنجاح:
- ورشة عمل حول مستقبل حوكمة الشركات - الجامعة الأمريكية - كلية KOGOD للأعمال
- ورشة عمل مبادئ إعادة الهيكلة المالية - أكاديمية التعليم التنفيذي.
- ورشة عمل تحديات حوكمة الشركات العالمية - أكاديمية التعليم التنفيذي.
- استراتيجيات الأعمال الرقمية تسخير مستقبلنا الرقمي - معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

علي مراد علي مراد عضو مجلس الإدارة الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ أبريل 2022 (غير مستقل وغير تنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من 22 سنة في القطاع المصرفي والخاص، ومجالات تحليل الائتمان، والخزينة، والصيرفة الخاصة، والاستثمار
- مدير عام ومؤسس مشارك لشركة بينكل – مملكة البحرين
- عضو مجلس إدارة لمجموعة جي أف اتش المالية
- عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات كشركة جي أف أنش كابيتال السعودية، وشركة جي إف إتش بارتيز ليمتد دي، وشركة العرين القابضة، وتطبيق "EAT" للهاتف النقال

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس العلوم وإدارة الأعمال في التسويق من جامعة سوفولك، بوسطن، ماساتشوستس – الولايات المتحدة الأمريكية.
- * تم اعتماد المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات والصادر عن مصرف البحرين المركزي لتصنيف الأعضاء كمستقلين.

5. **النصاب القانوني اللازم لصحة إجتماعات مجلس الإدارة ونصاب صحة القرارات**
يحدد النظام الأساسي للبنك النصاب القانوني المطلوب لصحة إجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة، ونصاب صحة القرارات. كما يجوز مشاركة الأعضاء في إجتماعات المجلس ولجانه عبر الهاتف أو الفيديو، أو أي شكل آخر من أدوات الإتصال.

6. **الامتناع عن التصويت على أي قرار أو أمر يكون خاضعاً لتعارض محتمل في المصالح**
يلتزم كل عضو من أعضاء المجلس بأن يبلغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، ولا يجوز للعضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن.

7. **حصة أعضاء مجلس الإدارة من أسهم البنك**
كما في 31 ديسمبر 2023، لا يمتلك أي من أعضاء مجلس الإدارة بصفة شخصية أسهماً في البنك.

إسم العضو	عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2022	عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2023	الحركة خلال السنة	النسبة من إجمالي عدد الأسهم
هشام أحمد الرئيس	-	-	-	-
الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	-	-	-	-
حسين سيد علي الحسيني	-	-	-	-
رياض عبد اليعقوب	-	-	-	-
صلاح عبدالله شريف	-	-	-	-
عيسى عبدالله زينل	-	-	-	-
مازن إبراهيم عبدالكريم	-	-	-	-
مصباح سيف المطيري	-	-	-	-
علي مراد علي مراد	-	-	-	-
الإجمالي	-	-	-	-

8. لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاثة لجان وبمهام وصلاحيات محددة.

اللجنة	الأعضاء	المسؤوليات الرئيسية
لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> رياض عبد العاقوب (مستقل وغير تنفيذي) مازن إبراهيم عبد الكريم (مستقل وغير تنفيذي) مصباح سيف المطيري (غير مستقل وغير تنفيذي) الشيخ الدكتور / فريد يعقوب المفتاح (رئيس الهيئة التشريعية) 	<ul style="list-style-type: none"> الموارد البشرية. التعويضات والجوائز. الشئون الإدارية. الإشراف على تطبيق مبادئ وسياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة (مستقل وغير تنفيذي) عيسى عبدالله زينل (مستقل وغير تنفيذي) مازن إبراهيم عبد الكريم (مستقل وغير تنفيذي) 	<ul style="list-style-type: none"> الرقابة الداخلية. الرقابة الخارجية. رقابة الالتزام. مكافحة غسل الأموال إدارة المخاطر. وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
لجنة الإستثمار والإئتمان	<ul style="list-style-type: none"> هشام أحمد الرئيس (غير مستقل و تنفيذي) حسين سيد علي الحسيني (مستقل وغير تنفيذي) علي مراد علي مراد (غير مستقل وغير تنفيذي) صلاح عبدالله شريف (غير مستقل وتنفيذي) سطام سليمان القصبي (عضو لا يحق له التصويت) 	<ul style="list-style-type: none"> الموافقة على معاملات الإستثمار والإئتمان. وضع الحدود. وضع سياسات الإستثمار. إدارة الموجودات والمطلوبات. العلاقات البنكية. الإشراف على الأدوات غير المضمّنة في الميزانية العمومية.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحد على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتمع مجلس الإدارة خمسة مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير عن طريق البريد الإلكتروني. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في 22 مارس 2023. إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر ستة مرات (على الأقل أربع مرات في السنة)، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان تسعة مرات (على الأقل أربع مرات في السنة)، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خمسة مرات (على الأقل مرتين في السنة).

9. نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس الإدارة والأحكام المتعلقة بإنهاء العضوية

تحكم قواعد وأحكام قانون الشركات والمواد 18 – 20 من النظام الأساسي للبنك نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس إدارة البنك والأحكام المتعلقة بحالات إنهاء العضوية. هذا كما تنظم المادة 21 من النظام الأساسي، آلية ملء الشواغر في مجلس الإدارة في حالة خلو منصب عضو أو أكثر، حيث تطبق عنها أحكام المادة 179 من قانون الشركات.

10. تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له

■ إجتماعات مجلس الإدارة:

نسبة حضور في الاجتماعات	تواريخ الاجتماعات خلال سنة 2023					إسم العضو
	5 ديسمبر	7 نوفمبر	3 أكتوبر	9 مايو	7 فبراير	
100%	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / هشام أحمد الرس
100%	✓	✓	✓	✓	✓	الشيخ / أحمد بن عيسى آل خليفة
100%	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / حسين سيد علي الحسيني
100%	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / رياض عبد اليعقوب
100%	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / صلاح عبدالله شريف
100%	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / عيسى عبدالله زنل
100%	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / مازن إبراهيم عبد الكريم
100%	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / مصبح سيف المطيري
100%	✓	✓	✓	✓	✓	السيد / علي مراد علي مراد

■ إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة:

تواريخ الاجتماعات خلال سنة 2023					إسم العضو
6 نوفمبر	2 أكتوبر	8 مايو	15 مارس	6 فبراير	
✓	✓	✓	✓	✓	رياض اليعقوب
✓	✓	✓	✓	✓	مازن عبدالكريم
✓	✓	✓	✓	✓	مصبح المطيري
✓	✓	✓	-	✓	الشيخ الدكتور/ فريد يعقوب المفتاح

■ إجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر:

تواريخ الاجتماعات خلال سنة 2023						إسم العضو
6 نوفمبر	2 أكتوبر	6 أغسطس	8 مايو	6 فبراير	24 يناير	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	الشيخ / أحمد بن عيسى آل خليفة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	مازن عبدالكريم
✓	✓	✓	✓	✓	✓	عيسى زنل

■ إجتماعات لجنة الإستثمار والإلتزام:

تواريخ الاجتماعات خلال سنة 2023									إسم العضو
19 نوفمبر	7 نوفمبر	3 أكتوبر	4 سبتمبر	20 يونيو	9 مايو	14 أبريل	7 فبراير	11 يناير	
✓	-	-	-	-	-	-	-	-	هشام أحمد الرس*
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	حسين الحسيني
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	صلاح عبدالله شريف
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	علي مراد علي مراد
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	سطام سليمان القصيبي

* إنضم لعضوية اللجنة في نوفمبر 2023

11. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة التزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية العامة، وكذلك الفتاوى والقرارات والمبادئ التوجيهية الصادرة. وتشمل مراجعات الهيئة على فحص ومراجعة الأدلة المتعلقة بالمستندات والإجراءات التي يتبعها البنك لضمان التزام أنشطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

فضيلة الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي عضو الهيئة الشرعية

• الخبرة:

- عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عضو الهيئة الشرعية المركزية - مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

• المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة ملك غيل - مونتريال، كندا.
- حاصل على شهادة الدكتوراة في الدراسات الإسلامية.

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح رئيس الهيئة الشرعية

• الخبرة:

- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مملكة البحرين.
- وكيل محكمة التمييز - مملكة البحرين.
- عضو مجمع الفقه الإسلامية الدولي.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.

• المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبرج - المملكة المتحدة.

فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي نائب رئيس الهيئة والعضو التنفيذي

• الخبرة:

- أستاذ الإقتصاد الإسلامي بكلية إدارة الأعمال قسم الصيرفة الإسلامية - جامعة البحرين.
- مؤسس برنامج البكالوريوس والماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي - جامعة البحرين.
- عضو مجلس أمناء صندوق الوقف - مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

• المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبرج - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة الملك محمد الخامس - المملكة المغربية.

12. لجان الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض سُلطات ومهام الإدارة اليومية للأعمال إلى الرئيس التنفيذي للبنك حيث أنه مسئول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك. يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة البنك من خلال اللجان الإدارية التالية:

المسئوليات الرئيسية	اللجنة
إستراتيجية البنك، مراجعة الأداء، ميزانية البنك، الشؤون الإدارية.	لجنة الإدارة التنفيذية
إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات البنكية.	لجنة الموجودات والمطلوبات
مراجعة طلبات الإئتمان، مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان. متابعة الإستثمارات، إقرار سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، الإنخفاض القيمة والمخصصات.	اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار
سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، والإلتزام.	اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر
إقرار سياسات وإستراتيجية الموارد البشرية	لجنة الموارد البشرية

13. الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

كان من أهم التغييرات التي طرأت على الإدارة التنفيذية خلال سنة 2023م، إستقالة السيد صباح الزباني ، مدير إدارة التسويق والإتصالات المؤسسية. وتعيين السيد ميثم عبد الحميد عباس مديراً لإدارة تطوير الأعمال. فيما يلي بيان بأسماء والمسئوليات الوظيفية لأعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك:

حسام غانم سيف مساعد المدير العام – الخزينة والإستثمار	سحام سليمان القصبي الرئيس التنفيذي
<ul style="list-style-type: none"> • الخبرة: <ul style="list-style-type: none"> ○ تمتد خبرته لأكثر من 34 سنة في الخزينة والقطاع المصرفي. ○ إنضم إلى البنك في فبراير 2007م. • المؤهلات: <ul style="list-style-type: none"> ○ بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ويسترن الدولية. لندن – المملكة المتحدة. 	<ul style="list-style-type: none"> • الخبرة: <ul style="list-style-type: none"> ○ تمتد خبرته لأكثر من 25 سنة في مجال الصيرفة الاسلامية. ○ إنضم إلى البنك في سنة 2018م. • المؤهلات: <ul style="list-style-type: none"> ○ ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دي بول – الولايات المتحدة الأمريكية. ○ بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن – المملكة العربية السعودية.

عبد الناصر عمر المحمود مدير إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي

• الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من 33 سنة في الرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية.
- انضم إلى البنك عام 2008م.

• المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال وكان بحثه حول الرقابة والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية من جامعة الخليج.
- بكالوريوس في الدراسات الشرعية والإسلامية من جامعة قطر.
- دبلوم مشارك في الرقابة الشرعية ن جامعة كامبردج للتدريب - المملكة المتحدة.
- دبلوم متقدم في فقه المعاملات المالية "ADIC" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

منى غلوم البستي مدير إدارة الائتمان

• الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من 28 سنة في الائتمان والمخاطر بالقطاع المصرفي.
- انضم إلى البنك عام 2005م.

• المؤهلات:

- دبلوم وطني في دراسات الحاسوب من معهد البحرين للتدريب.
- دبلوم متقدم في الدراسات المصرفية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".
- شهادة مدير المخاطر المهنية من الرابطة الدولية لمدرء المخاطر المهنية "PRMIA".
- برنامج الإئتمان المهني من معهد لندن للدراسات المصرفية والمالية.

محمد عبدالله صالح مساعد المدير العام – الشؤون القانونية والإلتزام

• الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من 21 سنة في مجال القانون والإدارة، والصيرفة الإسلامية، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، وإدارة الموارد البشرية.
- انضم إلى البنك في عام 2009م.

• المؤهلات:

- ماجستير في قانون تقنية المعلومات ووسائل الإعلام والتجارة الإلكترونية من جامعة إسكس – المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في القانون من أكاديمية شرطة دبي – الإمارات العربية المتحدة.
- دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- دبلوم في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- دبلوم في العلوم الشرطية من أكاديمية شرطة دبي – الإمارات العربية المتحدة.
- دبلوم دولي في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.
- شارك في برنامج إعداد قادة المستقبل الذي تنظمه كلية "Ivey" لإدارة الأعمال في كل من هونغ كونغ وكندا، برعاية صندوق الوقف.
- سكرتير مجلس إدارة معتمد.

أسامة علي حسن

رئيس تقنية المعلومات

• الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من 25 سنة في تقنية المعلومات والخدمات المصرفية.
- انضم إلى البنك عام 2021م.

• المؤهلات:

- ماجستير في إدارة نظم المعلومات من جامعة ليفربول - المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة الإسراء - المملكة الأردنية الهاشمية.

فاطمة أحمد آل بن علي مدير إدارة الموارد البشرية

• الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من 23 سنة في إدارة الموارد البشرية.
- إنضمت إلى البنك عام 2008م.

• المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال المتخصصة من جامعة "AMA" الدولية - مملكة البحرين.
- بكالوريوس في إدارة المكاتب من جامعة البحرين
- عضو معتمد في المعهد المعتمد للموارد البشرية والتطوير "CIPD".
- دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي "ADIF" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

أميرة أحمد العباسي مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

• الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من 19 سنة في مجال الخدمات المصرفية للشركات.
- إنضمت إلى البنك عام 2008م.

• المؤهلات:

- بكالوريوس في التسويق من جامعة البحرين
- شهادة مدير المخاطر المهنية من الرابطة الدولية لمدرّاء المخاطر المهنية "PRMIA".
- حضرت في برنامج تطوير إدارة التمويل الإسلامي في بجامعة كوفنتري - المملكة المتحدة.

محمد إبراهيم الهاشمي مدير إدارة العمليات

• الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من 21 سنة في العمليات المصرفية الإسلامية.
- إنضم إلى البنك عام 2006م.

• المؤهلات:

- بكالوريوس في نظم المعلومات التجارية من جامعة البحرين.
- شهادة برنامج المحاسب الإسلامي المعتمد "CIPA".
- حضر برنامج تطوير القيادة التنفيذية في كلية دارن للأعمال بجامعة فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية.

عبدالكريم محمد الزكري رئيس المخاطر

• الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من 16 سنة في إدارة المخاطر والتحليل الكمي والائتمان في الصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى البنك عام 2020م.

• المؤهلات:

- بكالوريوس في إدارة المخاطر المالية والاستثمارية من جامعة سيتي، كلية كاس للأعمال - المملكة المتحدة.
- شهادة المحلل المالي المعتمد "CFA" من قبل معهد المحللين الماليين - الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة في التمويل الكمي "CQF" من معهد التمويل الكمي - المملكة المتحدة.
- شهادة في إدارة المخاطر المهنية "PRM" من المعهد الدولي لمدرّاء المخاطر المهنية - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حضر برنامج عن القيادة التحولية في كلية هارفارد للأعمال - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حضر برنامج تنفيذي في جامعة "INSEAD" - الجمهورية الفرنسية.

أمان الله خان

مدير إدارة الشئون المالية والإدارية

• الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من 18 سنة في التدقيق والاستشارة في الصيرفة الإسلامية.
- إنضم إلى البنك عام 2018م.

• المؤهلات:

- بكالوريوس في التجارة من جامعة كراتشي – جمهورية باكستان.
- محلل مالي معتمد من معهد المحللين الماليين "CFA" – الولايات المتحدة الأمريكية.
- عضو زميل بجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين "ACCA" – المملكة المتحدة.
- عضو مشارك بمعهد المحاسبين القانونيين المعتمدين "ICAP" – جمهورية باكستان.
- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي "CIPA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".

أحمد محمد بوراشد

مدير إدارة الخدمات المصرفية للشركات

وأسواق رأس المال المدين

• الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من 17 سنة في مجال الخدمات المصرفية للشركات، والخزينة، وإدارة المحافظ الاستثمارية.
- إنضم إلى البنك عام 2018م.

• المؤهلات:

- ماجستير في التمويل من جامعة ديبول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في التجارة مع مرتبة الشرف من جامعة ديبول - الولايات المتحدة الأمريكية.

محمد حمد فخري

مدير إدارة التدقيق الداخلي

• الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من 17 سنة في التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والحوكمة ورقابة الالتزام في الصيرفة الإسلامية للأفراد والاستثمار.
- إنضم إلى البنك عام 2012م.

• المؤهلات:

- بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.
- شهادة المحلل المالي المعتمد من قبل معهد المحللين الماليين - الولايات المتحدة الأمريكية.
- المدقق الداخلي المعتمد من قبل معهد المدققين الداخليين المعتمدين - الولايات المتحدة الأمريكية.

نواف عبدالسلام الحوسني

مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

• الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من 15 سنة في التدقيق الشرعي ورقابة الالتزام وحوكمة المصارف الإسلامية وهيكل الاستئجار.
- إنضم إلى البنك عام 2008م.

• المؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال والإقتصاد الإسلامي من كلية البحرين الجامعية.
- بكالوريوس في الدراسات الإسلامية "فرع الشريعة" من جامعة البحرين.
- شهادة المراقب والمدقق الشرعي "CSAA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".
- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي "CIPA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".
- دبلوم متقدم في فقه المعاملات المالية "ADIC" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

ميثم عبد الحميد عباس

مدير إدارة تطوير الأعمال

• الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من 19 سنة في تطوير الأعمال والخدمات المصرفية للشركات ومخاطر الإئتمان والاستثمار
- إنضم إلى البنك عام 2023م.

• المؤهلات:

- بكالوريوس في الاقتصاد و الفيزياء من جامعة ماكجيل - كندا
- دبلوم جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) في الإدارة المالية- المملكة المتحدة.
- شهادة في إدارة المخاطر المهنية "PRM" من المعهد الدولي لمدراء المخاطر المهنية - الولايات المتحدة الأمريكية.

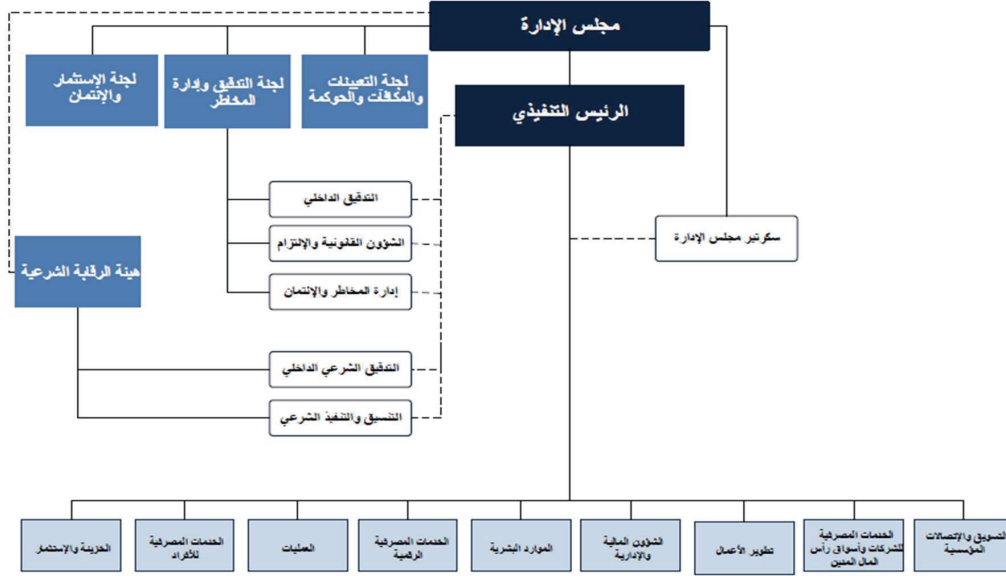
14. حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك

يبين الجدول التالي حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك كما في 31 ديسمبر 2023:

عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2023*	عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2022	أعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا
-	-	سغام سليمان القصبي
-	-	حسام غانم سيف
-	-	محمد عبدالله صالح
-	-	عبد الناصر عمر المحمود
-	-	منى غلوم البستي
-	-	محمد إبراهيم الهاشمي
-	-	فاطمة أحمد آل بن علي
-	-	عبدالكريم محمد الزكري
-	-	أسامة علي حسن
-	-	محمد حمد فخري
-	-	أمان الله خان
-	-	نواف عبدالسلام الحوسني
-	-	أحمد محمد بوراشد
-	-	أميرة أحمد العباسي
-	-	ميثم عبد الحميد عباس
0	0	الإجمالي

15. الهيكل التنظيمي

فيما يلي بيان بالهيكل التنظيمي للبنك، والذي يوضح الإدارات المختلفة وتبعيتها الإدارية:



16. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يقوم الإطار العام للمكافآت بالبنك على أساس تقديم مستوى تنافسي من المكافآت بهدف جذب والأحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الأداء المبنية على فكرة الموازنة بين مصالح كل من الموظفين والمساهمين في البنك. بحيث يتم الموازنة بين مكافآت كل موظف وحجم المخاطر المرتبطة به. يطبق هذا النظام على أعضاء الإدارة التنفيذية وما يعرف بفئة الأشخاص المطلوب الموافقة على تعيينهم، نتيجة للمناصب المهمة التي يشغلونها في البنك وأصحاب الوظائف التي تمثل مخاطر معينة وعالية على البنك.

حيث بلغ إجمالي ما تحسّل عليه أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك ممن تقاضوا خلال السنة المالية أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي و مدير ادارة الشؤون المالية والادارية، متضمنةً أية رواتب ومنافع ومزايا وأسهم ونصيب في الأرباح خلال العام 2023 مبلغ 1,203,403 دينار بحريني.

تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

المجموع الكلي (د.ب)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2022	مجموع المكافآت (Bonus)	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	الإدارة التنفيذية
1,203,403	49,000	179,827	974,576	أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي ومدير ادارة الشؤون المالية والادارية
<p>1. إجمالي المكافآت يشمل 89,914 دينار بحريني كمكافأة نقدية و 89,913 دينار بحريني كمكافأة على أساس الأسهم.</p> <p>2. يشمل تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة يتم اكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.</p>				

كما تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السنوية لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني. كما يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على بدل حضور مقابل حضور إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. حيث تخضع مكافآتهم السنوية لموافقة المساهمين خلال إجتماع الجمعية العمومية نهاية كل سنة.

وفيما يلي بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كـل على جـدة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 من مكافآت، بما في ذلك أية منافع ومزايا ونصيب من الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصروفات وغيرها، وبيان ما قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أية أعمال أخرى:

■ تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة				المكافآت المتغيرة				بدل المصروفات	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	مكافأة نهاية الخدمة
	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	أخرى*	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	خطط تحفيزية	أخرى**	المجموع			
أولاً: الأعضاء المستقلين:											
1- الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	20,000	22,000	-	42,000	-	-	-	-	-	42,000	-
2- حسين سيد علي الحسيني	26,000	22,000	-	48,000	-	-	-	-	-	48,000	-
3- رياض عيد اليقوب	20,000	22,000	-	42,000	-	-	-	-	-	42,000	-
4- عيسى عبدالله زينل	21,500	11,000	-	32,500	-	-	-	-	-	32,500	-
5- مازن ابراهيم عبدالكريم	29,000	11,000	-	40,000	-	-	-	-	-	40,000	-
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:											
1- مصبح سيف المطري	20,000	11,000	-	31,000	-	-	-	-	-	31,000	-
2- علي مراد	21,000	11,000	-	32,000	-	-	-	-	-	32,000	-
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:											
1- هشام أحمد الرئيس	14,000	22,000	-	36,000	-	-	-	-	-	36,000	-
2- صلاح عبدالله شريف	26,000	11,000	-	37,000	-	-	-	-	-	37,000	-
المجموع	197,500	143,000	-	340,500	-	-	-	-	-	340,500	-
ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني											
المكافآت الأخرى:											
* وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).											
** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).											
ملاحظات:											
1. لا يوجد لدى المصرف أي مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات للمصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة.											
2. تمثل مكافآت مجلس الإدارة المكافآت المقترحة للعام 2023م والتي تخضع لموافقة مساهمين البنك في الجمعية العمومية السنوية والتي ستعقد بتاريخ 25 مارس 2024م.											

17. الرقابة الشرعية، ورقابة الإلتزام، ومكافحة غسيل الأموال

تتم عملية إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمتطلبات الرقابية والقانونية بصورة متواصلة حيث يدرك البنك مسؤولياته تجاه الإلتزام بجميع النصوص ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية أثناء تأديته لمهامه. لقد أنشأ البنك قسمًا للرقابة الشرعية وقسمًا آخر للرقابة النظامية لضمان الإلتزام بالمبادئ التوجيهية لكلٍ من بازل ومصرف البحرين المركزي. يمثل هاذين القسمين حلقة الوصل لضمان الإلتزام بالشريعة الإسلامية والأنظمة الرقابية وكذلك تطبيق أفضل ممارسات الإلتزام.

تشكل إجراءات مكافحة غسيل الأموال جانباً مهماً آخر من مهام الإلتزام. لدى البنك سياسة وإجراءات خاصة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تم إعتمدها من قبل مجلس الإدارة، حيث تتضمن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعملاء، وإجراءات تحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وبرنامج لتدريب وتوعية الموظفين بصورة دورية، وحفظ السجلات، وتعيين ضابط لمكافحة غسيل الأموال. كما يتم مراجعة إجراءات مكافحة غسيل الأموال في البنك من قبل مدققي الحسابات الخارجيين كل سنة ويتم تقديم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. يلتزم البنك بمكافحة غسيل الأموال وتطبيق جميع أنظمة الوقاية من غسيل الأموال ومبادئها التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

كما تجدر الإشارة بأنه عملاً بمبدأ الإلتزام أو التفسير، والالتزام بأحكام كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديثاً أنظمة الرقابة العالية HC Module) HC-A.1.8 و HC-8.2.1 (c)، والتي تنص على ضرورة توضيح حالات عدم الامتثال وتقديم توضيح/ تفسير بشأنها، يرغب البنك في توضيح ما يلي:

- إن البنك قد حصل على إستثناء خاص من مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالمتطلبات الواردة في المادة 1-4-6 و المادة 1-4-8، والتي تتطلب بأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقلاً وغير تنفيذي.

18. رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجي والرسوم التي يتقاضاها أتعاب التدقيق وخدمات متعلقة بالتدقيق 107 ألف دينار بحريني، وأتعاب استشارية غير التدقيق 20 ألف دينار بحريني.

19. معاملات مع أطراف ذات علاقة

ترد تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالتفصيل في الإيضاح رقم (29) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023. هذا وتجدر الإشارة بأن جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يتم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة ويتم الإفصاح عنها للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، والإدارة التنفيذية بالمجموعة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية متفق عليها.

كانت تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم العادية للبنك كما في نهاية العام لاشئ (2022: لاشيء)

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة. فيما يلي حوافر أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

2022	2023
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
البحرينية	البحرينية
286	445
1.451	1.555
63	93

مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة

رواتب ومناافع قصيرة الأجل

استحقاقات ما بعد التوظيف

فيما يلي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كما في نهاية السنة:

2022	2023
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
البحرينية	البحرينية
463	480

الأرصدة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كتعويض

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة (باستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

الإجمالي	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها بآلاف الدنانير البحرينية	أعضاء مجلس الإدارة/ موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بآلاف الدنانير البحرينية	شركات زميلة بآلاف الدنانير البحرينية	31 ديسمبر 2023
27,451	-	23,206	4,245	-	الموجودات
6,524	4,240	2,284	-	-	موجودات التمويل
24,689	-	-	-	24,689	استثمارات في أوراق مالية
58,297	-	58,297	-	-	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
-	-	-	-	-	استثمارات في صكوك
676	108	568	-	-	موجودات محتفظ بها للبيع
-	-	-	-	-	موجودات أخرى
45,653	-	43,541	2,112	-	المطلوبات
12,589	442	11,021	6	1,120	استثمارات في أوراق مالية، غير مالية وأفراد
128,879	129	126,520	1,895	335	حسابات جارية للعملاء
480	-	-	480	-	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى

الإجمالي	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	أعضاء مجلس الإدارة/ موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	شركات زميلة	31 ديسمبر 2022
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	الموجودات
10,073	-	6,902	3,171	-	موجودات التمويل
6,745	4,461	2,284	-	-	استثمارات في أوراق مالية
24,522	-	-	-	24,522	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
54,171	-	54,171	-	-	استثمارات في صكوك
-	-	-	-	-	موجودات محتفظ بها للبيع
335	46	272	-	17	موجودات أخرى
-	-	-	-	-	المطلوبات
87,496	-	86,222	1,274	-	استثمارات في أوراق مالية، غير مالية وأفراد
6,815	451	5,572	69	723	حسابات جارية للعملاء
227,776	219	226,111	1,084	362	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

المجموع	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	أعضاء مجلس الإدارة/ موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	شركات زميلة	2023
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	الإيرادات
3,516	-	3,218	298	-	إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة
422	422	-	-	-	أرباح من استثمارات في أوراق مالية
(925)	-	-	-	(925)	حصة الخسارة من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية
2,194	-	2,194	-	-	إيراد من صكوك
3,523	-	3,523	-	-	رسوم وإيرادات أخرى
-	-	-	-	-	المصروفات
4,496	-	4,394	102	-	مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية
5,489	6	5,375	94	14	وأفراد
1,648	-	-	1,648	-	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
502	57	-	445	-	تكلفة الموظفين
-	-	-	-	-	مصروفات أخرى

خلال السنة ، أبرم البنك وشركته الأم اتفاقيات مفاضلة لمبادلة عقارات استثمارية بقيمة دفترية قدرها 9.887 ألف دينار بحريني مقابل أوراق مالية غير مسعرة بقيمة 5.844 ألف دينار بحريني، واستثمار في صكوك بقيمة 7.566 ألف دينار بحريني نتج عنها ربح قدرها 3.523 ألف دينار بحريني مسجلة في الربح من التخلص من الاستثمار في العقارات تحت رسوم وإيرادات أخرى ، صافي..

خلال السنة ، تم بيع قطعتي أرض لأحد أعضاء مجلس الإدارة ضمن إطار تمويلي بقيمتها الدفترية. وبلغ مجموع القيمة الدفترية لهذه الأراضي 558 ألف دينار بحريني..

خلال السنة ، دفعت المجموعة أرباح على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى إلى الشركة الأم بمبلغ 5.666 ألف دينار بحريني (2022: 5.666 ألف دينار بحريني)

المجموع	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	أعضاء مجلس الإدارة/ موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	شركات زميلة	2022
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
674	-	476	198	-	الإيرادات
-	-	-	-	-	إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة
(1,252)	-	-	-	(1,252)	أرباح من استثمارات في أوراق مالية
1,083	-	1,083	-	-	حصة الخسارة من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية
-	-	-	-	-	إيراد من صكوك
-	-	-	-	-	رسوم وإيرادات أخرى
-	-	-	-	-	المصروفات
1,538	-	1,504	34	-	مصروفات التمويل على إبداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية
6,139	4	6,087	38	10	وأفراد
1,451	-	-	1,451	-	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
286	-	-	286	-	تكلفة الموظفين
-	-	-	-	-	مصروفات أخرى

20. غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي

خلال العام 2023، لم يتم دفع أي غرامة مالية بسبب عدم الامتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

21. سياسة المجلس المعتمدة بشأن توظيف أقارب الأشخاص المعتمدين

لا يسمح نظام البنك بتوظيف أقارب الموظفين الحاليين من الدرجة الأولى، ولكن يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى، بشرط أن لا يتم تعيين الأقارب في نفس الإدارة أو تحت إشراف نفس المسؤول المباشر. وفي حالة الزواج، فإن من حق البنك إنهاء عقد عمل أحد الزوجين. كما تقوم إدارة الموارد البشرية بشكل سنوي بإبلاغ مجلس الإدارة بالحالات التي يكون فيها للأشخاص المعتمدين ممن يشغلون وظائف رئيسية، بما فيهم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، أقارب من الدرجة الرابعة.

22. تقييم مجلس الإدارة

إن إطار حوكمة الشركات بالبنك والذي ينظم مهام عمل مجلس الإدارة ولجانته يتطلب قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس مرة واحدة سنويًا على الأقل. وقد قام المجلس خلال العام 2023 بتقييم أنشطته الرئيسية وذلك من خلال مراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من كافة اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، ومقارنتها بميثاق مجلس الإدارة ولوائح اللجان المنبثقة عنه، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات. فضلاً عن ذلك، تضمن تقييم أداء أعضاء المجلس معايير تقييم يمكن قياسها وتقييمًا ذاتيًا، هذا إلى جانب رأي رئيس مجلس الإدارة ورؤساء اللجان بهذا الخصوص.

23. رأس المال وتوزيع ملكية الأسهم بالبنك

31 ديسمبر 2022 بالآلاف الدنانير البحرينية	31 ديسمبر 2023 بالآلاف الدنانير البحرينية
300.000	300.000
84,783	84,783

المصرح به:

3.000.000.000 سهم عادي بواقع 0.100 دينار بحريني للسهم الواحد

الصادر والمدفوع بالكامل:

847,830,534 سهم عادي (2022: 847,830,534)

بواقع 0.100 دينار بحريني للسهم الواحد

وافق المساهمون في اجتماعهم العام غير الاعتيادي الذي عقد بتاريخ 24 مارس 2022 على إلغاء رأس مال البنك الصادر والمدفوع بمبلغ 4.428.895 دينار بحريني من خلال إلغاء 44.228.946 سهم خزينة بقيمة 0.100 دينار بحريني للسهم وخسائر متراكمة بقيمة 1.534 ألف دينار بحريني. كما في 31 ديسمبر 2023 كان رأس مال البنك المدفوع 84.783.053 دينار بحريني (31 ديسمبر 2022: 84.783.053 دينار بحريني) يمثل 847.830.534 سهمًا (31 ديسمبر 2022: 847.830.534 سهمًا).

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

31 ديسمبر 2023			الفئات *
النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	
6.34%	331	53,735,841	أقل من 1٪
2.64%	2	22,403,211	1٪ إلى أقل من 5٪
5.61%	1	47,588,090	5٪ إلى أقل من 10٪**
85.41%	1	724,103,392	50٪ وأكثر
100.00%	335	847,830,534	

* مبنية كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

31 ديسمبر 2022			الفئات *
النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	
6.34%	342	53,735,841	أقل من 1٪
2.64%	2	22,403,211	1٪ إلى أقل من 5٪
5.61%	1	47,588,090	5٪ إلى أقل من 10٪**
85.41%	1	724,103,392	50٪ وأكثر
100.00%	346	847,830,534	

* مبنية كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة 5٪ أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

31 ديسمبر 2023			مجموعة جي إف إنش المالية *
النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب.
85.41%	724,103,392	البحرين	
5.61%	47,588,090	البحرين	

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول البنك الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إنش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

31 ديسمبر 2022			مجموعة جي إف إنش المالية *
النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب.
85.41%	724,103,392	البحرين	
5.61%	47,588,090	البحرين	

* هذه الأسهم تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إنش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

24. الإيرادات المخالفة للشرعية الإسلامية والزكاة

ترد تفاصيل آلية التعامل مع الإيرادات المخالفة للشرعية الإسلامية وطريقة توزيع وإحتساب الزكاة بالتفصيل في الإيضاح رقم (5) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023. لمزيد من التفاصيل يرجى من المساهمين الرجوع للإيضاح المذكور.

25. مراجعة أنظمة وأجراءات الرقابة الداخلية

تشكل الرقابة الداخلية في البنك مجموعة الأنظمة والتدابير المصممة والمفعلة من قبل الإدارة وذلك لتعزيز فرص تحقيق أهداف البنك التجارية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات البنك والقوانين التشريعية والتي من شأنها حفظ حقوق المساهمين وتدعيم جودة البيانات المالية .

وبشكل عام، تقع مسؤولية تفعيل الرقابة الداخلية على جميع موظفي البنك وذلك ضمن اختصاصاتهم ونطاق أعمالهم. ويقوم فريق التدقيق الداخلي بالبنك بشكل دوري وضمن خطة التدقيق المبنية على المخاطر بالتدقيق ومراجعة الأدوات الرقابية المصاحبة لمختلف أنشطة وعمليات البنك والتأكد من كفاءتها وفعاليتها. كما تُعنى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك بالإشراف على مراجعة تطبيقات و إجراءات الرقابة الداخلية المفعلة من قبل إدارة البنك والموافق عليها من قبل مجلس الإدارة .

26. إطار عمل الحوكمة الشرعية:

يعتبر التطبيق الفعال لممارسات الحوكمة الشرعية أساساً محورياً لضبط وصياغة الالتزام الشرعي في البنك، حيث يسعى البنك جاهداً إلى مواصلة التحديث واعتماد أفضل الممارسات المتعلقة بمجال الحوكمة الشرعية والامتثال لأحكام الشرعية الإسلامية في أنشطته. ويتجسد ذلك في البنك من خلال تبني إطار عمل فعال للحوكمة الشرعية يتناسب مع حجم وطبيعة أعمال البنك وفقاً لأنظمة ولوائح الحوكمة الشرعية كما في مجلد التوجيهات (2) للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

وقد اعتمد البنك أربع مكونات رئيسية شكلت إطار الحوكمة الشرعية لديه وتعتبر أعلى درجات الالتزام بإطار الحوكمة الشرعية الصادر عن مصرف البحرين المركزي وهي:

1. هيئة الرقابة الشرعية.
2. التدقيق الشرعي الداخلي.
3. التنسيق والتنفيذ الشرعي.
4. التدقيق الشرعي الخارجي.

ويأتي هذا الإطار مؤكداً على التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

27. التعامل مع شكاوى العملاء

يأخذ البنك شكاوى العملاء بشكل جاد، ويمنح للعملاء بما فهم أصحاب الحسابات الإستثمارية الحق الكامل في توصيل ملاحظاتهم وشكواهم من خلال قنوات تسجيل الشكاوى بالاتصال بمركز الاتصال، أو زيارة فرع من فروعنا، أو إرسال بريد إلكتروني إلى Complaints@khcbonline.com

إذا لم يتمكن فريق متابعة الشكاوى من حل الشكاوى بشكل فوري، سيقوم الفريق بإرسال إقرار مكتوب بإستلام الشكاوى التي تقدم بها العميل عن طريق رسالة رسمية خلال 5 أيام عمل. حيث يتم التعامل مع الشكاوى على وجه السرعة وبطريقة مستقلة ومنصفة وموضوعية. وسيقوم فريق الشكاوى بالتحقيق في الشكاوى بشكل مستقل، وسيتم اطلاع العميل على مستجدات الشكاوى من خلال الاتصال به على أرقام الاتصال أو من خلال الرسائل المكتوبة أو رسائل البريد الإلكتروني. كما يقوم البنك بإطلاع العميل على الخيارات المتاحة لمتابعة الشكاوى.

28. برامج توعية العملاء وتوفير المعلومات حول المنتجات والخدمات البنكية الجديدة

خلال العام 2023، وبعد النجاح اللافت الذي حققته حملة حساب "الوافر" بمشاركة الطلاب، أطلق خليجي بنك استراتيجية طموحة بالتعاون مع مؤسسات ذوي الهمم في المملكة من أجل الإعلان عن الفائزين بالجوائز الكبرى الجديدة لحساب "الوافر". وقد لاقت هذه الحملة ترحيباً كبيراً وإشادة واسعة من الجمهور، مما كان له الأثر الكبير في جذب العديد من المتابعين على منصات وسائل التواصل الاجتماعي للبنك وتسجيل زيادة ملحوظة في عدد المشتركين الجدد في حساب "الوافر". علاوة على ذلك، واصل خليجي بنك دوره الفعال في نشر الإعلانات والرسائل الإعلامية من خلال القنوات المطبوعة والرقمية مثل الصحف المحلية والإعلانات الفرعية والاعلام الرقمي للكشف عن المنتجات والخدمات الجديدة، والتي تضمنت «تطبيق خليجي للهاتف المحمول»، التمويل العقاري، بطاقات الانتماء والخدمات الجديدة مثل حساب الراتب ومشروع تمويل الأطباء والتي تم إطلاقه بالتعاون مع "تمكين". وقد أدى ذلك إلى خلق المزيد من الوعي والإدراك بمنتجات البنك وخدماته، مع تعزيز الهوية الجديدة لـ"خليجي" وصورته كبنك إسلامي رائد هويته الابتكار والطموح لتقديم كل ما هو راقٍ من أجل العملاء الكرام.

29. المساهمات الخيرية والاجتماعية

خلال العام 2023، واصل خليجي بنك عطاءه ومشاركته في العديد من الفعاليات والأنشطة الاجتماعية في مملكة البحرين، ويأتي ذلك تماشياً مع التزامنا الحثيث بتعزيز مكانة البنك كأحد المؤسسات الوطنية الرائدة وسعيها الدائم لتحقيق طموحات هذه المملكة وأهداف التنمية المستدامة "SDGs" وأهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030. لقد كان التركيز منصباً لتعزيز وتطوير أربعة قطاعات حيوية هامة: وهي التعليم والبيئة والشباب والرياضة.

وعلى جانبي التعليم والشباب، واصل خليجي بنك دوره الرئيسي والفعال بالتعاون مع مختلف المؤسسات التعليمية في المملكة وذلك من خلال دعم ورعاية عدد من المؤسسات الرائدة التي تعني بطلبة المدارس والجامعات مثل معهد البحرين للتدريب والمقر الجديد لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF" الذي يقع في خليج البحرين، إلى جانب مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والتراث الذي يواصل سعيه في الحفاظ على أرث وتاريخ البحرين الأصيل وثقافتها الغنية كي يكون شاهداً ورمزاً تتعلم منه الأجيال القادمة.

وفيما يخص "إنجاز البحرين" وعلاقتنا الراسخة وتعاوننا المستمر معهم، فقد واصلنا ولا زلنا دعمنا لبرامجهم مثل برنامج "إنه عملي" "It's My Business"، وفعاليات أخرى كفعالية "المسابقة السنوية لرواد الأعمال "Young Entrepreneurs Competition"، حيث قام خليجي بنك برعاية هذه الفعالية إلى جانب تقديم جائزة "الرئيس التنفيذي الناشئ" "Rising CEO Award" للنسخة الثانية على التوالي، وذلك يأتي في سياق مبادرات البنك الدائمة التي تجسد حرصه والتزامه المستمر واللا محدود لدعم الشباب البحريني من خلال تطوير كفاءاتهم.

وعلى الجانب البيئي، واصل البنك جهوده في رفع مستوى الوعي بأهمية حماية البيئة والحفاظ عليها من خلال دعم المبادرات المختلفة في المملكة وذلك من منطلق دوره الرئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة "SDGs" وتبني معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية "ESG". وما يترجم تلك الجهود، هو مساهمة خليجي بنك كمنسق رئيسي مشترك لقرض مرتبط بالاستدامة تبلغ قيمته 450 مليون دولار أمريكي لصالح شركة حديد البحرين وذلك بالشراكة مع مجموعة من البنوك المحلية والأجنبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. ويهدف الى تمويل النفقات الرأسمالية لتشييد اكبر سقف إنشائي في العالم مزود بألواح الطاقة الشمسية لتغطية منطقة مواد خام الحديد، مما سيساعد على تكتيف الجهود لخفض نسب الانبعاثات وتسريع تحول المملكة في سعيها إلى تخفيض الانبعاثات الكربونية.

وليس ذلك فحسب، بل هو كذلك مرتبط بتشجيع الجهود لحماية البيئة والحد من آثار التغير المناخي، مما يعزز من دورنا كمؤسسة وطنية داعمة لتحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030 والمبادرة الطموحة لمملكة البحرين التي تسعى لتحقيق الوصول إلى انبعاثات كربونية بنسبة صفر وذلك بحلول العام 2060.

وعلى الجانب الرياضي، فلقد واصلنا دورنا الداعم للأنشطة الرياضية من خلال رعايتنا للعديد من المؤسسات الرياضية مثل الاتحاد البحريني لكرة السلة، ورعاية أنشطة رياضية بارزة في المملكة، لا سيما بطولة كأس جلاله الملك حمد الدولية للغولف في نسختها الخامسة عشر إلى جانب دعم الفارس إياد فريد أحمد.

ان كل تلك الجهود وأوجه الدعم السابقة، تأتي إنطلاقاً وإيماناً من رؤية البنك الراسخة بأهمية تقدير المكانة المرموقة للرياضة البحرينية من أجل المضي قدماً لدعم طموحات لاعبي المملكة الموهوبين في مختلف المجالات، وذلك ما يتضح جلياً من خلال الإنجازات والألقاب التي حققوها على المستويين المحلي والعالمي.

30. حقوق حاملي الأسهم

لدى البنك إفصاح عام على موقعه على الإنترنت يوضح حقوق المساهمين، تشمل حقوق المساهمين الأساسية بالبنك على سبيل المثال لا الحصر:

1. حق تسجيل الملكية؛
2. الحق في تحويل ملكية الأسهم؛
3. الحق في الحصول على المعلومات ذات الصلة والجاهزة عن الشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم؛
4. الحق في المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة؛
5. انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة؛
6. المشاركة في أرباح الشركة؛
7. حق التمثيل من خلال الأعضاء المستقلين؛
8. المشاركة في الفعاليات والمناسبات التي تنظمها الشركة.



هشام أحمد الرئيس

رئيس مجلس الإدارة





KHALEEJI 

١٠) إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من
المسؤولية عن تصرفاتهم خلال السنة
المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.



١١) التصديق على تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين لسنة ٢٠٢٤م، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.



KHALEEJI 

١٢) تعيين ٧ أعضاء وانتخاب ٣ أعضاء لمجلس الإدارة لفترة الثلاث سنوات القادمة، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.



١٣ الموافقة على التعديلات المقترحة على إطار المكافآت في البنك (سياسة المكافآت المتغيرة ونظام حوافز الموظفين عبر تملك الأسهم)، وتخويل مجلس الإدارة صلاحية إجراء التعديلات اللازمة عليه من وقت لآخر، حسب ماتقتضيه الحاجة، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.



KHALEEJI 

١٤) التصديق على تعيين أو إعادة تعيين السادة أصحاب
الفضيلة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للثلاث سنوات
قادمة.



١٥ مناقشة ما يستجد من أعمال وفقاً للمادة
(٢٠٧) من قانون الشركات التجارية.





